حاشية محيي الدين

على شرح

إيساغوجي لحسام كاتي

تأليف
محيي الدين الطاليشي

إعداد
مرعي الرشيد

دار نور الصباح


حاشية محيي الدين
على شرح
إيساغوجي لحسام كاتي



NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT|MARDİN|TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من

دار نور الصباح دمشق ـ حلبوني

هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧

Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص

MEHMET NURI NAS

PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS

1948

Title: Hashiyt Muhyiddin 'Ala Sharh Isaghogi li Hussamakati
Autor: Talichi, Muhyeddin
Publisher: Nursabah
Editor: Mor'i Arrashid
Pages: 128
Year: 2012
Printed in: Syria
Edition: 1

الكتاب: حاشية محيي الدين على شرح إيساغوجي لحسمكاتي

المؤلف: محيي الدين الطاليشي

الناشر: دار نور الصباح ـ تركيا ـ مديات

عدد الصفحات: ١٢٨

سنة الطباعة: ٢٠١٢م

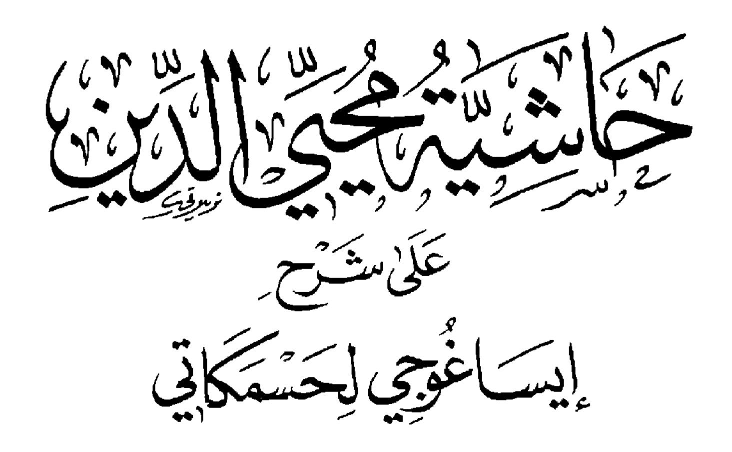
بلد الطباعة: سوريا

الطبعة: الأولى

ISBN: 978-605-5652-08-1

9786055652081





تأليف

محيي الدين الطاليشي

إعداد

مرعي الرشيد

دار نور الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة صاحب الشرح[١]

حسامُ الدين حسن القاطي (حَسمكاتي) ولد في العام ١٢٩٠م.

عالم مغمور لم يُعرف عنه الكثير ولم تذع شهرته في الآفاق، يعتبر أول شارح لـ: «متن إيساغوجي»، وقد بلغت شهرة كتابه في الآفاق أبعد مما بلغ اسمه كعالم في علم المنطق.

تذكر بعض الكتب: أنه لم يكن لتأثيره في علم المنطق شأن كبير، وذاعت شهرته كونه أول شارح لـ «متن إيساغوجي».

وفاته: كانت في العام ١٣٥٩م.

(١) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، القاهرة، مصر: دار المعارف، ١٩٨٥م.

ترجمة صاحب الحاشية[١]

محيي الدين محمد بن موسى الطاليشي، ولد في العام ١٤٤٠م.

معلوماتنا عنه قليلة وتكاد تكون نادرة.

بلغت شهرته أوجها على وجه التقدير، في العام ١٤٨٠م.

له حاشية على شرح إيساغوجي للقاطي (حسمكاتي) المعروفة باسم (حاشية محيي الدين).

وكانت وفاته في العام ١٥٠٠م.

(١) نيقولا ريشر، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، القاهرة، مصر: دار المعارف، ١٩٨٥م.

مَتْنُ إِيسَاغُوجِي

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَفْضَلُ الْمُتَأَخِّرِينَ قُدْوَةُ الْحُكَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، أَثِيرُ الدِّينِ الأَبْهَرِيُّ ـ طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ ـ :

نَحْمَدُ اللهَ عَلَى تَوْفِيقِهِ، وَنَسْأَلُهُ هِدَايَةَ طَرِيقِهِ، وَنُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى عِتْرَتِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ رِسَالَةٌ فِي الْمَنْطِقِ، أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهَا لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ، مُسْتَعِيناً بِاللهِ؛ إِنَّهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالْجُودِ.

إِيسَاغُوجِي

اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ بِالْمُطَابَقَةِ، وَعَلَى جُزْئِهِ بِالتَّضَمُّنِ إِنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ، وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذِّهْنِ بِالالتِزَامِ؛ كَالإِنْسَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالْمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ، وَعَلَى قَابِلِ العِلْمِ وَصَنْعَةِ الكِتَابَةِ بِالالتِزَامِ.

ثُمَّ اللَّفْظُ: **إِمَّا مُفْرَدٌ**: وَهُوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، كَالإِنْسَانِ، **وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ**: وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، كَرَامِي الْحِجَارَةِ.

وَالْمُفْرَدُ: **إِمَّا كُلِّيٌّ**: وَهُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، كَالإِنْسَانِ، **وَإِمَّا جُزْئِيٌّ**: وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ ذَلِكَ، كَزَيْدٍ.

وَالْكُلِّيُّ: **إِمَّا ذَاتِيٌّ**: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ، كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَالفَرَسِ. **وَإِمَّا عَرَضِيٌّ**: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ، كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ.

وَالذَّاتِيُّ: إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ المَحْضَةِ، كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ وَالفَرَسِ، وَهُوَ الجِنْسُ؛ وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقَائِقِ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ.

وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالخُصُوصِيَّةِ مَعاً، كَالإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَهُوَ النَّوعُ؛ وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالعَدَدِ دُونَ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ.

وَإِمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ، بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ، كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، **وَهُوَ الفَصْلُ**؛ وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ.

وَأَمَّا العَرَضِيُّ: فَإِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ المَاهِيَّةِ وَهُوَ العَرَضُ اللَّازِمُ، أَوْ لَا يَمْتَنِعَ وَهُوَ العَرَضُ المُفَارِقُ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الخَاصَّةُ، كَالضَّاحِكِ بِالقُوَّةِ وَبِالفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ. وَتُرْسَمُ بِأَنَّهَا كُلِّيَّةٌ تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرَضِيّاً.

وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ، **وَهُوَ العَرَضُ العَامُّ**، كَالمُتَنَفِّسِ بِالقُوَّةِ وَبِالفِعْلِ لِلإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيَوَانَاتِ. وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلاً عَرَضِيّاً.

القَوْلُ الشَّارِحُ

الحَدُّ: قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ القَرِيبَيْنِ، كَالحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ، **وَهُوَ الحَدُّ التَّامُّ**.

وَالحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ البَعِيدِ وَفَصْلِهِ القَرِيبِ، كَالجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ التَّامُّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ القَرِيبِ وَخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ، كَالحَيَوَانِ الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الأَظْفَارِ، بَادِي البَشَرَةِ، مُسْتَقِيمُ القَامَةِ، ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ.

القَضَايَا

القَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ، وَهِيَ: **إِمَّا حَمْلِيَّةٌ**، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ». **وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، **وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ».

وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الحَمْلِيَّةِ يُسَمَّى مَوْضُوعاً، وَالثَّانِي **مَحْمُولاً**، وَالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى مُقَدَّماً، وَالثَّانِي تَالِياً.

وَالقَضِيَّةُ: **إِمَّا مُوجِبَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، **وَإِمَّا سَالِبَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا **إِمَّا مَخْصُوصَةٌ** كَمَا ذَكَرْنَا، **وَإِمَّا مَحْصُورَةٌ**، وَهِيَ: **إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ» وَ«لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ». **وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الإِنسَانِ كَاتِبٌ» وَ«بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ». وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ كَذَلِكَ، **وَتُسَمَّى مُهْمَلَةً**، كَقَوْلِنَا: «الإِنْسَانُ كَاتِبٌ» وَ«الإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

وَالمُتَّصِلَةُ: **إِمَّا لُزُومِيَّةٌ**، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، **وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ**، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقاً. فَالحِمَارُ نَاهِقٌ».

وَالمُنْفَصِلَةُ: **إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ**، كَقَوْلِنَا: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، **وَهِيَ مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالخُلُوِّ مَعاً**.

وَإِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: «هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ».

وَإِمَّا مَانِعَةُ الخُلُوِّ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ وَإِمَّا أَلَّا يَغْرَقَ».

وَقَدْ تَكُونُ المُنْفَصِلَاتُ ذَاتَ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ، كَقَوْلِنَا: «العَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ».

التَّنَاقُضُ

وَهُوَ اخْتِلَافُ القَضِيَّتَيْنِ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالأُخْرَى كَاذِبَةً، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ»، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي المَوْضُوعِ وَالمَحْمُولِ، وَالزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَالإِضَافَةِ وَالقُوَّةِ وَالفِعْلِ، وَالكُلِّ وَالجُزْءِ، وَالشَّرْطِ.

وَنَقِيضُ المُوجِبَةِ الكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هُوَ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، وَنَقِيضُ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هُوَ المُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ»، «بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

فَالمَحْصُورَتَانِ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الكَمِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ» وَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ»، وَالجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقَانِ، كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ». «بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

العَكْسُ

وَهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ المَوْضُوعُ مَحْمُولًا، وَالمَحْمُولُ مَوْضُوعًا مَعَ بَقَاءِ الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَالِهِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَالِهِ.

المُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً؛ إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَلَمْ يَصْدُقْ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ

حَيَوَانٌ». . يَصْدُقُ: «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئًا مُعَيَّناً مَوْصُوفاً بِالإِنْسَانِ وَالحَيَوَانِ، فَيَكُونُ «بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَاناً». وَالمُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ أَيْضًا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً بِهَذِهِ الحُجَّةِ.

وَالسَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ». . صَدَقَ: «لَاشَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ». وَالسَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لُزُوماً؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: «بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ» وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ.

القِيَاسُ

هُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُلِّمَتْ. . لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ. **وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ**، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ» فَـ«كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ». **وَإِمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ**، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، «لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ» فَـ«الشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ».

وَالمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَيِ القِيَاسِ يُسَمَّى **حَدّاً أَوْسَطَ**، وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ يُسَمَّى **حَدّاً أَصْغَرَ**، وَمَحْمُولُهُ يُسَمَّى **حَدّاً أَكْبَرَ**، وَالمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ تُسَمَّى **صُغْرَى**، وَالَّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ تُسَمَّى **كُبْرَى**، وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنَ الصُّغْرَى وَالكُبْرَى تُسَمَّى **شَكْلاً**.

وَالأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِي الصُّغْرَى وَمَوْضُوعاً فِي الكُبْرَى. . **فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ**، وَإِنْ كَانَ بِالعَكْسِ. . **فَهُوَ الرَّابِعُ**، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعاً فِيهِمَا. . **فَهُوَ الثَّالِثُ**، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِيهِمَا. . **فَهُوَ الثَّانِي**. **فَهَذِهِ هِيَ الأَشْكَالُ الأَرْبَعَةُ المَذْكُورَةُ فِي المَنْطِقِ**.

وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ مِنْهَا بَعِيدٌ عَنِ الطَّبْعِ جِدّاً. وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الثَّانِي إِلَى الأَوَّلِ، وَإِنَّمَا يُنْتِجُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلَافِ مُقَدِّمَتَيْهِ

بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ. وَالشَّكْلُ الأَوَّلُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مِعْيَاراً لِلْعُلُومِ، فَنُورِدُهُ هَهُنَا؛ لِيُجْعَلَ دُسْتُوراً وَيُسْتَنْتَجَ مِنْهُ المَطْلُوبُ. وَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ» فَـ«كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ».

وَالثَّانِي: كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» وَ«لَا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ» فَـ«لَا شَيْءَ مِنَ الجِسْمِ بِقَدِيمٍ».

وَالثَّالِثُ: كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ» وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ» فَـ«بَعْضُ الجِسْمِ حَادِثٌ».

وَالرَّابِعُ: كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ» وَ«لَا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ» فَـ«بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ».

وَالاقْتِرَانِيُّ: إِمَّا مُرَكَّبٌ مِنْ حَمْلِيَّتَيْنِ كَمَا مَرَّ.

وَإِمَّا مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» وَ«كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً.. فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ» يَنْتُجُ: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً.. فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ».

وَإِمَّا مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ» وَ«كُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ» يَنْتُجُ: «كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ».

وَإِمَّا مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا.. فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَ«كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» يَنْتُجُ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً.. فَهُوَ جِسْمٌ».

وَإِمَّا مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ» وَ«كُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ» يَنْتُجُ: «كُلُّ عَدَدٍ هُوَ إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ».

وَإِمَّا مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً. . فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَ«كُلُّ حَيَوَانٍ إِمَّا أَبْيَضُ وَإِمَّا أَسْوَدُ» يَنْتُجُ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَاناً. . فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ».

وَأَمَّا القِيَاسُ الاسْتِثْنَائِيُّ: فَالشَّرْطِيَّةُ الـمَوْضُوعَةُ فِيهِ **إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً**: فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الـمُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً. . فَهُوَ حَيَوَانٌ»، «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» فَـ«هُوَ حَيَوَانٌ»، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي يُنْتِجُ نَقِيضَ الـمُقَدَّمِ، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَاناً. . فَهُوَ حَيَوَانٌ». «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» فَـ«لَا يَكُونُ إِنْسَاناً».

وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً. . : فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الـجُزْأَيْنِ يُنْتِجُ نَقِيضَ الآخَرِ، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا يُنْتِجُ عَيْنَ الآخَرِ.

البُرْهَانُ

وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لِإِنْتَاجِ اليَقِينِ.

وَاليَقِينِيَّاتُ سِتَّةُ أَقْسَامٍ:

- **أَوَلِيَّاتٌ**: كَقَوْلِنَا: **«الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ»، وَ«الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الـجُزْءِ»**.
- **وَمُشَاهَدَاتٌ**: كَقَوْلِنَا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ»، وَ«النَّارُ مُحْرِقَةٌ».
- **وَمُجَرَّبَاتٌ**: كَقَوْلِنَا: «شُرْبُ السَّقَمُونِيَا يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ».
- **وَحَدْسِيَّاتٌ**: كَقَوْلِنَا: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ».
- **وَمُتَوَاتِرَاتٌ**: كَقَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَأَظْهَرَ الـمُعْجِزَةَ».
- **وَقَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا**: كَقَوْلِنَا: «الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ» بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

وَالـجَدَلُ: وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ.

وَالـخَطَابَةُ: وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ، أَوْ مَظْنُونَةٍ.

وَالشِّعْرُ: وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ.

وَالـمُغَالَطَةُ: وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالـحَقِّ أَوْ بِالـمَشْهُورَةِ، أَوْ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ.

وَالعُمْدَةُ هُوَ البُرْهَانُ لَا غَيْرُ.

وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ الرِّسَالَةِ فِي الـمَنْطِقِ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شرح إيساغوجي لحسمكاتي

الْحَمْدُ للهِ الوَاجِبِ وُجُودُهُ، المُمْتَنِعِ نَظِيرُهُ، المُمكِنِ سِوَاهُ

حاشية محي الدين في المنطق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قال: (الحَمْدُ للهِ الوَاجِبِ وُجُودُهُ، المُمْتَنِعِ نَظِيرُهُ، المُمْكِنِ سِوَاهُ) أقول: افتتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية؛ لأن أداء الواجب من شكر نعمائه واجب.

الحمد: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل، وفي هذا التعريف إشارة إلى أن مورد الحمد هو اللسان وحده؛ لأن المفهوم من لفظ الوصف ضمناً هو ذكر اللسان وحده؛ فإنك إذا قلت: وصفت زيداً بكذا.. لم يتبادر منه إلا فعل اللسان ومتعلقه، يعم النعمة وغيرها؛ لأن الجميل لمَّا كان متناولاً للإنعام وغيره من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال على تقدير جعل بائه للسببية، ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة نعمة؛ فلو كان وقوعه بإزاء نعمة شرطاً لقُيِّد بها؛ لاقترانه بالجميل الذي هو أعم.. ظهر أن الحمد قد يكون في مقابلة النعمة، وقد لا يكون.

وإنما اشترط كون الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل؛ لأنه إذا خلا عن مطابقة الاعتقاد وموافقة أفعال الجوارح.. لم يكن حمداً حقيقة، بل استهزاءً وسخرية،

....

وفيه نظر؛ لأن الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثلاً أوصافاً على سبيل المبالغة ولم يعتقدوهم بهذه الحيثية مع أن ذلك ليس سخرية بالاتفاق، كيف وهم يعظّمون لهم والتعظيم ينافي السخرية؟ اللهم إلا أن يدَّعى أن المراد بتلك الأوصاف المعاني المجازية وهم يعتقدون اتصافهم بهذه المعاني.

فإن قلت: قد اعتبر في الحمد اللغوي فعل الجَنان والأركان أيضاً؛ أي كما اعتبر فعل اللسان.

قلت: كل واحد منهما شرط لكون فعل اللسان حمداً، وليس شيء منهما جزءاً منه، كما في الشكر العرفي وهو: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق له وأعطاه لأجله؛ كصرف النظر إلى مطالعة ما سوى الله تعالى من المصنوعات؛ ليستدل به على وجود الصانع ووحدانيته، والسمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضياته من الأوامر، والاجتناب عن مساخطته ومنهياته من النواهي، وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة.

ولا جزئياً كما في الحمد العرفي والشكر اللغوي وهما: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً، ومن هذا ظهر أن للحمد معنيين: عرفيٌّ، ولغوي، وللشكر أيضاً معنيين: لغوي، وعرفي، والنسبة بين المعاني الأربعة تتصور على ستة أوجه:

الأولى: النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من وجه؛ لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة؛ وهي النعمة السارية إلى الغير كـ: حمدت زيداً على إنعامه، وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح، وصدق الحمد اللغوي بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة، وهي النعمة الغير السارية إلى الغير كـ: حمدت زيداً على شجاعته.

والثانية: النسبة بين الشكر اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقاً؛ لصدق اللغوي على كل ما صدق عليه العرفي؛ أعني: صرف العبد الجميع من غير

عكس كلي؛ لصدق الشكر اللغوي على كل جزء من أجزاء العرفي وهي فعل القلب واللسان، وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي.

الثالثة: النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقاً؛ لأنه متى تحقق صرف الجميع.. تحقق الوصف باللسان من غير عكس كلي؛ أي: ليس كما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع، وفيه نظر؛ لأنَّا لا نسلم أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، بل النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لتحقق الشكر العرفي في الإنسان الأخرس إذا صرف جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خُلِق له، ولم يتحقق الحد اللغوي فيه؛ لعدم الوصف باللسان وهو ظاهر.

قيل في الجواب: إن المراد بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون شكرٌ أكمل منه، ولم يتحقق هذا في الأخرس؛ لأن شكر غير الأخرس أكمل من شكر الأخرس، وأنت تعلم أن هذا الجواب لا يشفي العليل.

الرابعة: النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقاً؛ لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس كلي؛ لصدق الحمد العرفي بدونه في مقابلة النعمة الواصلة إلى غير الشاكر، هذا إذا قيِّدت النعمة في الشكر اللغوي بوصولها إلى الشاكر، وأما إذا لم تُقَيّد بذلك.. فهما متحدان.

الخامسة: النسبة بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم والخصوص مطلقاً؛ لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلي؛ لصدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل القلب واللسان وأفعال الجوارح دون الشكر العرفي.

السادسة: النسبة بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه؛ لأن الحمد اللغوي قد يترتب على الفضائل ـ وهي جمع فضيلة ـ والشكر اللغوي يختص بالفواضل ـ وهي جمع فاضلة ـ فيصدق كل واحد منهما في الوصف باللسان في مقابلة الإنعام، ويصدق الشكر اللغوي بدونه في فعل القلب وأفعال الجوارح في مقابلة النعمة

الفاضلة، والحمد اللغوي بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كـ: حمدت زيداً على شجاعته.

قيل: كيف تكون الشجاعة محموداً عليها مع أنها صفة غير اختيارية؟

وأجيب عنه: بأن الشجاعة كما تطلق على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الأمور الاختيارية؛ كالخوض في المهالك والإقدام في الحروب وغير ذلك.

وهذه النسب الست ثلاثة منها بحسب الوجود والتحقق، وثلاثة منها بحسب الحمل؛ أما التي بحسب الوجود: فهو ما يكون بين الحمد اللغوي والعرفي، وبين الحمد والشكر اللغويين، وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي، ويدل على هذا استعمال الصدق في هذه الثلاثة بـ (في).

وأما التي بحسب الحمل: ففي الثلاثة الباقية: وهي الشكر اللغوي مع الشكر العرفي، والحمد العرفي مع الشكر اللغوي، والحمد العرفي مع الشكر العرفي.

ويدل أيضاً على هذا استعمال الصدق بـ (على)، وأما الفرق بين المدح والحمد اللغوي: فعموم وخصوص مطلق؛ لأن الحمد يختص بالفاعل المختار؛ كما يشهد به موارد استعمالاته دون المدح كما يقال: مدحت اللؤلؤ على صفائها، ولا يقال: حمدتها، وأن الحمد يعتبر فيه قصد التعظيم، ولم يعتبر في المدح؛ إذ تعظيم اللؤلؤ في المثال المذكور غير مقصود.

فإن قلت: قد ظهر الفرق من وجه آخر بين المدح والحمد غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح، وهو لزوم كون المحمود عليه اختيارياً دون الممدوح عليه.

قلت: اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلقه وهو المحمود عليه عليه اختيارياً مع أن ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق؛ لأن حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة لا يقتضي ذلك؛ إذ معنى المتعلق في التحقيق ليس إلا الباعث

على الحمد، فكما يجوز أن يكون الباعث عليه أمراً اختيارياً كذلك يجوز أن يكون أمراً غير اختياري.

و(الله): اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد، وأصله: الإله، حذفت الهمزة الثانية على غير القياس، وهو حذفها مع حركتها من غير نقلٍ إلى ما قبلها؛ ولذلك التزِمَ الإدغام؛ لأن المتجانسين إذا كانا في كلمتين والأول منهما ساكناً والثاني متحركاً. . يجب الإدغام.

وقيل: حذفت على القياس، وهو حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها من لام التعريف؛ لأن القياس في حذف هذه الهمزة أن ينقل حركتها إلى ما قبلها من لام التعريف فتحذف، فالتزام الإدغام حينئذ يكون مخالفاً للقياس؛ لأن الحرفين المتحركين من جنس واحد إذا كانا في كلمتين. . . لا يجب الإدغام.

غاية ما في الباب: أنه يجوز ذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدّثر: ٤٢].

وقيل: الله: اسمٌ موضوعٌ كأسماء الأعلام لا اشتقاق له.

فإن قلت: لمَ قال: الحمد لله، ولم يقل: للخالق، أو للرازق، أو غيرهما من الأوصاف المشتقة؟

قلت: لئلا يُتوهّم اختصاص استحقاقه الحمد بهذا الوصف دون وصف آخر، فلو قال: الحمد للخالق. . لَتُوُهِّم أن استحقاق الحمد به مختص بهذا الوصف دون الوصف الآخر.

فإن قلت: من القاعدة المقررة: أن التعليق بالمشتق يفيد عليَّة مأخذ الاشتقاق، فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلاً يفيد عليَّة الخلق للاستحقاق، فما معنى التوهم؟

قلنا: نعم إلا أن التعليق إنما يفيد العلية مطلقاً لا اختصاص العليّة والتوهم بالنسبة إليه.

و(الواجب): هو الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالباري عزَّ اسمه، وقيل: هو الذي يلزم من فرض عدمه محال.

و(الوجود): إما خارجي وهو كون الشيء في الأعيان، وإما ذهني وهو كونه في الأذهان، والمراد من الوجود فيما نحن فيه: هو الأول فقط.

و(الممتنع): هو الذي يقتضي ذاته عدمه ويمتنع عليه الوجود، وقيل: هو الذي يلزم من فرض وجوده محال؛ كشريك الباري.

و(الممكن): هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه، بل يكون الوجود والعدم بالنسبة إليه على السوية؛ كجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات، وقيل: هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال بالنسبة إليه.

والواجب ينقسم إلى قسمين: واجب الوجود بالذات؛ كالباري، وإنما كان واجب الوجود بالذات؛ لكون وجوده مقتضى الذات، ولكونه موجدَ الأشياء، والشيء لا يكون موجِداً إلا بعد وجوب وجوده.

وواجب الوجود بالغير؛ كالموجودات حين وجودها، وإنما كانت الموجودات حين وجودها واجبةً بالغير وهو الله تعالى؛ لأن وجود العلة التامة يستلزم وجود المعلول عند وجودها.

والممتنع أيضاً ينقسم إلى قسمين: ممتنع بالذات؛ كشريك الباري عز اسمه، وإنما كان امتناعه ذاتياً؛ لكونه مقتضى الذات.

وممتنع بالغير؛ كعدم العالم، وإنما كان ممتنعاً بالغير؛ لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة.

والممكن أيضاً ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: الممكن الموجود؛ كأفراد الإنسان بالنسبة إلى نفسها.

وثانيهما: الممكن المعدوم؛ كالعنقاء. وإنما قدَّم الواجب على الممتنع والممكن؛ لأن الواجب وصف الوجود حقيقة وهو عين الذات، والامتناع والإمكان وصف النظير والممكن حقيقة، لا وصف الله تعالى، فما يكون وصفاً لله تعالى حقيقة.. مقدَّم على ما لا يكون وصفه حقيقة.

والممتنع على الممكن مع أن كل واحد منهما ليس وصف الله تعالى حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود؛ لأن الامتناع والوجوب يشاركان في كون كل منهما مقتضى الذات؛ فلذا قدّم، أو لأنه لمّا كان امتناع النظير مستلزماً للوحدانية المستلزمة للرد على الوثنية والمجوسية والنصارى والطبيعية والأفلاكية؛ لأن الوثنية والمجوسية زعموا أن صانع العالم اثنان: أحدهما: خالق الخير، والآخر خالق الشر، وعبَّر عنهما بعضهم: بيزدان وأهْرَمان، وبعضهم: بالنور والظلمة، والنصارى: أنه ثالث ثلاثة، وعبر عنهم بعضهم بالأقانيم الثلاثة: وهي ذات، وعلم، وحياة، وزعم بعضهم أنها أب، وهو: ذات الله تعالى، وابن وهو: عيسى، وزوجته: وهي: مريم، والله تعالى منزه عن ذلك علواً كبيراً. والطبيعيين أن الصانع أربعة: الحرارة، والبرودة، واليبوسة، والرطوبة. والأفلاكيين أنه سبعة: زحل، والمشتري، والمريخ، والشمس، والقمر، والزهرة، والعطارد، وهذه الفِرَقُ كلهم هم المنكرون للصانع على الحقيقة.. بادر إلى ذكر الامتناع فقدِّم.

فإن قلت: الواجب اسم فاعل، واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى الماضي، وههنا عمل مع أنه بمعنى الماضي.

قلت: إذا دخل الألف واللام على اسم الفاعل.. استوى الجميع؛ أي: الماضي والحال والاستقبال في عمله؛ لأنه فعل بالحقيقة حينئذ، ولكن عدل عن صيغته إلى صيغة اسم الفاعل؛ لكراهتهم إدخال اللام على الفعل الصريح؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي وصلته يكون جملة، واسم الفاعل لا يكون جملة مع فاعله؛ تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً الآن أو غداً أو أمس، وكذا الممتنع والممكن.

وإنما انحصرت الأشياء في الواجب والممتنع والممكن؛ لأن الشيء إما أن يكون وجودُه مقتضياً لذاته أو عدمه، أو لا يكون شيء منهما، الأول: الواجب، والثاني: الممتنع، والثالث: الممكن.

وَغَيْرُهُ،

وأما بيان وجه الحصر من وجهٍ آخر: فهو أن الشيء إما أن يكون مسلوب الضرورة عن أحد الطرفين، أو عن الطرفين؛ الثاني: الممكن، والأول: إما أن يكون السلب من جانب الوجود، أو من جانب العدم؛ الثاني: الواجب، والأول: الممتنع.

فإن قلت: لا عَدَمَ للواجب أصلاً فلِمَ قلتم: إن الضرورة مسلوبة فيه عن طرف العدم؟

قلت: العدم الفرضي حاصل له كما مرَّ في تعريف الواجب.

وكذا لو قلت: لا وجود للممتنع أصلاً فلمَ قلتم: إن الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود؟

قلت: الوجود الفرضي حاصل له كما مرّ في تعريفه أيضاً.

قال: (**المُمْكِنِ سِوَاهُ وغَيْرُهُ**) أقول: الضميران في (سواه وغيره) إن كانا راجعين إلى الممتنع.. يلزم أن يكون الواجب ممكناً؛ لأنه يصدق عليه أنه غير الممتنع، وإن كانا راجعين إلى الواجب.. يلزم أن يكون الممتنع ممكناً؛ لأنه يصدق عليه أنه غير الواجب، فوجب أن يكون أحد الضميرين راجعاً إلى الممتنع، والآخر إلى الواجب حتى يكون المعنى: الممكن سوى الممتنع، وغير الواجب.

هذا إذا أريد بالإمكان الإمكان الخاص: ـ وهو سلب الضرورة عن الطرفين معاً ـ؛ أي: عن طرف الوجود والعدم على ما هو اللائق بهذا المقام، وأما إذا أريد بالإمكان الإمكان العام ـ وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين ـ.. فجاز أن يكون الضميران راجعين إلى الممتنع فقط، فحينئذ يجب أن يكون الإمكان مقيداً بجانب الوجود؛ أي: بكون الضرورة مسلوبة عن جانب العدم؛ لكون الواجب ممكناً بهذا المعنى، أو إلى الواجب فقط، فالإمكان حينئذ يكون مقيداً بجانب العدم؛ أي: بكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود، ولكن هذا التوجيه غير مناسب بهذا المقام.

الصَّادِرِ بِاخْتِيَارِهِ شَرُّهُ وَخَيْرُهُ،

فإن قلت: إن الظرف في قوله: (المُمْكِنِ سِوَاهُ) فاعل، والشأن أن الظرف لا يقع بـ (فاعلاً) إلا إذا فسر بالغير.

قلت: أجاز قوم إجراء سواه مجرى غير في جواز وقوعه غير ظرف كقول الشاعر:

ولـــم يـــبـــق ســـوى الـــعـــدوان

فسوى: فاعل (لم يبق).

فإن قلت: إن ذكر سواه يغني عن ذكر الغير؛ لكونه بمعناه.

قلت: ذكره لوجوهٍ: أما أولاً: فلتناسب النظير الذي سبق ذكره في الوصف الثاني، وأما ثانياً: فلأن زيادة الغير توجب زيادة الحسن، وأما ثالثاً: فللتفنن في العبارة وهو مرغوب، وأما رابعاً: فللتفسير، وأما خامساً: فللتوكيد والتقرير.

قال: (**الصَّادِرِ بِاخْتِيَارِهِ شَرُّهُ وَخَيْرُهُ**) أقول: ذكر الاختيار وحده إشارة إلى رد مذهب الحكماء، كما أن ذكر الشر وحده إشارة إلى رد مذهب المعتزلة، والشر والخير معاً إشارة إلى رد مذهب الوثنية والمجوسية؛ لأن الحكماء قالوا: إن الله تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار، ومعنى كونه فاعلاً مختاراً: هو أنه إن شاء.. فعل، وإن لم يشأ.. لم يفعل؛ كصدور الأفعال الاختيارية منا هكذا، قيل: لكن فيه نظر؛ لأن الفاعل المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء، والأولى أن يقال: إن معنى كونه تعالى فاعلاً مختاراً هو أنه يصح منه الفعل وتركه، ومعنى كونه موجباً بالذات هو أنه إن شاء.. فعل، وإن لم يشأ.. لم يفعل كصدور الضوء عن الشمس والحرارة من النار.

فإن قلت: لم قدَّم الشر ـ وهو ما نهى عنه ـ على الخير ـ وهو ما أمر به ـ مع أن الخير أولى بالتقديم؟

قلت: من وجوه: أما أولاً: فلأن التنازع فيه أكثر من النزاع في الخير.

وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي انْتَشَرَ بِهِ نَهْيُهُ وَأَمْرُهُ، وَعَلَى آلِهِ الْمُخْتَصِّينَ بِمَنْ لَا يُدْرَكُ أَمْرُهُ.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ كِتَابَ الشَّيْخِ الإِمَامِ قُدْوَةِ الحُكَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، أَثِيرِ الدِّينِ الأَبَهْرِيِّ طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَثْوَاهُ،

وأما ثانياً: فلأن (خيره) لفظ يناسب (غيره) الذي سبق ذكره مؤخراً من جهة الصيغة والحروف.

وأما ثالثاً: فليكون ترتيب السبب على نهج ترتيب المسبب وهو الظلمة والنور كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وأما رابعاً: فلأن المقام مقام الحمد، وإتمام مقام الحمد بالخير خير؛ فلهذه الوجوه قدّم وأخر.

فإن قلت: لم أخر صدور الشر والخير عن الممكن؟

قلت: لأن صدورهما بعد وجود الممكن.

قال: (**وَالصَّلاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي انْتَشَرَ بِهِ نَهْيُهُ وَأَمْرُهُ**) أقول: قدم النهي على الأمر ليناسب السابق؛ لأن النهي لا يكون إلا في المنهي عنه وهو الشر، والأمر لا يكون إلا في المأمور به وهو الخير.

قال: (**فَإِنَّ كِتَابَ الشَّيْخِ الإِمَامِ قُدْوَةِ الحُكَمَاءِ**) أقول: الشيخ: يطلق على الكبير سناً، ويطلق على الكبير علماً وفضلاً، والإمام: المقتدى به، والقدوة: بكسر القاف وضمها بمعنى المقتدى به.

قال: (**أَثِيرِ الدِّينِ الأَبَهْرِيِّ**) أقول: أي: مختاره، والدين: الإطاعة والانقياد والعمل، وقيل: إن أثير الدين لقب الشيخ، والأبهري: بفتح الباء وسكون الهاء اسم قبيلة، وأما الأبهري ـ بسكون الباء وفتح الهاء ـ فغلط مشهور، ولذا قيل: اِعلم أَبْهَراً، واقرأ أَبْهَرا.

قال: (**طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَثْوَاهُ...**) أقول: أي: طيب حاله في ثراه، فيكون من قبيل المجاز، والمثوى: المكان.

المَشْهُورِ بِإيسَاغُوجِي، لَمَّا كَانَ عَلى بَعْضِ الإِخْوَانِ مُتَعَسِّراً، وَعَلَى بَعْضِهِمْ مُتَيَسِّراً. أَرَدتُّ أَنْ أَكْتُبَ بِالتِمَاسِهِمْ أَوْرَاقاً؛ لِتُزِيلَ تَعَسُّرَهُ، وَتُعَمِّمَ تَيَسُّرَهُ، واللَّهُ خَيْرُ المُيَسِّرِينَ وَالمُوَفِّقِينَ.

قال: (**لَمَّا كَانَ عَلَى بَعْضِ الإِخْوَانِ مُتَعَسِّراً، وَعَلَى بَعْضِهِمْ مُتَيَسِّراً**) أقول: الإخوان: بكسر الهمزة جمع الأخ كما يجمع على الإخوة.

قال: (**أَرَدتُّ أَنْ أَكْتُبَ بِالتِمَاسِهِمْ أَوْرَاقاً**) أقول: قد وقع في بعض النسخ: كتبت بالتماسهم، وهذا أولى منه؛ لأن الإرادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم، والمراد بالتماسهم معناه اللغوي وهو الاستدعاء والطلب، لا معناه الاصطلاحي؛ لأن الطالبين ليسوا مساوين للمطلوب عنه وهو الشارح، مع أن التساوي معتبر في حقيقة الالتماس، وإنما قال: أوراقاً، ولم يقل: حروفاً مع أن المكتوب هو الحروف لا الأوراق؛ إرادةً للحال من ذكر المحل.

فإن قلت: لم قال: أوراقاً ولم يقل: كتاباً؟

قلت: للتواضع، أو للدلالة على صغر حجم شرحه.

قال: (**لِتُزِيلَ تَعَسُّرَهُ، وَتُعَمِّمَ تَيَسُّرَهُ**) أقول: أي: لتجعل تلك الأوراق عاماً تيسر هذا الكتاب غير مخصوص ببعض الإخوان دون بعض.

فإن قلت: إن إزالة التعسر يغني عن ذكر تعميم التيسر؛ لأنها تستلزم إياه.

قلت: لا نسلم استلزامها إياه؛ لأن إزالة التعسر لا تدل على تعميم التيسر.

نعم؛ تدل على التيسر فقط، بل تعميم التيسر يفهم من سوق الكلام فقوله: (وتعمم تيسره) تصريح بما يفهم من السوق.

قال: (**واللهُ خَيْرُ المُيَسِّرِينَ وَالمُوَفِّقِينَ**) أقول: والله خير الميسرين: إشارة إلى إزالة التعسر بدون تعميم التيسر، وقوله: (والموفقين) إشارة إلى تعميم التيسر؛ لأن التوفيق جعل الأسباب حاضرة لحصول المقصود، وقيل: التوفيق جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه.

قَالَ إِيَساغُوجي. اَعْلَمْ: أَنَّ لِلمَنْطِقِيِّينَ اصْطِلَاحَاتٍ يَجِبُ اسْتِحْضَارُهَا لِلمُبْتَدِئِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ فِي شَيْءٍ مِنَ العُلُومِ،

قال: (**اَعْلَمْ: أَنَّ لِلمَنْطِقِيِّينَ اصْطِلاحَاتٍ**) أقول: الاصطلاح: اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في أصل الوضع كذلك، واصطلاحات المنطقيين هي المذكورة في أبواب المنطق: وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، وأبوابه تسعة:

الأول: الكليات الخمس.

والثاني: القول الشارح.

والثالث: القضايا.

والرابع: القياس.

والخامس: البرهان.

والسادس: الجدل.

والسابع: الخطابة.

والثامن: المغالطة.

والتاسع: الشعر.

وتعريفاتها تذكر في موضعها، والمراد من الوجوب في قوله: (**يجب استحضارها**) الوجوب المادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثماً كالصلاة والصوم والزكاة، ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما، والتصديق بفائدة ما؛ لأن كثيراً من المُحصِّلين يُحصِّل كثيراً من العلوم من غير شعور بشيء من تلك الاصطلاحات.

فإن قيل: في هذا الكلام إشارة إلى أن المنطق آلة العلوم، فيلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه؛ لأنه من جملة العلوم.

قلنا: المراد من العلوم في قوله: (**أَنْ يَشْرَعَ فِي شَيْءٍ مِنَ العُلُومِ**) سوى المنطق.

مِنْهَا إِيْسَاغُوجِي، وَهُوَ لَفْظٌ يُونَانِيٌّ يُرَادُ بِهِ الكُلِّياتُ الخَمْسُ،

فقال: (**مِنْهَا إِيسَاغُوجِي، وَهُوَ لَفْظٌ يُونَانِيٌّ**) أقول: هذا اللفظ مركب من ثلاث كلمات: ايس، وآغو، وإجي، وقيل: أصل اجي: إكَى، قلبت الكاف إلى الجيم فصار إجي، ومعنى الأول بالعربية: أنت، ومعنى الثاني: أنا، ومعنى الثالث: ثم، إلا أنه حذف ألف إجي للاختصار، ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً للكليات الخمس.

وسبب تسميتها به: أن حكيماً من الحكماء المتقدمين أودع الكليات الخمس عند شخص اسمه إيساغوجي وسافر، وكان ذلك الشخص يطالع الكليات الخمس، فما كان له قوة أن يستخرج جميع ما فيها، ثم جاء الحكيم وقرأها إيساغوجي عنده، فكان يخاطبه في أثناء درسه: يا إيساغوجي هكذا مراراً فصار علماً لها، فهذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي قدس الله روحه، فحينئذ يكون تسمية للشيء باسم قارئه.

وقيل: إنه كان علماً للحكيم الذي استخرج الكليات الخمس ودوَّنها، ثم جعل علماً لها، وهذا الوجه منقول عن مولانا مبارك شاه قدس الله سره ناقلاً عن مولانا قطب الدين الرازي روّح الله روحه، فعلى هذا يكون تسمية المستخرَج باسم المستخرِج.

والوجه المشهور: في تسميتها به: أن إيساغوجي في الأصل اسم للورد الأصفر الذي له خمس أوراق، ثم نقل إلى هذه الكليات الخمس لمناسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه، فيكون التسمية حينئذ تسمية الشيء باسم شبيهه، والله أعلم.

قال: (**يُرَادُ بِهِ الكُلِّيَّاتُ الخَمْسُ**) أقول: إنما انحصرت الكليات في الخمس ولم تكن زائدة ولا ناقصة؛ لأن الكلي إذا نسبناه إلى ما تحته من الجزئيات؛ فإما أن يكون تمام ماهيتها، أو داخلاً فيها، أو خارجاً عنها:

فإن كان الأول.. فهو النوع؛ كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر وغيرهم، فإنه تمام ماهيتهم.

وإن كان الثاني.. فلا يخلو؛ إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو، أو لا، والأول: الجنس؛ كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، والثاني: الفصل؛ كالناطق بالنسبة إلى زيد وعمرو.

وَهِيَ: النَّوْعُ، وَالجِنْسُ، وَالفَصْلُ، وَالخَاصَّةُ، وَالعَرَضُ العَامُّ، وَهَذِهِ يَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهَا عَلَى بَيَانِ الدَّلَالاتِ الثَّلاثِ:

وإن كان الثالث.. فلا يخلو إما أن يكون مقولاً في جواب: أيُّ شيء هو في عرضه، أو لا، والأول: الخاصة؛ كالضاحك بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر، والثاني: العرض العام؛ كالماشي بالنسبة إليهم.

قال: (**وَهِيَ: النَّوْعُ، وَالجِنْسُ... إلى آخِرِهِ**) أقول: إنما قدم النوع على الجنس مع أن الأولى عكسه؛ لأن الجنس جزء النوع، والجزء مقدم على الكل بناء على أن ما صدق عليه النوع قليل بالنسبة إلى ما صدق عليه الجنس، وما هو قليل فهو أولى بالتقديم على ما هو كثير.

وقدمه أيضاً على الفصل مع أن الأولى عكسه؛ لأن الفصل جزء النوع، والجزء مقدم على الكل؛ لأن النوع يقع في جواب ما هو؟ والفصل لا يقع فيه، فالواقع فيه أولى بالتقديم.

وعلى الخاصة والعرض العام؛ لأنهما عارضان، والنوع معروض، والمعروض مقدم على العارض؛ لأنه يقوم به.

وقدم الجنس على الفصل؛ لأنه يقع في جواب ما هو؟ والفصل لا يقع فيه، أو لأن الجنس أمر مبهم غير متحصل بنفسه والفصل يحصله ويزيل إبهامه، فلا بدّ من أمر مبهم أن يذكر أولاً حتى يحصله الفصل ويزيل إبهامه.

وعلى الخاصة والعرض العام؛ لأنه ذاتي وهما عرضيان، والذاتي بالتقديم أولى.

وقدم الفصل عليهما بعين هذا الدليل، وقدم الخاصة على العرض العام؛ لأنها تقع في جواب: أي شيء هو في عرضه، والعرض العام لا يقع في جواب ما هو، ولا في جواب أي شيء هو، وما وقع فيه أولى بالتقديم، أو لأن ما صدق عليه الخاصة قليل، وما صدق عليه العرض العام كثير، والقليل قبل الكثير.

قال: (**وَهَذِهِ يَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهَا عَلَى بَيَانِ الدَّلَالَاتِ الثَّلاثِ...**) إلخ أقول: هذه إشارة

الْمُطَابَقَةِ، والتَّضَمُّنِ، وَالالتِزَامِ، والدَّلالَةُ هِيَ: كَوْنُ الشَّيءِ بِحَالَةٍ يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِهِ العِلْمُ بِشَيءٍ آخَرَ، والأوَّلُ هُوَ الدَّلِيلُ، وَالثَّاني هُوَ المَدْلُولُ،

إلى جواب سؤال مقدر كأنه قيل: لم قدم بحث الدلالة وأقسام اللفظ على الكليات مع أن المقصود الأصلي بيانها؟

فأجاب عنه بقوله: فهذه يتوقف معرفتها. . إلخ؛ يعني: أن مقصود المنطقيين استحصال المجهولات، والمجهول إما تصوري، وإما تصديقي، والموصول إلى الأول القول الشارح المركب من الكليات، والثاني الحجة المركبة من القضايا، فنظرهم إما في القول الشارح وما يتركب هو منه، وإما في الحجة وما تتركب هي منه، وهو لا يتوقف على الألفاظ، ولا على الدلالة؛ فإن ما يوصل إلى المجهول التصوري ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما، وما يوصل إلى المجهول التصديقي ليست ألفاظ القضايا بل مفهوماتها، لكن لما توقف إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ. . صارت مباحث الألفاظ مناسبة للتقديم على مباحث الكليات وغيرها من المباحث المنطقية فقدّم، ولمّا كان توقف الإفادة والاستفادة على الألفاظ من حيث إنها دلائل المعاني. . قدم بحث الدلالة على أقسام اللفظ المتقدمة على المقصود الأصلي.

قال: (**المُطَابَقَةِ، والتَّضَمُّنِ، والالتِزَام**) أقول: وإنما قدم دلالة المطابقة على دلالة التضمن والالتزام؛ لأنها تتصور بدونهما، وهما لا تتصوران بدونها، وما يتصور بالاستقلال مقدم على ما هو لا يتصور بالاستقلال، وقدم التضمن على الالتزام؛ لأن الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقية، والالتزامية خارجة عنها، وما هو جزء المطابقة أولى بالتقديم على ما هو خارج عنها، أو لأن الدلالة التضمنية سابقة إلى الفهم من الدلالة الالتزامية، وما هو سابق إلى الفهم فهو أولى بالتقديم على ما هو ليس سابقاً إلى الفهم.

قال: (**والدَّلَالَةُ هِيَ: كَوْنُ الشَّيءِ بِحَالَةٍ. . .**) إلخ أقول: وإنما عرف مطلق الدلالة دون الدلالات الثلاث المقصودة ههنا؛ لأن الدلالات الثلاث مقيدة بالنسبة إلى مطلق الدلالة، والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمقيد؛ لأن المطلق جزء والمقيد كلٌّ، ومعرفة الجزء سابق على معرفة الكل.

وَمِنْ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِهِ العِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَكَذَا عَرَفْتَ أَنَّ المَدْلُولَ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِشَيْءٍ آخَرَ الْعِلْمُ بِهِ.

واعلم: أن لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة معان:

أحدها: مطلق الإدراك الذي يعمُّ التصور والتصديق.

وثانيها: التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع.

وثالثها: مطلق التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الأحكام، والمراد من العلم ههنا هو المعنى الأول.

فإن قلت: لِمَ قدم الدلالة على الدليل والمدلول مع أن الأولى عكسه؛ لأن الدلالة أمر نسبي قائم بهما؟

قلت: الدلالة علة لعلم الدال بالدالية، وعلم المدلول بالمدلولية، والعلة مقدمة على المعلول؛ فلهذا قدمها عليهما، وإنما قدم الدال على المدلول؛ لأن علم المدلول موقوف على العلم بالدليل، والموقوف عليه مقدم على الموقوف، وأما تقديم الدلالة على اللفظ.. فلما مر.

قال: (**وَمِنْ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِهِ العِلْمِ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَكَذَا عَرَفْتَ أَنَّ المَدْلُولَ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِشَيْءٍ آخَرَ العِلْمُ بِهِ**) أقول: **الدليل في اللغة**: المرشد، وما به الإرشاد، **وفي الاصطلاح**: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، وهو المدلول، والمراد من اللزوم ههنا أعم من أن يكون بيناً أو غيره؛ ليعم جميع أقسام الدليل، ومن العلم ههنا الإدراك أعم من أن يكون تصوراً أو تصديقاً يقينياً أو غيره.

فإن قيل: حدُّ الدليل غير جامع؛ لخروج الأقيسة الاستثنائية بأسرها؛ لأن ما يلزم منها ليس مغايراً لمقدماتها كقولنا: كلما كان هذا حيواناً.. فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم؛ فإن قولنا: فهو جسم بعينه مذكور في هذا القياس.

والدَّلَالَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى طَبَعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ وَوَضْعِيَّةٍ،

قلت: هذا اللازم، وهو قولنا: فهو جسم مغاير لما هو المذكور في الدليل؛ لأن المذكور في الدليل هو هذا القول موصوفاً بكونه لازماً للملزوم المذكور في هذا الملزوم، وهو قولنا: كلما كان هذا حيواناً، وما يلزم من المقدمتين ليس موصوفاً بكونه لازماً للملزوم المذكور فيه لكنه موافق له في اللفظ، وهذا القدر غير كاف في الاتحاد عند المنطقيين.

وأجيب من وجه آخر: وهو أن ما هو جزء القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق والكذب، وما هو لازم للقياس يحتملهما.

قال: (**وَالدَّلَالَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى طَبِيعِيَّةٍ**) أقول: اعلم أولاً: أن الدلالة تنقسم إلى لفظية، وغير لفظية؛ لأن الدال إن كان لفظاً.. فالدلالة لفظية، وإلا.. فغير لفظية، فاللفظية أيضاً تنقسم إلى طبعية، وعقلية، ووضعية؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضع اللفظ بإزاء المعنى، أو بواسطة العقل، أو بواسطة اقتضاء الطبع؛ فإن كانت الأولى.. فالدلالة دلالة لفظية وضعية؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وإن كانت الثانية.. فالدلالة لفظية عقلية؛ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار لا من المشاهد على وجود اللافظ، وإن كانت الثالثة.. فالدلالة لفظية طبعية؛ كدلالة أَخْ ـ بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة ـ على الوجع مطلقاً، أو كدلالة أح ـ بفتح الهمزة أو ضمها والحاء المهملة ـ على وجع الصدر وهو السعال.

فإن قلت: لا نسلم أن دلالة أخ على الوجع بواسطة الطبع، بل بواسطة العقل؛ لأن الطبع يقتضي حدوث ذلك اللفظ فقط عند عروض ذلك المعنى ـ أعني: الوجع ـ ولا يقتضي دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى، بل المقتضي لذلك هو العقل فتكون تلك الدلالة عقلية لا طبعية.

قلت: لَيْس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيه، وإلا.. لكان جميع الدلالات عقلية؛ لأن العقل له مدخل في الدلالات كلها، بل المراد من الدلالة

وَالمُرَادُ مِنَ الدَّلَالَةِ هَهُنَا الدَّلَالَةُ الوَضْعِيَّةُ الَّتِي تَكُونُ بِحَسَبِ وَضْعِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلى المَعْنَى، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى مَعْنًى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلى تَمَامِ مَا

العقلية ما لا يكون للوضع ولا للطبع مدخل فيه، وما نحن فيه للطبع مدخل فيه، فيكون طبعية لا عقلية.

وغير اللفظية أيضاً تنقسم إلى ثلاثة أقسام: طبعية، وعقلية، ووضعية؛ لأن الدالة الغير اللفظية إما أن تكون بواسطة الوضع، أو بواسطة العقل، أو بواسطة الطبع، فإن كانت الأولى. فالدلالة دلالة غير لفظية وضعية؛ كدلالة الدوال الأربع على ما وضعت هي له، وإن كانت الثانية. فالدلالة دلالة غير لفظية عقلية؛ كدلالة الأثر على المؤثر، وإن كانت الثالثة. . فالدلالة دلالة غير لفظية طبعية؛ كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية معشوقه على العشق. كذا قيل، لكن هذا مخالف لما تقرر من أن الدلالة الطبعية لا تكون إلا لفظية.

قال: (**وَالمُرَادُ مِنَ الدَّلَالَةِ هَهُنَا**. . .) إلخ أقول: أي: المراد من الدلالة في قول المصنف: (**اللَّفْظَ الدَّالَّ**. . . **إلى آخره**) الدلالة الوضعية؛ لأن غير الوضعية سواء كانت لفظية أو غير لفظية إما طبعية أو عقلية، وكل واحد منهما يختلف باختلاف الطبائع، والعقول، بخلاف الوضعية، فتكون الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها، والمراد من الوضعية اللفظية الوضعية؛ لأن الإفادة والاستفادة تحصلان منها بلا تعسر، بخلاف الوضعية الغير اللفظية؛ فإنهما تحصلان منها بالتعسر.

والحاصل: أن المراد من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية؛ لأن غرضهم لا يتعلق بغير اللفظية؛ ولذا لم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية بأقسامها وتعرض لأقسام اللفظية، ومن اللفظية: اللفظية الوضعية؛ لأن ما عدا اللفظية الوضعية غير منضبطة؛ لاختلافه باختلاف الطبائع والعقول، بخلاف اللفظية الوضعية، فإنها منضبطة؛ لأن من علم وضع اللفظ بإزاء المعنى يفهم ذلك المعنى عند إطلاقه سواء كان ذكياً أو غبياً.

قال: (**وَهِيَ ثَلَاثَةٌ**) أقول: أي: الدلالة اللفظية الوضعية منحصرة في ثلاثة أوجه ووجه الحصر معلوم من الشرح.

وُضِعَ لَهُ، أَوْ يَدُلَّ عَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذِّهْنِ؛ فَإِنْ كَانَ الأَوَّلَ.. فَالدَّلَالَةُ دَلَالَةُ المُطَابَقَةِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي.. فَالدَّلَالَةُ دَلَالَةُ تَضَمُّنٍ، وَإِنْ كَانَ الثَّالِثَ.. فالدَّلَالَةُ دَلَالَةٌ بالْتِزَامٍ.

ومِثَالُ الدَّلَالَةِ بِالمُطَابَقَةِ: كَالإِنْسَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوانِ النَّاطِقِ بالمُطَابَقَةِ؛ لِكَوْنِهِ تَمَامَ مَا وُضِعَ الإِنْسَانُ لَهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ بِالمُطَابَقَةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مُوافِقٌ لِتَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: طَابَقْتُ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ: إِذَا تَوَافَقَتَا.

وِمِثَالُ الدَّلَالَةِ بالتَّضَمُّنِ: كَالإِنْسَانِ إِذَا دَلَّ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ أَي: عَلَى الحَيَوانِ، أَوْ عَلَى النَّاطِقِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ تَضَمُّناً؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الجُزْءِ الَّذِي فِي ضِمْنِهِ، فَيَكُونُ دَالّاً عَلَى مَا وُضِعَ فِي ضِمْنِهِ.

واعلم: أن الحصر على ثلاثة أقسام:

حصر عقلي: وهو الحصر الدائر بين النفي والإثبات؛ كانحصار مطلق الدلالة في اللفظية وغيرها، وكانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقية والتضمينة والالتزامية.

وحصرٌ استقرائي: وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء قسم آخر فحكم بالانحصار في الأقسام الموجودة معه؛ كانحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والعقلية والطبعية.

وحصرٌ جعلي: وهو الذي يجعله الجاعل منحصراً؛ كانحصار الكل في أجزائه.

قال: (**كَالإِنْسَانِ إِذَا دَلَّ عَلَى أَحَدِهِمَا**) أقول: الدالة التضمينية دلالة كل لفظ على جزء معناه المطابقي حين إرادة المعنى المطابقي إن كان له جزء، لا دلالته على جزئه مطلقاً؛ لأنه ربما يكون اللفظ دالاً على جزء معناه المطابقي، ولا يكون دلالته عليه تضمنية، بل مطابقية؛ كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق عند إرادة أحدهما من لفظه، لا عند إرادة المجموع من الحيوان والناطق؛ لأنه حينئذ يكون من قبيل ذكر الكل وهو الإنسان، وإرادة الجزء وهو إما الحيوان أو الناطق، فيكون معنىً مجازياً له،

وَمِثَالُ الدَّلَالَةِ بِالالْتِزَامِ: كَالإِنْسَانِ إِذَا دَلَّ عَلَى قَابِلِ العِلْمِ وَصَنْعَةِ الكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ الْتِزَاماً، لِأَنَّ اللَّفْظَ لا يَدُلَّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى الخَارِجِ اللَّازِمِ لَهُ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ قَوْلَهُ: (عَلَى مَا يُلَازِمُهُ) بقولِهِ: فِي الذِّهْنِ؛

ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقي لا تضمني، فيكون دلالة الإنسان على أحدهما عند إرادة واحد منهما مطابقياً لا تضمنياً.

قال: (**كالإِنْسَانِ إِذَا دَلَّ عَلَى قَابِلِ العِلْمِ... إلخ**) أقول: المقصود من الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الأمر الخارج عن المعنى الموضوع له حال إرادة المعنى الموضوع له من اللفظ، لا دلالته على الأمر الخارج مطلقاً سواء كانت حال إرادة المعنى الموضوع له أو لا؛ لأن الدلالة على الأمر الخارج إذا لم تكن حال إرادة المعنى الموضوع له لم تكن التزامية بل مطابقية؛ لأنه حينئذ يكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فيكون معنىً مجازياً، ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقية لا التزامية؛ كدلالة لفظ الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة حال إرادة الحيوان الناطق منه.

فإن قلت: لا نسلم أن دلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة تكون بالالتزام؛ لأن المعتبر عند المنطقيين في الدلالة الالتزامية أن يكون اللازم بحيث إذا تصور الملزوم يلزم منه تصوره؛ كدلالة الأربعة على الزوجية، والثلاثة على الفردية، وههنا ليس كذلك؛ لأنه إذا تصور الإنسان. . لا يلزم منه تصور قابل العلم وصنعة الكتابة.

قلت: مقصودهم مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معتبرة عند المنطقيين أو لا، والحال أن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

قال: (**لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلَّ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ**) أقول: أي: عن المعنى الموضوع له، وإلَّا، أي: وإن كان اللفظ دالاً على كل أمر خارج عن المعنى الموضوع له. . لزم أن يكون كل لفظ وضع لمعنى دالاً على معان غير متناهية؛ لأن الأمر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متناه، مثلاً: الإنسان موضوع للحيوان الناطق،

لِأَنَّ المُلَازَمَةَ الخَارِجِيَّةَ لَوْ جُعِلَتْ شَرْطاً لَهَا.. لَمْ تَتَحَقَّقْ دَلَالَةُ الالْتِزَامِ بِدُونِهَا؛ لِامْتِنَاعِ تَحَقُّقِ المَشْرُوطِ بِدُونِ تَحَقُّق الشَّرْطِ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ، فَكَذَا المَلْزُومُ؛ لِأَنَّ العَدَمَ كَالعَمَى يَدُلُّ عَلَى المَلَكَةِ؛ كَالبَصَرِ الْتِزاماً؛ لِأَنَّ العَمَى عَدَمُ البَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيْراً مَعَ أَنَّ بَيْنَهُما مُعَانَدَةً فِي الخَارِجِ.

وما عداه من الأشياء الغير المتناهية خارج عنه، فلو كان اللفظ الموضوع له دالاً على كل أمر خارج عنه؛ أي: عن الحيوان الناطق.. لكان الموضوع للحيوان الناطق دالاً على كل أمر خارج عنه، وأنه ظاهر البطلان فلا بدّ في الدلالة على الأمر الخارج من شرط هو اللزوم الذهني، وأما الدلالة على الموضوع له ـ أعني: المطابقية ـ فيكفي فيها العلم بالوضع؛ فإن السامع إذا علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى.. فلا بد أن ينتقل ذهنه من سماع ذلك اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى، وهذا هو الدلالة بالمطابقة.

وأما الدلالة التضمنية: فلا تحتاج أيضاً إلى اشتراط؛ لأن اللفظ إذا وضع لمعنى مركب كان ذلك اللفظ دالاً على كل واحد من جزئيه دلالة تضمنية؛ لأن فهم الجزء وهو الدلالة التضمنية لازم لفهم الكل، وهو الدلالة المطابقية.

قال: (**لِأَنَّ المُلَازَمَةَ الخَارِجِيَّةَ لَوْ جُعِلَتْ شَرْطاً**) أقول: لا بدّ ههنا من معرفة الملازمة مطلقاً، والملازمة الذهنية، والملازمة الخارجية، والنسبة بينهما، واللازم والملزوم، والشرط والمشروط.

اعلم: أن الملازمة واللزوم والتلازم بمعنى واحد وهي **لغة**: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، **واصطلاحاً**: هي كون الشيء مقتضياً للآخر، والشيء الأول وهو المقتضي للآخر يسمى الملزوم، والثاني وهو المقتضي للأول يسمى اللازم.

والملازمة الخارجية: هي كون الشيء مقتضياً للآخر في الخارج؛ أي: في الأعيان، بمعنى كلما تحقق الملزوم في الخارج تحقق اللازم فيه؛ كالزوجية: وهي الانقسام بمتساويين للاثنين، والفردية: وهي عدم الانقسام بمتساويين للثلاثة فإنه كلما

قَالَ: (ثُمَّ اللَّفْظُ إِمَّا مُفْرَدٌ) أَقُولُ: لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ.. شَرَعَ فِي تَقْسِيمِ اللَّفْظِ،

تحقق ماهية الاثنين والثلاثة في الخارج.. تحقق الفردية والزوجية فيه، فيكون الاثنان والثلاثة ملزومين، والزوجية والفردية لازمين.

والملازمة الذهنية: هي كون الشيء مقتضياً للآخر في الذهن، بمعنى كلما ثبت الملزوم في الذهن.. ثبت اللازم فيه كالمثالين المذكورين، وكالأعدام المضافة إلى ملكاتها؛ كالعمى بالنسبة إلى البصر، والجهل بالنسبة إلى العلم، والموت بالنسبة إلى الحياة وغيرها؛ فإنه كلما تحققت الملزومات في الذهن في جميع هذه الأمثلة المذكورة تحققت اللوازم فيه.

والنسبة بينهما ـ أي: بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهنية ـ عموم وخصوص مطلق؛ فإن الملازمة الذهنية أعم مطلقاً من الملازمة الخارجية؛ لأنه كلما تحقق الملازمة الخارجية.. تحقق الملازمة الذهنية، وليس كلما تحقق الملازمة الذهنية تحقق الملازمة الخارجية؛ فإن الملازمة الذهنية متحققة في الأعدام المضافة إلى ملكاتها مع أن بين الأعدام وبين الملكات المضافة هي إليها معاندةً في الخارج.

قيل: بلا ملازمة بين الشيئين أصلاً، فلم قلتم: إن الملازمة الذهنية شرط للدلالة الالتزامية دون الملازمة الخارجية مع أنهما قسمان من مطلق الملازمة؟ لأنه لو تحقق الملازمة بين الشيئين.. لكانت غير الملزوم واللازم لكونها نسبة بينهما، وحينئذ: لا تخلو من أن تكون الملازمة بلازمة للملزوم، أو لا تكون؛ فإن لم تكن لازمة للملزوم.. جاز تحقق الملزوم بدون الملازمة التي هي عبارة عن كون الشيء مقتضياً لآخر، فجاز تحقق الملزوم بدون اللازم أيضاً؛ لأن جواز وجود الملزوم بدون الملازمة يستلزم جواز وجود الملزوم بدون اللازم، فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم، وهو باطل قطعاً وإن كانت لازمة له فيتحقق ملازمة أخرى بالضرورة، وهي؛ أي: الملازمة الأخرى لا تخ[1]؛ إما أن تكون لازمة للملزوم، أو لا تكون، فإن لم تكن

---

(١) لا تخ: اختصار المنطقيين في كلمة: (لا تخلو).

لازمة.. فهو باطل كما ذكرنا، وإن كانت لازمة له.. فيتحقق ملازمة أخرى، وينتقل الكلام إليها فيلزم التسلسل، وهو محال.

وأجيب عنه بوجهين: الأول: أن ما ذكرتم من الدليل على نفي الملازمة إن استلزم المدعي وهو نفي اللزوم، فيتحقق التلازم، وإن لم يستلزم المدعي.. فلا يلزم نفي التلازم.

والثاني: أنا نختار أن الملازمة لازمة للملزوم، ولا نسلم امتناع هذا التسلسل؛ لأن هذا التسلسل في الأمور الاعتبارية؛ لأن الملازمة من الأمور العقلية، والتسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال، بل واقع؛ فإنه يصدق أن يقال: إن الواحد نصف الاثنين، وثلث الثلاثة، وربع الأربعة، وخمس الخمسة... وهكذا إلى غير النهاية.

والشرط: هو: ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجاً عنه ولا يكون مؤثراً فيه.

والمشروط: هو: ما يتوقف على الشيء الخارج الغير المؤثر فيه.

واعلم: أن توقف الشيء على الشيء إن كان من جهة الشروع.. يسمى مقدمة، وإن كان من جهة الشعور.. يسمى معرفاً، وإن كان من جهة الوجود؛ فإن كان داخلاً في ذلك الشيء.. يسمى ركناً باعتبار كونه جزءاً، وعنصراً باعتبار كونه بحيث يبتدأ منه التركيب، واستقصاءً باعتبار كونه منتهى التحليل، ومادةً وهيولى باعتبار كونه قابلاً للصورة المعينة بالقوة، وأصلاً باعتبار كون المركب مأخوذاً منه، وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصورة المعينة بالفعل.

وإن كان خارجاً؛ فالخارج إن كان مؤثراً في وجود الشيء؛ أي: يكون (بإيجاد) مسنداً إليه.. يسمى علة فاعلية؛ كالمصلي بالنسبة إلى الصلاة. وإن لم يكن مؤثراً في وجود الشيء بل مؤثراً في المؤثر في الوجود.. يسمى علة غائية، وإن لم يكن الخارج مؤثراً في الوجود ولا مؤثراً في مؤثر الوجود.. يسمى شرطاً سواء كان وجودياً كالوضوء والطهارة بالنسبة إلى الصلاة، أو عدمياً كإزالة النجاسة عن الثوب بالنسبة إليها. وهذا التقسيم على اصطلاح أهل النظر والأصوليين، وأما على اصطلاح

الحكماء: فما يتوقف عليه وجود الشيء؛ إن كان داخلاً في الشيء.. فوجوده إن كان به بالقوة.. يسمى علة مادية؛ كالخشب بالنسبة إلى السرير، وإن كان به بالفعل يسمى علة صورية كصورة السرير، وإن كان خارجاً عنه؛ فإن كان مؤثراً في وجود المعلول.. يسمى علة فاعلية كالنجار بالنسبة إلى السرير، وإن كان مؤثراً في مؤثره.. يسمى علة غائية كالجلوس بالنسبة إليه، وإن لم يكن كذلك يسمى شرطاً، ويندرج في الشرط عدة أمور كالموضوع؛ أي: المحل مثل الثوب للصباغ، وكالآلة: مثل القدّوم للنجار، وكالوقت مثل الصيف للذي يصبغ فيه الأديم، وكالداعية مثل الجوع للأكل، وكزوال المانع مثل زوال الدجن؛ أي: اليأس لغيم السماء وغير ذلك من الأشياء الغير المؤثرة، وقد علم بدليل الحصر حد كل واحد من الركن والعلة الفاعلية، والعلة الغائية، والشرط؛ وذلك لأن المقسم كالجنس، وكل واحد من القيود التي يتميز كل واحد منها به عن غيرها كالفصل.

إذا عرفت هذا.. فاعلم أن الملازمة الخارجية ليست شرطاً للدلالة الالتزامية؛ إذ لو كانت شرطاً لها.. لما تحققت الدلالة الالتزامية بدونها، لكن اللازم بط[1]، والملزوم مثله، أما بيان الملازمة: فلأن الدلالة الالتزامية على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطاً لها تكون مشروطة بها، والمشروط يمتنع أن يتحقق بدون الشرط، فالدلالة؛ أي: الدلالة الالتزامية يمتنع أن تتحقق بدون شرطها، وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير.

وأما بيان بطلان اللازم: فلأن كل عدم إذا أضيف إلى ملكته.. فاللفظ الدال عليه دال على الملكة؛ أي: الوجود بالالتزام مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج.

بيانه: أن العمى عبارة عن عدم البصر مما من شأنه أن يكون بصيراً، فقولنا: عدم البصر كالجنس شامل لجميع العمى، والباقي كالفصل يخرج الحجر والشجر وغيرهما من الجمادات، والعمى يدل على العدم المضاف إلى البصر بالمطابقة؛ لأنه موضوع له

(١) بط: اختصار كلمة (باطل).

فَنَقُولُ: اللَّفْظُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُفْرَدٍ وَمُؤَلَّفٍ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَلّا يُرَادَ بالجُزْءِ مِنْهُ؛ أَيْ: مِنَ اللَّفظِ دَلَالَةٌ عَلى جُزْءِ مَعْنَاهُ؛ كالإنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ لَفْظٌ لَا يُرَادِ مِنْ جُزْئِهِ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، أَوْ يُرَادَ ذَلِكَ؛ كَقَوْلِكِ: رَامِي الحِجَارَةِ فَإِنَّهُ لَفْظٌ يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلى جُزْءِ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الرَامِيَ يَدُلَّ عَلَى ذَاتِ مَنْ لَهُ الرَّمْيُ،

لا للعدم والبصر معاً، وعلى البصر بالالتزام؛ لأن البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو العدم مع قيد الإضافة، والمضاف إليه لازم له، وإنما قلنا: لازم له؛ فلأن تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف إليه؛ إذ تصور المضاف إلى شيء من حيث هو مضاف بدون تصور الشيء محال، وإذا استلزم تصور العم المضاف تصور البصر.. تحققت الملازمة الذهنية بينهما؛ فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضاف دالٌّ بالمطابقة على المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه بالالتزام، وأما الملازمة الخارجية.. فغير متحققة ههنا؛ إذ وجود البصر في الخارج ينافي عدمه فيه، فلو وجدا معاً في الخارج.. يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد، وإن معنى هذا إلا ضروري الاستحالة.

قال: (**فَنَقُولُ: اللَّفْظُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُفْرَدٍ وَمُؤَلَّفٍ**) أقول: المنطقي لا يبحث عن اللفظ من حيث هو منطقي، بل عن المعاني لأنها الموصلة إلى المجهولات، لكن لما توقف الإفادة والاستفادة على الألفاظ كما مر.. أورد بحث الألفاظ.

فإن قلت: لم قدّم تعريف المفرد على تعريف المركب مع أن الأولى عكسه؛ لأن القيود المذكورة في تعريف المركب وجودية، وفي المفرد عدمية، والأعدام إنما تعرف بملكاتها؟

قلت: المتبادر ههنا التقسيم لا التعريف؛ لأن قوله: (**لأَنَّهُ إِمَّا أَلّا يُرَادَ..**) إلخ شرطية منفصلة، والشرطية المنفصلة تفيد التقسيم، والتعريف يستفاد منه ضمناً، والتقسيم إنما هو باعتبار الأفراد دون المفهوم، والمفرد بالنظر إلى الأفراد مقدم على المركب وإن كان بالنسبة إلى المفهوم يوجب العكس.

واعلم: أن الوجودي: ما لا يكون في مفهومه سلب شيء كالعلم؛ فإنه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل.

وَالحِجَارَةَ تَدُلُّ عَلى جِسْمٍ مُعَيَّنٍ؛ فَإِنْ كَانَ الأَوَّلَ.. فَهُو مُفْرَدٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي.. فَهُوَ مُؤَلَّفٌ.

قَوْله: (أَوْلَا يُرَادَ بَالجُزْءِ مِنْه) دَلَالَةُ صِدْقِهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ.

الأَوّلُ: أَلَّا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ أَصْلًا نَحْوُ: ق عَلَمَاً.

والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ لَكِنْ لَا مَعْنَى لَهُ ....

والعدمي: هو ما يكون في مفهومه سلب شيء؛ كالجهل فإنه عبارة عن عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالماً.

قال: (**وَالحِجَارَةُ تَدُلُّ عَلَى جِسْمٍ مُعَيَّنٍ...**) أقول: وفيه نظر؛ لأن الحجارة لا تدل إلا على جسم ما وهو فرد من أفراد الحجر، فإفراده غير معين، اللهم؛ إلا أن يقال: المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخصي، والحجر المرمي يدل على النوع المعين، وهو نوع الحجر.

فإن قلت: إن الحجر المرمي ليس نوع الحجر بل فرد من أفراده، فكيف يدل على الجسم المعين وهو النوع المعين؟

قلت: لا وجود للنوع إلا في ضمن فرد من أفراده، فإن كان فرد من أفراده مرمياً.. كان النوع مرمياً، فيكون الحجر المرمي دالاً على نوع الحجر، وهو النوع المعين.

قال: (**الأَوَّلُ: أَلَّا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ أَصْلًا**) أقول: أي: القسم الأول من المفرد ألّا يكون للفظ الموضوع لمعنى جزءٌ أصلاً سواء كان لذلك المعنى جزء، أو لا، فيدخل في قوله: (الأوّلُ: أَلَّا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ... آه) قسمان من المفرد؛ مثال الأول: نحو (ق) إذا كان علماً للشخص الإنساني، ومثال الثاني نحو: ق إذا كان علماً للنقطة، فقوله: نحو (ق) علماً يحتمل لهما، وإنما قيد بقوله: علماً؛ لأنه إذا لم يكن علماً.. كان مركباً تقديرياً كرامي الحجارة؛ لكونه فعلاً وفاعلاً.

قال: (**وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ لَكِنْ لَا مَعْنَى لَهُ**) أقول: القسم الثاني منه: أن يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء، ولا يكون لذلك الجزء معنى سواء كان لذلك المعنى جزء أو لم يكن، فدخل في قوله: (والثاني... آه) قسمان آخران من المفرد

نَحوُ: زَيْدٌ عَلَماً.

والثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ ذُو مَعْنًى لَكِن لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نحو: عَبْدُ اللهِ عَلَماً.

أيضاً مثال الأول: كزيد إذا كان علماً لفرد من أفراد الإنسان، والثاني نحوه أيضاً إذا كان علماً للنقطة، فقوله: كزيد إذا كان علماً.. يشتملهما.

قال: (**نَحْوُ: زَيْدٌ عَلَماً**) أقول: قيد العلم زائد لا طائل تحت هذا القيد؛ لأن زيداً وأمثاله في حال العلمية وعدمها مساويان في الإفرادية، اللهم؛ إلا أن يكون للمشاكلة لا للاحتراز.

فإن قلت: إنه مركب بناء على علم آخر؛ لأن كل واحد من الزاء والياء والدال إشارة عند أهل الحساب إلى عدد معين، فحينئذ يكون مركباً، فيجب التقيد للاحتراز.

قلت: المراد من المركب ههنا هو المركب من أداة الكلمات لا المركب من أداة الحروف، وهو مركب في علم آخر من أداة الحروف، فلا يجب الاحتراز.

وما قيل: إن في التقييد فائدتين: **أحدهما**: أن زيداً إذا لم يكن علماً يحتمل أن يكون مصدراً من زاد يزيد، وإذا كان مصدراً يكون له فاعل، فحينئذ يكون مركباً.

وثانيهما: أنه إذا لم يكن علماً يحتمل أن يراد من جزء اللفظ دلالة على جزء معناه؛ لأن أهل علم الحساب يقصدون من كل جزء من أجزائه عدداً مخصوصاً فيكون مركباً، فقيد بالعلمية لدفع هذين الاحتمالين، وهو فاسد؛ أما فساد الفائدة الثانية: فظاهر مما سبق ذكره، وأما فساد الأولى: فلأنه إن أراد بفاعل زيد على تقدير كونه مصدراً للفاعل الظاهر فلا نسلم كونه مركباً على ذلك التقدير؛ لأن الكلام في لفظ زيد لا في لفظه مع لفظ آخر، وهو الفاعل الظاهر، وإن أراد بالفاعل الفاعل المضمر؛ ـ أي: المستتر في المصدر ـ فلا نسلم إضمار الفاعل في المصدر؛ لأن المصدر اسم جنس، ولا شيء من أسماء الأجناس يحتمل الضمير. كذا في «ضوء المصباح».

قال: (**وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ ذُو مَعْنًى**) أقول: أي: القسم الثالث من الأقسام الأربعة للمفرد: أن يكون للفظ جزء ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود؛ كعبد الله علماً؛ فإن له جزءاً كعبد دالاً على المعنى وهو العبودية، لكنه ليس

والرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ ذُو مَعْنَى دَالٌّ عَلَيْهِ لَكِنْ لَا يَكُون مُرَاداً نَحْوُ: الحَيَوانُ النَّاطِقُ عَلَماً لِلإنْسَانِ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ ح المَاهِيَّةُ الإنْسَانِيَّةُ مَعَ التَّشَخُّصِ.

قَالَ: (المُفْرَدُ: إِمَّا كُلِّيٌّ. . .) إلخ. أقول: المُفْرَدُ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: كُلِّيٍّ وَجُزْئِيٍّ؛ لَأنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ؛

جزء المعنى المقصود؛ أي: الذات المشخصة؛ لأن العبودية صفة للذات المشخصة، وليست داخلة فيها بل خارجة عنها، وكذلك لفظة (الله) تدل على معنى وهو الألوهية، لكن ليس ذلك المعنى أيضاً جزءاً للذات المشخصة، وهو ظاهر، وإنما قلنا: نحو عبد الله علماً؛ لأنه إذا لم يكن علماً.. كان مركباً إضافياً؛ كرامي الحجارة.

قال: (**وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ ذُو مَعْنَىً. . .**) إلخ أقول: القسم الرابع منها: أن يكون للّفظ جزء ذو معنى يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود، لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على ذلك المعنى المقصود مرادةً؛ كالحيوان الناطق إذا سمي به شخص إنساني؛ فإن معناه حينئذ: الماهية الإنسانية مع التشخص، والماهية الإنسانية مجموع مفهومي الحيوان والناطق قبل العلمية، وما يكون معنى مقصوداً منهما قبل العلمية وهو الماهية الإنسانية.. يكون هو جزء المعنى المقصود بعد العلمية، وهو الماهية الإنسانية مع التشخص؛ لكون التشخص جزءاً آخر منه؛ فالحيوان مثلاً الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود حال العلمية، وهو الشخص الإنساني؛ لأنه ـ أي: الحيوان ـ دال على مفهوم الحيوان، ومفهومه جزء الماهية الإنسانية، وهي ـ أي: الماهية الإنسانية ـ جزء المعنى المقصود حال العلمية، فيكون مفهوم الحيوان أيضاً جزء ذلك المعنى المقصود؛ لأن جزء الجزء جزء.

قال: (**المُفْرَدُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: كُلِّيٌّ وَجُزْئِيٌّ**) أقول: لمَّا فرغ من مباحث ما يتوقف عليه الاصطلاحات.. شرع الآن في مباحث الاصطلاحات فقال: (**المُفْرَدُ يَنْقَسِمُ إلى. . . آه**) أي: اللفظ المفرد ينقسم إلى كلي وجزئي؛ لأنه إما أن يكون. . . آه.

فإن قلت: لم قسم اللفظ إلى الكلي والجزئي دون المعنى مع أن الكلية والجزئية صفتان للمعنى أولاً، وبالذات وللفظ ثانياً، وبالعرض تسمية الدال باسم المدلول؟

أي: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوَّرٌ في الذِّهْنِ، مَانِعٌ مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ؛ أَيْ: مِنِ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ كَثِيرِينَ، أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ؛ فَإِنْ مَنَعَ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنِ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ كَثِيرِينَ. . فَهُوَ الجُزْئِيُّ؛ كَزَيْدٍ عَلَماً؛ فَإِنَّهُ إِذَا تُصُوِّرَ مَفْهُومُهُ. . اِمْتَنَعَ صِدْقُهُ عَلى

قلت: تقسيم اللفظ إليهما أقرب إلى فهم المبتدئ وإن كان تقسيماً مجازياً من تقسيم المعنى إليهما وإن كان تقسيماً حقيقياً، وإنما قيد اللفظ بالمفرد؛ لأن انقسام اللفظ المركب إليهما غير ظاهر.

فإن قلت: لم قدم المصنف الكلي على الجزئي، والشارح قدم الجزئي على الكلي؟

قلت: لأن المصنف نظر إلى أن الكلي جزء الجزئي غالباً، والجزئي كلٌّ، والجزء مقدم على الكل، وإنما قلنا: إن الكلي جزء للجزئي غالباً كالإنسان فإنه جزء لزيد؛ لأن الإنسان هو الحيوان الناطق، وزيد هو الحيوان الناطق مع التشخص، والجزئي كل لكون الكلي جزءاً منه على تقدير كونه مركباً، أو إلى كون الكلي أنفع في العلوم كلها، أو إلى دخوله تحت الضبط، والشارح نظر إلى المفهوم فقدم الجزئي؛ لكون مفهومه وجودياً، أو إلى المباحث الآتية؛ لأن المباحث الآتية متعلقة بالكلي فقدم الجزئي؛ لئلا يكون فاصلاً بين تعريف الكلي ومباحثه، أو إلى سبب ذكر الجزئي؛ لأن ذكره ههنا تصوير لمفهومه ليتضح به مفهوم الكلي، وإيضاحه إنما يكون بعد تصوير مفهوم الجزئي.

قال: (**مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَصَوَّرٌ. . إلخ**) أقول: لما كان ظاهر عبارة المصنف وهو قوله: (نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ) يدل على أن المانع من الشركة هو نفس تصور المفهوم. . نبَّه الشارح بتفسير قوله بقوله؛ أي: من حيث إنه متصور على أن المراد منع ذلك المفهوم، لكن لا من حيث هو هو، بل من حيث إنه متصور.

قال: (**فَإِنْ مَنَعَ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنِ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ كَثِيرِينَ. . فَهُو الجُزْئِيُّ؛ كَزَيْدٍ عَلَماً**) أقول: اعلم: أن المراد من منع الاشتراك بين كثيرين عدم مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين فهو جزئي، ومعنى عدم المطابقة لكثيرين أن يحصل من تعقل كل واحد

كَثِيرِينَ، وَإِنْ لَمْ يَمنعْ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنِ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ الكَثِيرِينَ، وإِنَّما قَيَّدَ الكُلِّيَّ والجُزْئِيَّ بالتَّصَوُّرِ؛ لِأَنَّ مِنَ الكُلِّيَّاتِ مَا يَمْنَعُ الاشْتِرَاكَ بَيْنَ أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ بالنَّظَرِ إِلَى الخَارِجِ؛ كَوَاجِبِ الوُجُودِ فَإِنَّهُ بالنَّظَرِ إِلَى الخَارِجِ جُزْئِيٌّ، وبالنَّظَرِ إلى الذِّهْنِ كُلِّيٌّ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ الخَارِجِيَّ قَطَعَ عِرْقَ الشَّرِكَةِ عَنْهُ، لَكِنَّ مَفْهُومَهُ عِنْدَ العَقْلِ لَمْ يَمْنَعْ عَنْ صِدْقِهِ على كَثِيرِينَ، وَإِلَّا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى دَلِيلٍ في إِثْبَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ.

منها أثر متجدد؛ فإنا إذا رأينا بكراً أولاً ولاحظناه مع مشخصاته.. حصل منه في أذهاننا الصورة الإنسانية المتصفة باللواحق كالطول والبياض، وإذا رأينا عقيبه بشراً ولاحظناه أيضاً مع مشخصياته يحصل منه صورة أخرى غير الصورة الأولى، وقس على هذا زيداً وعمراً وخالداً. وإنما قيد المثال وهو زيد بقوله: (علماً) لأنه إذا لم يكن علماً.. كان مصدراً، فيكون كلياً لا جزئياً.

قال: (**وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنِ اشْتِرَاكِهِ بَيْنَ الكَثِيرِينَ... آه**) أقول: واعلم أيضاً: أن المراد من عدم منع الاشتراك مطابقة الحاصل في العقل للكثيرين، ومعنى مطابقته للكثيرين ألّا يحصل من تعقل كل واحد منها أثر متجدد؛ فإنا إذا رأينا زيداً وجردناه عن مشخصاته.. يحصل منه في أذهاننا الصورة الإنسانية المعراة عن اللواحق، وإذا رأينا بعد ذلك خالداً وجردناه عن مشخصاته أيضاً.. لم يحصل منه صورة أخرى في العقل، بل الحاصل الآن هو الحاصل آنفاً.

قال: (**وَإِنَّمَا قَيَّدَ الكُلِّيَّ وَالجُزْئِيَّ بِالتَّصَوُّرِ... آه**) أقول: يعني: لو قال المصنف: المفرد إما أن يمنع مفهومه من الشركة، أو لا يمنع.. لفهم أن المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الأمر، وعدم منعه عن الاشتراك بينها في نفس الأمر؛ أي: امتناعه عن الاشتراك بين كثيرين في نفس الأمر وعدم الامتناع عن الاشتراك بينها في نفس الأمر، فحينئذ: يلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود داخلاً في حدّ الجزئي؛ لكونه مانعاً من الاشتراك حينئذ، فلما قيدهما بالتصور.. علم أن المراد منع مفهوم اللفظ المفرد، وعدم منعه في العقل من الاشتراك؛ أي: يمنع المفهوم العقل

قال: (وَالكُلِّيُّ إِمَّا ذَاتِيٌّ وَإِمَّا عَرَضِيٌّ. . . آه).

أقول: وَالكُلِّيُّ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: ذَاتِيٌّ، وَعَرَضِيٌّ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَاخِلاً فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ، أَوْ لَا يَكُونَ دَاخِلاً؛ فَإِنْ كَانَ دَاخِلاً في حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ. . فَهُوَ ذَاتِيٌّ؛ كَالحَيَوانِ بالنِّسْبَةِ إلى الإنْسَانِ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ والحَيَوانِ دَاخِلٌ فِيْه؛ لِكَوْنِهِ مُرَكَّباً مِنَ الحَيَوانِ والنَّاطِقِ، وَكَذَا بالنِّسْبَةِ إلى الفَرَس.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلاً فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ، بَلْ كَانَ خَارِجاً مِنْ تِلْكَ الحَقِيقَةِ. . . فَهُوَ عَرَضِيٌّ؛ كالضَّاحِكِ بالنِّسْبَةِ إلى الإنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي حَقِيقَةِ زَيدٍ وَعَمْرٍو

من أن يجعله مشتركاً في الجزئي، أو لا يمنعه في الكلي، وأما تقييده بالنفس. . فلئلا يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي؛ يعني: لو قال: الكلي ما لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشركة. . لتوهم أن المقصود عدم منع الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لوحظ معه شيء آخر أو لا، فيلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي إذا لوحظ معه برهان التوحيد؛ فإن العقل حين ملاحظة برهان التوحيد لا يمكنه فرض اشتراكه، فتأمل.

قال: (**وَالكُلِّيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ذَاتِيٍّ وَعَرَضِيٍّ**) أقول: لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد إلى الكلي والجزئي. . ابتدأ بالكلي وبيان أقسامه وأحكامه فقال: (**وَالكُلِّيُّ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ**: ذَاتِيٍّ وَعَرَضِيٍّ) لأنه؛ أي: الكلي إما أن يكون داخلاً في حقيقة الأفراد المندرجة تحته سواء كانت تلك الأفراد شخصية أو نوعية، أو لا يكون داخلاً فيها؛ فإن كان داخلاً. . . فهو الكلي الذاتي؛ كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان؛ فإن الإنسان حقيقة زيد وعمر وبكر وغيرهم من الأفراد المشخصة المندرجة تحت الإنسان، والحيوان داخل في الإنسان لكونه مركباً من الحيوان والناطق، وكذا الحيوان كلي ذاتي بالنسبة إلى الفرس والبقر وغيرهما من الأفراد النوعية المندرجة تحت الحيوان، والمراد من الدخول في قولنا: (**إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَاخِلاً**) عدم الخروج ليدخل نفس الماهية في الكلي الذاتي، وما مراد صاحب المتن من الدخول إلا هذا، وإلَّا. . لما صح بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل.

وَبَكْرٍ الَّتِي هِيَ الإنْسَانُ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الحَيَوانِ والنَّاطِقِ فَقَطْ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْهُ، فَعَلى هَذَا: لَا تَكُونُ نَفْسُ المَاهِيَّةِ ذَاتِيَّةً بَلْ تَكُونُ مِنَ العَرَضِيَّاتِ لِأَنَّها تُخَالِفُ الذَّاتِيَّ بِذَلِكَ التَفْسِيرِ، وَمَا يُخَالِفهُ فَهُوَ عَرَضِيٌّ، وَقَدْ يُقَالُ: الذَّاتِيّ عَلى مَا لَيْسَ بِعَرَضِيٍّ يَكُونُ نَفْسُ المَاهِيَّةِ ذَاتِيَّةً.

وإن لم يكن الكلي داخلاً في حقيقة الأفراد المندرجة تحته من الشخصية والنوعية بل كان خارجاً عنها.. فهو كلي عرضي كالضاحك بالنسبة إلى زيد وعمرٍو؛ فإنه خارج عن حقيقتهما لأن حقيقتهما الحيوان والناطق والضاحك خارج عنهما، وإنما سمي الأول ذاتياً؛ لأن الذات هو الحقيقة، والأول داخل في الحقيقة، والداخل في حقيقة الشيء ينتسب إلى ذلك الشيء، والثاني عرضياً؛ لكونه منسوباً إلى ما يعرض الحقيقة كالضحك العارض للإنسان في مثالنا، والمنسوب إلى العرض عرضي.

فإن قلت: لم أورد الإنسان مثالاً للجزئي ولم يورد من أفراده مع أن الجزئي المعرف هو الأفراد لا الإنسان؟

قلت: في إيراده فائدتان:

إحداهما: التنبيه على أن الجزئي كما يطلق على المعنى المذكور فيما تقدم ـ وهو المشهور المسمى بالجزئي الحقيقي ـ كذلك يطلق على كل أخص تحت الأعم كالإنسان؛ فإنه أخص ومندرج تحت الأعم كالحيوان، ويسمى هذا جزئياً إضافياً، وقس عليه الفرس.

وثانيهما: التنبيه على أن أفراد الكلي كما يكون شخصياً كزيد وعمرو وبكر بالنسبة إلى الإنسان، كذلك يكون نوعياً كالإنسان والفرس بالنسبة إلى الحيوان، وأما هاتان الفائدتان.. فإنما تحصلان على تقدير إرادة الماهية النوعية من الإنسان، وأما إذا أريد منه ماهية أفراده؛ أعني: حصة زيد وحصة بكر.. فيكون جزئياً حقيقياً على ذلك التقدير.

واعلم: أنهم فسروا الكلي الذاتي بتفسيرين: **أحدهما:** ما يكون داخلاً في حقيقة جزئيته، **وثانيهما:** ما لا يكون خارجاً عنها؛ وبين التفسيرين عموم وخصوص مطلق؛

لَا يُقَالُ: إِنَّ الذَّاتِيَّ هُو المُنْتَسِبُ إلى الذَّاتِ فَلَا يَجُوزُ أَن يَكونَ نَفْسُ المَاهِيَّةِ ذَاتِيَّةً، وَإِلَّا . . يَلْزَمُ انْتِسَابُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

لِأَنَّا نَقُولُ: هَذِهِ التَّسْمِيَةُ؛ أَيْ: تَسْمِيَةُ المَاهِيَّةِ ذَاتِيَّةً لَيْسَتْ بِلُغَوِيَّةٍ حَتَّى يَلْزَمَ ذَلِكَ المَحْذُورُ، إِنَّما هِيَ اصْطِلاحِيَّةٌ فَلَا يَرِدُ.

قال: (فَالذَّاتِيُّ إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ». . . آه).

لأن الثاني صادق على نفس الماهية دون الأول، والكلي العرضي بتفسير واحد وهو ما يكون خارجاً عن حقيقة جزئياته، فعلى هذا: لا يصح تقسيم صاحب المتن لكونه غير حاصر إلا إذا أوِّل قوله: (ما يَكُونَ دَاخِلاً) بعدم الخروج كما مرّ.

وأما قول الشارح من أن الكلي إن كان داخلاً فهو ذاتي، وإن لم يكن داخلاً بل خارجاً فهو عرضي، ثم فرع عليه بعد ذلك بقوله: (فعلى هذا لا تكون نفس الماهية ذاتية بل تكون عرضية). . فليس بصواب أصلاً؛ لأن اللازم مما قاله من تفسير الذاتي بالدخول، والعرضي بالخروج ألّا يكون نفس الماهية من الذاتي ولا من العرضي مع أن تفسيره ليس بقابل للتأويل، أما عدم قابلية التفسير الأول ـ وهو تفسير الذاتي بالدخول للتأويل بعدم الخروج كما أول قول المصنف ـ فلكون التفريع ـ وهو قوله فعلى هذا ـ مانعاً عنه؛ لأن التأويل يقتضي دخول نفس الماهية في الذاتي، والتفريع بمنعه، وأما عدم قابلية التفسير الثاني ـ وهو تفسير العرضي بالخروج للتأويل بعدم الدخول ـ فلأن ما سيجيء من قوله: (إِعْلَم أَنَّ الذَّاتِيَّ إِمَّا جِنْسٌ، أَوْ نَوْعٌ، أَوْ فَصْلٌ) يأباه؛ لأن التأويل يقتضي صحة التفريع، وصحة التفريع تقتضي دخول نفس الماهية في العرضي، وما سيجيء من قوله: (يَمْنَعُهُ).

قال: (لَا يُقَالُ: إِنَّ الذَّاتِيَّ هُوَ المُنْتَسِبُ) أقول: اعترض الشيخ على من يجعل نفس الماهية ذاتية بأن الذاتي هو المنتسب إلى الذات؛ فلا يجوز أن يكون نفس الماهية ذاتية، وإلا ـ أي: وإن كانت ذاتية ـ لزم انتساب الشيء إلى نفسه، وهو محال؛ لأن النسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه، والشيء لا يغاير نفسه، ثم أجاب

أقول: هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ. اِعْلَمْ أَنَّ الذَّاتِيَّ إمَّا جِنْسٌ، أَوْ نَوْعٌ، أَوْ فَصْلٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَقُولاً فِي جَوَابِ (مَا هُوَ) بِحَسبِ الشَّرِكَةِ المَحْضَةِ؛ أَيْ: لَا بِخُصُوصِيَّتِهِ أَيْضاً. . فَهُو جِنْسٌ؛ كَالحَيَوانِ بالنِّسْبَةِ إِلَى الإِنْسَانِ والفَرَسِ، فَإِنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنِ الإنسَانِ وَالفرسِ بـ (مَا هُمَا). . كَانَ الحَيَوَانُ جَوَاباً عَنْهُمَا، وَإِذَا سُئِلَ عَنْ كُلٍّ وَاحدٍ مِنْهُمَا؛ أَيْ: مِنَ الإنْسَانِ والفَرَسِ. . لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ جَوَاباً

عن هذا الاعتراض بأن هذه التسمية ـ أي: تسمية الماهية ذاتية ـ ليست بلغوية كما كانت لغوية في تسمية جزئي الماهية حتى يلزم ذلك؛ أي: انتساب الشيء إلى نفسه، بل إنما هي ـ أي: هذه التسمية ـ اصطلاحية، فلا يرد ذلك المحذور.

وبعضهم أجاب عن هذا بجواب آخر على تقدير تسليم كون التسمية لغوية: بأن يقال: إن الذات كما تطلق على نفس الماهية، كذلك تطلق على ما صدقت عليه الماهية من الأفراد، فيراد من الذات ههنا المعنى الثاني، فيمكن نسبة نفس الماهية إلى ما صدقت عليه من الأفراد، كما يمكن نسبة جزئيها؛ أي: جزئي الماهية إليه؛ أي: إلى ما صدقت عليه، ويجوز أن يراد الأعم منهما، فينسب الماهية إلى الأفراد، وجزءا الماهية إلى الماهية نفسها.

قال: (**اِعْلَم أَنَّ الذَّاتِيَّ إِمَّا جِنْسٌ، أَوْ نَوْعٌ، أَوْ فَصْلٌ**. . . آه) أقول: نحن نذكر لك ضابطة ليتضح بها ما هو المراد هنا، وهي أن السؤال بـ (ما هو) عن الشيء إنما يطلب به تمام ماهية الشيء وحقيقته، فلا يصح أن يجاب في جواب (ما هو) بما هو خارج عن الماهية، ولا بما هو جزء منها، كما إذا سئل عن زيد بـ (ما هو). . كان الجواب: الإنسان؛ لأنه تمام حقيقته، فلو أجيب عنه: بما هو جزء منها وهو الحيوان، أو الناطق، أو بما هو خارج عنه ـ وهو الضاحك مثلاً ـ. . لم يكن الجواب صحيحاً؛ لأن كل واحد منهما ليس تمام ماهيته.

ثم لا يخلو إما أن يكون السؤال بـ (ما هو) سؤالاً عن شيء واحد أو أشياء؛ فإن كان عن شيء واحد. . كان السائل طالباً لتمام الماهية المختصة به كما مر، وإن كان عن أشياء. . كان طالباً لتمام الماهية المشتركة بينها، فإذا سئل عن الإنسان والفرس بما

عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَمامِ مَاهِيَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما بالانْفِرَادِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَفْرَدْتَ الإنْسَانَ بالسُّؤالِ، فَتَقُولُ: (مَا هُو).. فَجوابُهُ لَيْسَ إِلَّا الحَيَوانَ النَّاطِقَ؛ لِكَوْنِهِ تَمَامَ مَاهِيَّتِهِ، وَكَذَا إِذَا أَفْرَدْتَ الفَرَسَ بالسُّؤَالِ.. فَجَوابُهُ الحيوانُ الصَّاهِلُ؛ لِكَوْنِهِ تَمَامَ مَاهِيَّتِهِ. وَيُرْسَمُ الجِنْسُ بَأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِيْنَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقَائِقِ في جَوَابِ (مَا هُو) قَوْلاً ذَاتِيًّا.

هما.. كان الحيوان الجواب؛ لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما، فلو أجيب هنا بما هو جزء الحيوان كالجسم النامي، أو الحساس، أو بما هو خارج عنه ـ كالمتنفس مثلاً ـ.. لم يصح؛ لأن كل واحد منهما ليس تمام المشتركة بينهما؛ أي: بين الإنسان والفرس، وإذا انتقش هذا على صحيفة الخاطر. فاعلم أن الكلي الذاتي ينحصر في ثلاثة أقسام: جنس، ونوع، وفصل؛ لأنه ـ أي: الكلي الذاتي ـ إن كان مقولاً في جواب ما هو ـ أي في جواب السؤال بما هو بحسب الشركة المحضة لا الخصوصية أيضاً؛ يعني: كما أنه يكون مقولاً في جواب السؤال بما هو حال الشركة ـ لم يكن مقولاً في جواب السؤال حال الخصوصية أيضاً، فهو جنس؛ أي: يسمى هذا الكلي جنساً كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس؛ أي: بالنسبة إلى أفراده المختلفة الحقيقة؛ فإنه إذا سئل بما هما عنهما كان الحيوان جواباً عنهما.. كما عرفت من أن السؤال بما هما عن الشيئين يطلب به تمام الماهية المشتركة بينهما، وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط، فيكون الجواب هو الحيوان فقط، وإذا أفرد كل واحد منهما في السؤال.. لم يصح الحيوان أن يقع جواباً عن كل واحد منهما، كما مرّ من أن السؤال بما هو عن شيء واحد طلب لتمام الماهية المختصة به، وليس الحيوان كذلك، بل هو جزء من تمام ماهية كل واحد منهما؛ أي: من الإنسان والفرس، فيكون الجواب في السؤال عن الإنسان وحده: هو الحيوان الناطق، وعن الفرس وحده: هو الحيوان الصاهل؛ لكونهما تمامي ماهية كل واحد منهما.

فإن قلت: لم قدم الكلي الذاتي في بيان الكليات الخمس على الكلي العرضي؟

قلت: لما كان الذات متقدماً على ما يعرض عليه والمتعلق المتقدم ـ وهو الذات أولى بالتقديم من المتعلق بالمتأخر ـ.. قدم بيان أقسام الكلي الذاتي، وتعريف كل

قَوْلُهُ: (كُلِّيٌّ) زَائِدٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَقَوْلُهُ: (مَقُوْلٌ): جِنْسٌ مُتَنَاوِلٌ للجُزئيَّاتِ والكُلِّيَّاتِ، وقوله: (عَلَى كَثِيْرِيْنَ) يُخْرِجُ الجُزئِيَّاتِ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الجُزْئِيَّ إِنَّما يُقَالُ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ.

قسم منها على بيان أقسام الكلي العرضي، وتعريف كل قسم منها.

فإن قلت: لم قدم الجنس ههنا على النوع مع أنه قدم النوع على الجنس في صدر الكتاب؟

قلت: تقديمه ههنا نظراً إلى أن الجنس جزء النوع، والجزء مقدم على الكل، وتقديم النوع هناك نظراً إلى القلة والكثرة؛ لما مر، وأما تقديم البواقي وتأخيرها هنا . . فمعلوم مما سبق في صدر الكتاب.

قال: (**كُلِّيٌّ زَائِدٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ**) أقول: لأن المقول على كثيرين يغني عنه؛ لأن مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه إلا أن لفظ الكلي يدل على الكثيرين إجمالاً، ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلاً؛ فلا يكون فائدة تحت ذكر الكلي، وههنا سؤال وجواب لا يسع المقام ذكرهما.

والحق: أن الكلي ههنا جنس يشتمل على الكليات بأسرها، وذكر المقول ليتعلق به قوله: (عَلَى كَثِيْرِيْنَ) وأما ذكر على كثيرين فليكون موصوفاً لقوله: (مختلفين)، والحاصل: أن هذا التعريف تعريف الجنس، ولا بد في تعريف الجنس من قيد؛ ليخرج به النوع، والقيد الذي يخرج به النوع هو قوله: (مختلفين).

وقوله: (مختلفين) صفة تقتضي موصوفاً يعرض له الاختلاف فذكر قوله: (عَلَى كَثِيْرِيْنَ) ليكون له موصوفاً، والموصوف وهو قوله: (عَلَى كَثِيْرِيْنَ) جار ومجرور يقتضي متعلقاً، فذكر (مقول) ليكون له متعلقاً، فلا يكون ذكر المقول مستغنياً عن ذكر الكلي؛ لأن ذكره لأجل الجنسية، وذكر المقول لأجل التعلق، لا لأجل الجنسية.

قال: (**قَوْلُهُ: «مَقُوْلٌ»: جِنْسٌ مُتَنَاوِلٌ لِلجُزْئِيَّاتِ وَالكُلِّيَّاتِ. . آه**) أقول: أما تناوله للكليات . . فظاهر؛ لأن الكلي يحمل على أفراده، فيقال: كل إنسان حيوان، فالحيوان

وَقَوْلُهُ: (مُختَلِفِينَ بالحَقَائِقِ) يُخْرِجُ النَّوْعَ؛ لِكَوْنِهِ مَقُولاً عَلى كَثِيرينَ مُتَّفِقِيْنَ بالحَقَائِقِ، وقَولُهُ: (في جَوَابِ مَا هُوَ) يُخْرِجُ الكُلِّيَّاتِ البَاقِيَةَ؛ أَعْنِي: الفَصْلَ وَالخَاصَّةَ وَالعَرَضَ العَامَّ.

كلي يحمل على أفراده وهي أفراد الإنسان، وأما تناوله للجزئيات: فلأن الجزئي يحمل على واحد بحسب الظاهر، فيقال: هذا زيد، وإنما قلنا: بحسب الظاهر؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً بحسب الحقيقة، بل المحمول بالحقيقة هو المفهوم الكلي الذي يحصل من التأويل، فتأويل قولنا: هذا زيد: هذا مسمى بزيد، أو صاحب اسم زيد، وهذا المفهوم كلي وإن فرض انحصاره في شخص واحد.

قال: (وَقَوله: «مُختَلِفينَ بالحَقَائِقِ» يُخْرِجُ النَّوْعَ) أقول: يخرج بهذا القيد أيضاً عن تعريف الجنس فصول الأنواع ـ أي: الناطق للإنسان، والصاهل للفرس، والناهق للحمار ـ وخواصهما؛ أي: خواص الأنواع، لكن لما كان القيد الأخير؛ أعني: في جواب (ما هو) يخرج الفصول والخواص مطلقاً؛ أي: سواء كانت الفصول فصول الأنواع أو الأجناس، والخواص خواص الأنواع أو الأجناس.. أسند الشارح إخراجها ـ أي: إخراج الفصول والخواص مطلقاً ـ إليه؛ أي: إلى القيد الأخير، وأما العرض العام مطلقاً.. فلا يخرج إلا بالقيد الأخير، فلا يكون منه تخصيصُ الاحتراز بهذا القيد بالنوع تحكماً.

قال: (وقَوْلُهُ: في جَوَابِ مَا هُوَ... آه) أقول: لأن بعض الكليات الباقية؛ أعني: الفصل والخاصة لا يقال في جواب (ما هو) بل في جواب (أي شيء)، أما الفصل.. ففي جواب: (أي شيء هو في جوهره وذاته)، وأما الخاصة.. ففي جواب (أي شيء هو في عرضه) والبعض الأخير يعني العرض العام لا يقال في الجواب أصلاً؛ أي: لا في جواب (ما هو)، ولا في جواب (أي شيء هو).

فإن قلت: لِمَ كان الفصل والخاصة مقولين في جواب (أي شيء هو)، ولم يكونا مقولين في جواب (ما هو)؟

وَإِنْ كَانَ الذَّاتِيُّ مَقُولاً فِي جَوَابِ مَا هُو بِحَسَبِ الشِّرْكَةِ وَالخُصُوصِيَّة مَعاً.. فَهُو نَوْعٌ كَالإِنْسَانِ بالنِّسْبَة إِلَى أَفْرَادِهِ؛ أَعْنِي: زَيْداً وَعَمْراً وَبَكْراً وَغَيْرَ ذَلِك؛ لأَنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَغَيْرِهِمَا بـ (مَا هُمْ).. كَانَ الجَوابُ الإِنْسَانَ؛ لأَنَّهُ تَمَامُ مَاهِيَّتِهِمْ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا سُئِلَ عَنْ زَيْدٍ فَقَطْ.. كَانَ الجَوابُ الإِنْسَانَ أَيْضَاً؛ لأَنَّهُ تَمَامُ مَاهِيَّةِ المختَصَّةِ بِهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ؛ أَعْنِي: النَّوْعَ يَكُونُ مَقُولاً فِي جَوَابِ (مَا هُوَ) بِحَسبِ الشِّرْكَةِ وَالخُصُوصِيَّةِ مَعاً،

قلت: لأنهما لمَّا كانا مميزين لما هما فصل أو خاصة له.. كانا مقولين في جواب أي شيء هو، ولما لم يكونا ماهية مختصة ولا ماهية مشتركة لما هما.. كانا فصلاً وخاصة له لم يكونا مقولين في جواب ما هو، بل في جواب أي شيء.

فإن قلت: ما السر في أن العرض العام لا يكون مقولاً في جواب (ما هو)، ولا في جواب (أي شيء هو)؟

قلت: لأن العرض العام لما لم يكن ماهية ولا مميزاً لما هو عرض عام له.. لم يكن مقولاً في جواب (ما هو)، ولا في جواب (أي شيء هو).

قوله: ((قولاً ذاتياً) لبيان الواقع، لا الاحتراز عن شيء.

قال: (**وَإِنْ كَانَ الذَّاتِيُّ مَقُولاً.. آه**) أقول: هذا إشارة إلى القسم الثاني من الذاتي وهو النوع، وهو ما يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً، ويسمى هذا القسم من الذاتي النوع.

مثاله: كالإنسان بالنسبة إلى أفراده الشخصية من زيد وعمرو وغير ذلك من الأفراد؛ لأنه إذا سئل عن هذه الأفراد على سبيل الاشتراك بأن يطلق ما هم.. كان الجواب الإنسان؛ لأن السؤال بـ: (ما هم) طلب الماهية المشتركة بينها، والماهية المشتركة بينها هي الإنسان؛ فإن الإنسان يكون جواباً عن هذا، وإذا أفرد الأفراد في السؤال؛ بأن سئل عن زيد فقط، أو عن عمرو فقط.. كان الجواب أيضاً الإنسان؛ لأن السؤال عن الأفراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة لكل واحد،

وَيُرْسَمُ النَّوْعُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِين بالعَدَدِ دُوْنَ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ (مَا هُو).

قَوْلُهُ: (كُلِّيٌّ) زَائِدٌ كما مَرَّ، وَقَوْلُهُ: (مَقُولٌ) جِنْسٌ شَامِلٌ للجُزْئِيِّ والكُلِّيِّ، وَقَوْلُهُ: (عَلَى كَثِيرِيْنَ) يُخْرِجُ الجُزْئِيَّ.

وَقَوْلُهُ: (مُخْتَلِفِينَ بالعَدَدِّ دُوْنَ الحَقِيقَةِ) يُخْرِجُ الجِنْسَ؛ لأنَّ النَّوْعَ إنَّما هُوَ مَقُولٌ عَلى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بِالحَقِيقَةِ بِخِلَافِ الجِنْسِ.

وَقَوْلُهُ: (مُخْتَلِفِيْنَ بالعَدَدِ) لِكَوْنِ أَفْرَادِهِ مُخْتَلِفَةً بالعَوَارِضِ والتَّشَخُّصَاتِ، وَقَوْلُهُ: (فِي جَوَابَ مَا هُو) يُخْرِجُ الثَّلاثَةَ البَاقِيَةَ المَذْكُورَةَ.

والماهية المختصة لكل واحد واحد هي الإنسان فقط، فتعين من هذا أن النوع يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً.

فإن قيل: إن مقولية النوع في جواب ما هو بحسب الشركة، والمقولية بحسب الخصوصية ليست في زمان واحد، فكيف يصح قوله: معاً؟

فالجواب عنه: أن المراد ثبوت هذين الوصفين؛ أعني: كونه بحيث يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة، وكونه بحيث يكون مقولاً في جواب (ما هو) بحسب الخصوصية للنوع في زمان واحد، لا أن المقولين في زمان واحد.

قال: (**وَيُرْسَمُ النَّوْعُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بالعَدَدِ.. آه**) أقول: الكلام ههنا كالكلام هناك.

فإن قلت: لِمَ أخرج العرض العام بالقيد الأخير مع أنه يخرج بالقيد الذي يخرج به الجنس؟

قلت: أراد أن يخرج قسمي العرض؛ أعني: الخاصة والعرض العام بقيد واحد، وهو القيد الأخير.

فإن قلت: لم قيد قوله: (مُخْتَلِفِينَ بالعَدَدِ) أي: بالأفراد بقوله دون الحقيقة؟

وَإِنْ كَانَ الذَّاتِيُّ غَيرَ مَقُولٍ في جَوَابِ (مَا هُو) بَلْ مَقُولاً فِي جَوَابِ (أيُّ شَيءٍ هُوَ في ذَاتِهِ)، وَهُو؛ أَعْنِي: المَقُولَ في جَوَابِ (أَيُّ شَيءٍ في ذَاتِهِ): مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ

قلت: لأنه لو لم يقيد به.. لدخل الجنس في تعريف النوع؛ لأن الجنس يكون مقولاً في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد أيضاً، كالحيوان في جواب ما زيد وعمرو، وهذا الفرس وذاك الفرس، وإن كان مقوليته بحسب اشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين، وبحسب جعل المتفقتين في حكم الواحدة.

قال: (**وَإِنْ كَانَ الذَّاتِيُّ**) أقول: هذا شروع في القسم الأخير من الذاتي، ولا بد ههنا قبل الشروع في المقصود من معرفة قاعدة: وهي أن السؤال بـ: (أيُّ شيء هو) على ثلاثة أقسام:

أحدها: ألّا يزاد على (أي شيء هو) قيد.

وثانيها: أن يزاد عليه قيد وهو في ذاته.

وثالثها: أن يزاد عليه قيد وهو في عرضه؛ فإن كان الأول.. كان الجواب بما يميزه سواء كان فصلاً قريباً أو بعيداً أو خاصة؛ كما إذا سئل عنه بـ (أي شيء هو).. يصح أن يقال في الجواب: إنه ناطق، أو حساس، أو ضاحك؛ لأن كلًّا منها يميزه عن غيره في الجملة، وإن كان الثاني.. كان الجواب بالفصل وحده؛ لأن المميز الذاتي هو الفصل لا غير؛ كما إذا سئل عنه بـ (أي شيء هو في ذاته).. يصح أن يقال في الجواب: إنه ناطق، أو حساس، ولا يصح: إنه ضاحك، وإن كان الثالث.. كان الجواب عنه بالخاصة وحدها؛ كما إذا سئل عن الإنسان بـ (أي شيء هو في عرضه).. كان الجواب عنه بالخاصة وهو كالضاحك.

إذا عرفت هذه القاعدة.. فنقول: الذاتي الذي لا يكون مقولاً في جواب (ما هو) بل يكون مقولاً في جواب (أيّ شيء هو في ذاته) هو الفصل، ولمَّا كان في قوله: (**بَل مَقُولاً فِي جَوَابِ «أيُّ شَيءٍ هُوَ في ذَاتِهِ»**) نوعُ خفاء.. فسَّره بقوله: (**مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ**) أو من هذا التفسير عرفت أن كل ماهية لها فصل وجب أن يكون لها جنس، وهذا عند المتقدمين، وأما عند المتأخرين.. فيجوز تركب الماهية من أمرين متساويين كان كل

عَنِ الشَّيءِ الذي يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ فَهُوَ فَصْلٌ. وَلَوْ قَالَ: (أَوْ فِي الوُجُودِ أَيْضاً). . لَكَانَ التَّعْرِيفُ أَشْمَلَ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ المَاهِيَّةُ المُرَكَّبَةُ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَساوِيَيْنِ، أَوْ أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: اِكْتِفَاؤُهُ بِالجِنْسِ بَنَاءً عَلى بُطْلَانِ تَركبِ المَاهِيَّةِ مِنْ أَمْرين مُتَسَاوِيَيْنِ، أَوْ أُمورٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: فَعَلَى هَذَا: كَانَ اللَّازِمُ عَلَيْه أَنْ يَذْكُرَ الجِنْسَ في التَّعْرِيفِ؛ وَذَلِكَ ـ أَعني مَا يُمَيِّزُ الشَّيءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ

منهما فصلاً لها، وهذا الاختلاف مبنيٌّ على امتناع تركب الماهية من أمرين متساويين عند المتقدمين، وجوازه عند المتأخرين.

قال: (**وَلَوْ قَالَ: أَوْ فِي الوُجُودِ. . آه**) أقول: أي: ولو قال صاحب المتن: (أَوْ فِي الوُجُودِ) بعد قوله: (فِي الجِنْسِ). . لكان قوله أشمل؛ لدخول الفصل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كفصل الإنسان والحيوان والفصل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الوجود كأجزاء الماهية المركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية في تفسير المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، كما إذا فرضنا أن ماهية (ب) مركبة من (ج د)، و(ج د) متساويان في الصدق. . كان كل منهما يميز ماهية (ب) عما يشاركها في الوجود.

قال: (**بَنَاءً عَلى بُطْلَانِ تَرَكُّبِ المَاهِيَّةِ. . آه**) أقول: استدل على بطلانه بأن يقال: لو تركب ماهية حقيقة من أمرين متساويين. . فإما ألّا يحتاج أحد الأمرين إلى الآخر، وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض؛ ليحصل كمال الاتصال. أو يحتاج؛ فإن احتاج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور: وهو توقف الشيء على نفسه، وأنه محال أيضاً، وإن احتاج أحدهما إلى الآخر دون الآخر إليه. . يلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأنهما ذاتيان متساويان، فاحتياج أحدهما إلى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر إليه.

قال: (**فَعَلَى هَذَا كَانَ اللَّازِمُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ. . آه**) أقول: اختلفت النسخ ههنا؛ فوقع في بعضها: (أن يذكر)، وفي بعضها: (ألّا يذكر) ولكل منهما وجه؛ أما على الأول: فيكون محصل الاعتراض فلا بدّ للمصنف على هذا ـ أي: على تقدير الاكتفاء بالجنس

ـ كَالنَّاطِقِ بالنِّسْبَةِ إلى الإِنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ ـ أَعني: النَّاطِقَ ـ يُمَيِّزُ الإِنْسَانَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الحَيَوانِيَّةِ؛ كَالفَرَسِ والبَغْلِ وَالبَقَرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الحيوانَاتِ؛ لأَنَّهُ إِذَا سُئِلَ عَنِ الإِنْسَانِ بِـ: (أيُّ شَيْءٍ هُو فِي ذَاتِهِ)... كَانَ الجَوابُ أَنَّهُ نَاطِقٌ؛ لأنَّ السُّؤَالَ (بِأَيِّ شَيءٍ هُو فِي ذَاتِهِ) إنَّما يُطْلَبُ بِهِ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ يَصْلُحُ لِلجَوَابِ؛ فالنَّاطِقُ يَصْلُحُ للجوابِ لِيُمَيِّزَهُ الإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ، وَيُرْسَمُ؛ أَيِ: الفَصْلُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلى الشَّيْءِ في جَوَاب (أَيُّ شَيْءٍ هُو فِي ذَاتِهِ).

بناءً على بطلان تركب الماهية من أمرين متساويين ـ أن يذكر الجنس في التعريف؛ أي: في تعريف الفصل وهو قوله: (كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ... آه) كما ذكر في التفسير وهو قوله: (وَهُوَ الَّذِيْ يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ) لئلا يلزم التناقض.

وأجيب عنه على هذا بوجهين: الأول: أنه لمَّا كان للمنطقيين ههنا مذهبان ـ لأن منهم من ذهب إلى أن الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشاركه مطلقاً أعم من أن يكون في الجنس أو في الوجود بناء على جواز تركب تلك الماهية من أمرين متساويين، وعرف الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس كما في الكتاب، ومنهم من ذهب إلى أن الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشاركه في الجنس بناءً على بطلان تركب الماهية، وزاد في تعريفه لفظ الجنس، فقال: إنه كلي يقال على الشيء في جواب: (أي شيء هو في ذاته من جنسه).. أرادَ المصنف أن يشير إلى المذهبين وذكر لفظ الجنس في التفسير إشارةً إلى المذهب الثاني، وترك في التعريف إشارة إلى المذهب الأول.

والوجه الثاني: أن المصنف اختار المذهب الثاني، فذكر لفظ الجنس أولاً، ثم تركه ثانياً؛ اكتفاءً بدلالة سياق الكلام عليه، فلا يلزم التناقض.

وأما على الثاني: فيكون محصل الاعتراض فلا بدّ للمصنف على هذا ـ أي: على بطلان تركب الماهية من أمرين متساويين ـ ألّا يذكر الجنس في التعريف؛ أي: في التفسير كما لم يذكره في الرسم؛ لأنه لا يحترز به عن شيء.

وقوله: (كُلِّيٌّ) جِنسٌ يَتَنَاولُ الكُلِّيَّاتِ الخَمْسَ، وَقَولُهُ: (يُقَالُ عَلى الشَّيءِ في جَوابِ: أَيُّ شيءٍ هُو في ذَاتِهِ) يُخرجُ النَّوْعَ والجِنسَ والعَرَضَ العَامَّ؛ لأنَّ النَّوعَ والجِنْسَ يُقَالانِ في جَوَابِ (مَا هُوَ) لَا في جواب (أَيُّ شَيءٍ هُو فِي ذَاتِهِ) والعَرَضُ العَامُّ لا يُقَالُ في الجوابِ أَصْلاً، وَقَوْلُهُ: (في ذَاتِهِ؛ أَيْ: في جَوْهَرِهِ) يُخْرِجُ الخَاصَّةَ؛ لأَنَّها وَإِنْ كَانَتْ مُمَيِّزَةً للشَّيءِ لَكِنْ لَا فِي جَوْهَرِهِ وَذَاتِهِ بَلْ فِي عَرَضِهِ.

قَالَ: (وَأَمَّا العَرَضِيُّ... إلخ) أَقولُ: العَرَضُ إِمَّا لازِمٌ أو مُفَارِقٌ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ المَاهِيَّةِ، أَوْ لَا يَمْتَنِعَ انفِكَاكُهُ عَنْهَا، والأَوَّلُ: هُوَ العَرَضُ اللَّازِمُ؛ كَالكَاتِبِ بالقُوَّةِ بالنِّسْبَةِ إِلَى الإنْسَانِ، والثَّانِي هُوَ العَرَضُ المُفَارِقُ كَالكَاتِبِ

وأجيب عنه: بأن جميع القيود المذكورة في التعريف لا يجب أن تكون للاحتراز، بل يجوز أن يكون بعضها لبيان الواقع كما مرَّ، ومن هذا التقرير عرفت أن المشار إليه بهذا على التقديرين ماذا.

قال: (**وَقَوْلُهُ: «كليٌّ» جِنسٌ يَتَنَاولُ الكُلِّيَّاتِ**) أقول: **فإن قلت:** ما السبب في أنه قال فيما سبق: إن الكلي زائد، وههنا قال: جنس؟

قلت: لأنه يحتمل أن يكون قوله: (يُقَالُ) لدفع التوهم لا للجنسية؛ لأن المنطقيين ذكروا أن الفصل علة لحصول النوع من الجنس، فكان فيه مظنة أن يتوهم أن الفصل لا يقال، ولا يحمل عليه؛ لأن العلة لا تقال، ولا تحمل على المعلول.

قال: (**والأَوَّلُ هُوَ العَرَضُ اللَّازِمُ... آه**) أقول: لامتناع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي كالكاتب بالقوة للإنسان، وكالفردية للثلاثة، أو عن الماهية الموجودة كالسواد للحبشي؛ لأن السواد ليس بلازم لماهية الحبشي من حيث هي هي، وإلَّا.. لكان كل إنسان أسود، وليس كذلك.

قال: (**والثَّانِي العَرَضُ المُفَارِقُ**) أقول: لإمكان المفارقة سواء وقعت المفارقة بالفعل سريعاً؛ كصفرة الوجل، وحمرة الخجل، أو بطيئاً؛ كالشيب والشباب، أو لم يقع أصلاً؛ كالفراق الدائم لمن يمكن وصاله، وكالفقر الدائم لمن يمكن غناه.

بالفِعْلِ بالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، أَوْ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ أيْ مِنَ العَرَضِ اللّازِمِ. والعَرَضُ المُفارِقُ إمّا خَاصَّةٌ، أو عرضٌ عامٌّ؛ لِأَنَّهُ إِنِ اختصَّ بِحَقِيْقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ. . فَهُوَ الخَاصَّةُ كالضَّاحِكِ بالقُوَّةِ والفِعْلِ بالنِّسْبَةِ إلى الإنْسَانِ؛ فَإِنَّ الضَّاحِكَ بِالقُوّةِ عَرَضٌ لَازِمٌ لَا يَنْفَكُّ عَنْ مَاهِيَّةِ الإنْسَانِ مُخْتَصَّةٌ بِحَقِيْقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ مَاهِيَّةُ الإنسانِ، والضَّاحِكُ بالفِعْلِ عَرَضٌ مُفَارِقٌ يَنْفَكُّ عَنْ مَاهِيَّةِ الإنْسَانِ، مُخْتَصٌّ بِهَا. وَتُرْسَمُ؛ أَيْ: الخَاصَّةُ بَأَنَّها كُلّيَّةٌ تُقَالُ عَلى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرَضِياً.

قَوْلُهُ: (كُلِّيَّةٌ) مُسْتَدْرَكٌ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَقَوْلُهُ: (تُقَالُ عَلى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ) جِنْسٌ شَامِلٌ لِلْكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ. وَقَوْلُهُ: (فَقَطْ) يُخْرِجُ الجِنْسَ وَالعَرَضَ العَامَّ؛ لِكَوْنِهِمَا مَقُولَيْنِ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَوْلُهُ: (قَوْلاً عَرَضِيّاً) يُخْرِجُ النَّوْعَ وَالفَصْلَ؛ لأَنَّهُمَا مَقُولَانِ عَلَى مَا تَحْتَهُمَا ذَاتِيّاً لا عَرَضِياً وَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللّازِمِ والمُفَارِقِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ يَعُمُّ حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ، فَهُوَ العَرَضُ العَامُّ كالمُتَنَفِّسِ بالقُوّةِ والفعِلِ لِلإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيوانَاتِ؛ فَإِنّ المُتَنَفِّسَ بالقُوَّةِ عَرَضٌ لَازِمٌ غَيْرُ مُنْفَكٍّ عَنْ مَاهِيّاتِ الحَيوانَاتِ، غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالتَّنَفُّسُ بِالفِعْلِ عَرَضٌ مُفَارِقٌ يَنْفَكُّ عَنْ مَاهِيّاتِهَا،

قال: (**وَقَوْلُهُ فَقَطْ... آه**) أقول: وكذا يخرج فصول الأجناس كالحساس للحيوان، والنامي للجسم النامي، وقابل الأبعاد الثلاثة ـ أي: الطول والعرض والعمق ـ للجسم لكن لا يخرج فصول الأنواع كالناطق والصاهل والناهق، وأما الجميع. . فيخرج بالقيد الأخير وهو قوله: (قَوْلاً عَرَضِياً) فلذلك أسند إخراج الفصول جميعاً إليه.

قال: (**وَيُرْسَمُ العَرَضُ العَامُّ: بِأَنَّهُ كُلّيٌّ يُقَالُ.. آه**) أقول: **قيل عليه**: قد مر مراراً متعددة أن العرض العام لا يقال في الجواب أصلاً، وههنا حكم بأنه مقول، وإنْ هذا إلا تناقضٌ صريح.

وأجيب عنه: بأن ما مرّ مراراً متعددة كان نفي أن يقع في جواب (ما هو)، أو (أي شيء هو)؛ لأنه ليس نفس الماهية ولا جزءها ولا خاصتها، وما حكم به ههنا هو كونه

غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَاحِدَةٍ، وَيُرْسَمُ؛ أَيِ: العَرَضُ العَامُّ: بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلاً عَرَضِيّاً. قَوْلُهُ: (كُلِّيٌّ) زَائِدٌ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَقَوْلُهُ: (يُقَالُ) جِنْسٌ شَامِلٌ لِلْكُلِّيَاتِ الخَمْسِ. وَقَوْلُهُ: (يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ) يُخْرِجُ النَّوْعَ وَالفَصْلَ والخَاصَّةَ؛ لِأَنَّها لَا تُقَالُ إِلَّا عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، وَقَوْلُهُ: (قَوْلاً عَرَضِيّاً) يُخْرِجُ الجِنْسَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ذَاتِيٌّ لَا عَرَضِيٌّ، وَكَوْنُ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ

مقولاً؛ أي: محمولاً على أفراده لا كونه مقولاً في جواب: (ما هو)، ولا في جواب (أي شيء هو)، فيكون المحكوم به ههنا غير المحكوم به هناك، فلا يلزم التناقض؛ لعدم اتحاد المحمول وهو شرط فيه كما سيجيء.

قال: (**وَقَوْلُهُ: يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ**... آه) قول: خرج النوع بهذا القيد مطلقاً، وكذا خرج فصل النوع وخاصته، وأما فصول الأجناس؛ أعني: الفصول البعيدة للأنواع.. فتخرج بالقيد الأخير، وأما خواص الأجناس.. فلا تخرج عن تعريف العرض العام؛ لكونها عرضاً عاماً بالنسبة إلى الأنواع، ولا تدخل في تعريف الخاصة؛ لكونها غير مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط، فإن أردت أن تزيل شبهتك في هذا المقام.. فارجع إلى المطولات.

قال: (**وَكَوْنُ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ رُسُوماً لِلْكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ**... آه) أقول: أي: كون هذه التعريفات المذكورة رسوماً للكليات كما قال المصنف في الجميع: ويرسم بناء؛ أي: مبني على إمكان أن يكون لها ـ أي: للكليات الخمس ـ ماهياتٌ وحقائق وراء تلك المفهومات، وهي التعريفات التي ذكرت من قبل للكليات الخمس، ملزوماتٌ؛ أي: ماهيات ملزومات متساويات لها؛ أي: لتلك المفهومات المذكورة للكليات، فتكون تلك المفهومات لوازم متساوية للماهيات الممكنة، فحينئذ: تكون التعريفات المذكورة تعريفات باللوازم المتساوية، فتكون رسوماً لا حدوداً، والحق: أنها حدود؛ إذ لا ماهية للجنس والنوع وراء هذا المعنى ضرورة أنا لا نعني بكون الحيوان جنساً إلا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب: ما هو، وبكون الإنسان نوعاً إلا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو، وقس عليهما الباقي.

رُسُوماً لِلْكُلِّيَّاتِ الخَمْسِ بِنَاءً عَلَى إِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَاهِيَّاتٌ أُخَرُ وَرَاءَ تِلْكَ المَفْهُومَاتِ التي ذَكَرْنَاهَا مَلْزُومَاتٌ مُتَسَاوِيَاتٌ لها، إِلَّا أَنَّ المُنَاسِبَ ذِكْرُ التَّعْرِيفِ الّذيْ هُوَ أَعَمُّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ العِلْمِ بَأَنَّها حُدُودٌ لَا يُوْجِبُ العِلْمَ بِأَنَّها رُسُومٌ.

قَالَ: (والقَوْلُ الشَّارِحُ. . .) أَقُوْلُ: العِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: القَوْلُ الشَّارِحُ، والآخَرُ: الحُجَّةُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ تَصَوُّراً مَعَ عَدِّهِ اعتْبَارَ الحُكْمِ فِيه مُوصِلاً

وقد يقال: إنما كانت هذه التعريفات رسوماً؛ لأن المقولية عارضة للكليات الخمس والتعريف بالعارض رسم؛ وذلك لأن الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي للمختلفين بالحقيقة سواء قيل عليها أو لم يقل، وأما المقولية. . فمما يعرض له، وقيل في رده: إنه من باب اشتباه العارض بالمعروض؛ فإن المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه؛ لأن الكلام في تعريف الجنس المنطقي وحينئذ تكون المقولية جزءاً من مفهوم الجنس المنطقي، وقوله: (كُلِّيٌّ مَقُولٌ. . . آه) عارض للجنس الطبيعي، فافهم.

قال: (**إِلَّا أَنَّ المُنَاسِبَ ذِكْرُ التَّعْرِيفِ. . . آه**) أقول: أي: المناسب على تقدير إمكان أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ذكر التعريف الذي هو أعم من الحد والرسم، لا الرسم؛ لأن عدم العلم بأنها حدود ـ أي: عدم العلم بأن تلك المفهومات حدود للكليات ـ لا يوجب العلم بأنها؛ أي: المفهومات رسوم لها، بل يوجب عدم العلم بأنها رسوم، وإنما الموجب للعلم بأنها رسوم هو العلم بعدم كونها حدوداً لها.

قال: (**العِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: القَوْلُ الشَّارِحُ**) أقول: العلم ـ أي: التصور مطلقاً وهو حصول صورة الشيء في العقل ـ ينقسم إلى قسمين أحدهما: القول الشارح، والآخر: الحجة، وكذا المعلوم ينقسم إلى قسمين: أحدهما: معلوم تصوري، والآخر: معلوم تصديقي، والمجهول أيضاً ينقسم إلى قسمين: مجهول تصوري، ومجهول تصديقي، والغرض من المنطق استحصال المجهولات، واكتسابُ المجهول التصوري إنما هو بالقول الشارح، ويسمى بالتعريف أيضاً، أما التسمية

إلى المَطْلُوبِ التَّصَوُّرِيِّ. . فَهُو قَوْلٌ شَارِحٌ، وَإِنْ كَانَ تَصَوُّراً معَ اعْتِبَارِ الحُكْمِ فيْه مَوصِلاً إِلَى المَطْلُوبِ التَّصْدِيقيِّ. . فَهُوَ حُجَّةٌ، فَإذَا عَرَفْتَ هَذا فَنقُولُ: مِنْ تِلْكَ الاصْطِلَاحَاتِ المَنْطِقِيَّةِ المَذْكُورَةِ القَوْلُ الشَّارِحُ وَهُوَ التَّعْرِيفُ، وهُوَ أعَمُّ مِنْ أنْ يَكُونَ حَدّاً أَوْ رَسْمَاً، والحَدُّ: قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ. قَوْلُهُ: (دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ) يُخْرِجُ الرَّسْمَ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ. هَذَا هُوَ تَعْرِيفُ الحَدِّ، وَقِيلَ: لَمْ يَجُزْ تَعْرِيفُهُ؛ لِئَلَّا يَتَسَلْسَلَ. قلْتُ: لا نُسَلِّمُ لُزومَ التَّسَلْسُلِ؛ لِأَنَّ حَدَّ الحدِّ نَفْسُ الحَدِّ كمَا أنَّ وُجودَ الوُجودِ نَفْسُ الوجُودِ.

بالقول: فلأن القول هو المركب، والمعرف مركب كلياً عند قوم، وغالباً عند الآخرين، والصحيح: هو الأول، وأما بالشارح: فلشرحه، وإيضاحه مفهومات الأشياء وحقائقها، واستحصال المجهول التصديقي إنما هو بالحجة، وسنقف عليها مفصلة؛ فنظر المنطقي إما في القول الشارح، أو في الحجة، ولكل منهما مبادئ يتوقف هو عليها؛ فمبادئ القول الشارح: الكليات الخمس، ومبادئ الحجة: القضايا وأحكامها، ومن هذا عرفت وجه تقديم باب الكليات على باب القول الشارح، وأما وجه تقديم القول الشارح على الحجة: فلأن القول الشارح تصور محض؛ أي لا يعتبر معه الحكم، والحجة تصور يعتبر معه الحكم، والتصور المحض مقدم على التصور الذي يعتبر معه الحكم طبعاً، فقدم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع.

قال: (**يُخْرِجُ الرَّسْمَ**. . آه) أقول: لأن الرسم لا يدل على ماهية الشيء وحقيقته وجوهره وذاته ـ وهي ما به الشيء هو هو ـ كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، بل يميز الشيء عن جميع ما عداه.

قال: (**قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ لُزُومَ التَّسَلْسُلِ**. . آه) أقول: الحد: قول دال على ماهية الشيء، وحدّ الحد أيضاً: قول دال على ماهية الشيء، وفيه نظر؛ لأن حدّ الحد ليس نفسَ الحدِّ، بل فردٌ من أفراده؛ وكذلك وجود الوجود ليس نفسَ الوجود، بل فردٌ من أفراده، فالأولى: ألّا يجاب كذلك، بل أن يجاب: إما بأن التسلسل غير لازم؛ لأن

وَالحَدُّ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: تَامٌّ وَنَاقِصٍ، والحَدُّ التَّامُّ: هُوَ الَّذي يَتركَّبُ عَنْ جِنْسِ الشّيءِ وَفَصْلِهِ القَرِيبَيْنِ؛ كَالحَيَوانِ النَّاطِق بالنِّسْبَةِ إِلَى الإنْسَانِ؛ فَإنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا الإنْسَانُ؟ فَيُقَالُ: الحَيَوانُ النَّاطِقُ، وَمِثْلُ هَذَا هُوَ الحَدُّ التَّامُّ، أَمَّا كَوْنُهُ حَدّاً: فَلِأَنَّ الحَدَّ فِي اللُّغَةِ المَنْعُ، وَهُوَ لِكَوْنِهِ مُشْتَمِلاً عَلى الذَّاتِيَّاتِ مَانِعٌ عَنْ دُخُولِ الغَيْرِ فِيهِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ تَامّاً: فَلِكَوْنِ الذَّاتِيَّاتِ مَذْكُورَةً بِتَمَامِها فِيهِ.

معرف المعرف من حيث هو هو غير محتاج إلى معرف آخر؛ إما لبداهية أجزائه، أو لكونها معلومة بالكسب.

وإما بأن التسلسل ههنا إنما هو في الأمور الاعتبارية، والتسلسل فيها ليس بمحال؛ لأن التسلسل ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر.

قال: (**هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ عَنْ جِنْسِ الشّيءِ وَفَصْلِهِ القَرِيبَيْنِ.. آه**) أقول: الجنس: إما قريب، أو بعيد؛ لأنه إن كان الجواب عن السؤال عن الماهية وعن بعض ما يشارك الماهية فيه ـ أي: في ذلك الجنس ـ عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه.. فهو الجنس القريب؛ كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس؛ فإن الحيوان جواب عن السؤال عن الإنسان والفرس، وهو عين الجواب عنه وعن جميع الأنواع المشاركة للإنسان في الحيوانية.

وإن كان الجواب عن السؤال عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غيرَ الجواب عنها وعن البعض الآخر.. فهو الجنس البعيد؛ كالجسم النامي بالنسبة إليه؛ فإن النباتات والحيوانات تشارك الإنسان فيه؛ أي: في الجسم النامي، لكنه ـ أي: الجسم النامي ـ يكون جواباً عنه وعن بعض المشاركات وهو المشاركات النباتية، ولا يكون جواباً عنه وعن بعض المشاركات الأُخَرِ وهو المشاركات الحيوانية، بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية: الحيوان.

والفصلُ أيضاً: إما قريبٌ، أو بعيد؛ لأن الفصل إن ميّز الشيء عن جميع مشاركاته في الجنس القريب.. فهو فصل قريب؛ كالناطق للإنسان فإنه يميز الإنسان عن جميع مشاركاته في الحيوانية، وكالصاهل للفرس.

والحَدُّ النَّاقِصُ: هُوَ الذي يَتَركبُ عَنْ جِنْسٍ بَعِيدٍ للشَّيءِ وَفَصْلِهِ القَرِيْبِ؛ كَالجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إلى الإِنْسَانِ فَإِنَّهُ إذَا سُئِلَ عَنِ الإنْسَانِ بـ (مَا هُوَ) فَأُجِيْبَ عَنْهُ: بَأَنَّهُ جِسْمٌ نَاطِقٌ. . كَانَ الحَدُّ نَاقِصاً، أمَّا كَوْنُهُ حَدّاً. . فَلِمَا مَرَّ، وَأَمَّا كَوْنُهُ نَاقِصاً. . فَلِعَدَمِ ذِكْرِ بَعْضِ الذَّاتِيَّاتِ مِنْهُ.

وَالرَّسْمُ أَيْضاً يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: تَامٌّ وَنَاقِصٍ، أَمَّا الرَّسْمُ التَّامُّ: فَهُوَ الذِي يَتَرَكَّبُ عَنْ جِنْسِ الشَّيءِ وَخَاصَّتِهِ اللّازِمَةِ؛ كَالحَيوانِ الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الإنْسَانِ، أَمَّا كَوْنُهُ رَسْماً. . فَلِأَنَّ رَسْمَ الدّارِ أَثَرُهَا، وَلَمّا كَانَ التَّعْرِيفُ بِالخَاصَّةِ اللّازِمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْه آثَارِ الشَّيءِ. . كَانَ تَعْرِيفاً بالأثَرِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ تَامّاً. . فَلِتَحقُّقِ المُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبيْنَ الحَدِّ التَّامِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ وُضِعَ فِيْهِ الجِنْسُ القَرِيبُ، وَقُيِّد بِأَمْرٍ مُخْتَصٍّ بِالشَّيء.

وَأَمَّا الرَّسْمُ النَّاقِصُ: فَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ عَنِ العَرَضِيَّاتِ التي تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْتَصُّ بِحقْيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ

وإن ميّزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو فصلٌ بعيد؛ كالحساس للإنسان والفرس؛ فإنه يميز كل واحد منهما عن مشاركاته في الجسم النامي وهي النباتات؛ فالحيوان الناطق يكونُ حدّاً تاماً للإنسان، والجسم الناطق يكون حدّاً ناقصاً له.

قال: (**فَإِنَّهُ إذَا سُئِلَ عَنِ الإنْسَانِ بـ «مَا هُوَ» فَأُجِيْبَ عَنْهُ: بَأَنَّهُ جِسْمٌ نَاطِقٌ. . آه**) أقول: هذا الجواب فاسد؛ لعدم مطابقته للسؤال بما هو؛ لأن السؤال بما هو يطلب به تمام ماهية الشيء، والجسم الناطق ليس تمام الماهية للإنسان، اللهم؛ إلا أن يقال: مقصود الشارح مجرد التمثيل للتفهيم، لا أنه كذلك في نفس الأمر.

قال: (**عَنْ جِنْسِ الشَّيءِ وَخَاصَّتِهِ اللّازِمَةِ**) أقول: إنما قيد الخاصة باللازمة؛ لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة؛ لكونها أخص من ذي الخاصة، والتعريف بالأخص غير جائز.

الإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الأَظْفَارِ، بَادِي البَشَرَةِ، مُسْتَقِيمُ القَامَةِ، ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ؛ فَإِنَّ جُمْلَةَ هَذِهِ الأُمُورِ العَرَضِيَّةِ مُخْتَصَّةٌ بِالإِنْسَانِ لَا غَيْرَ، بِخِلَافِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا؛ لَوُجُودِ البَعْضِ فِيهَا في غَيْرِهِ أَيْضاً، أَمَّا كَوْنُهُ رَسْماً: فَلِما مَرَّ مِنْ أَنَّ الخَاصَّةَ اللَّازِمَةَ مِنْ آثَارِ الشَّيءِ، فَيَكُونُ تَعْرِيفاً بالأَثَرِ الذي هُوَ الرَّسْمُ، وَأَمَّا كَوْنُهُ نَاقِصاً: فَلِقَدْ مَرَّ ذِكْرُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الرَّسْمِ التَّامِّ حَتّى تَتَحَقَّقَ المُشَابَهَةُ بِالحَدِّ التَّامِّ؛ كَتَحَقُّقِها بَيْنَ الرَّسْمِ التَّامِّ وَالحَدِّ التَّامِّ.

قال: (القَضَايَا. . .) أقول: لَمَّا فَرَغَ عَنِ القَوْلِ الشَّارِحِ شَرَعَ فِي الحُجَّةِ: وَهِيَ القَضَايَا المُرَتَّبَةُ المُوصِلَةُ إلى المَطْلوبِ التَّصْدِيقِيِّ، وَالقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ

قال: (**إِنَّهُ مَاشٍ عَلى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الأَظْفَارِ**. . . آه) أقول: قوله: (مَاشٍ عَلى قَدَمَيْهِ) يخرج الماشي على الأقدام الأربعة كالفرس والبقر وغيرهما، وقوله: (عَرِيضُ الأَظْفَارِ) يخرج ما ليس بعريض الأظفار كالطيور، وقوله: (بَادِي البَشَرَةِ) أي: مكشوف البشرة عن الشعر يخرج ما هو مستور البشرة بالشعر، وقوله: (مُسْتَقِيمُ القَامَةِ) يخرج ما هو منحني القامة كالإبل والفرس وغيرهما، فلما قال: (ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ) اختص الجميع بالإنسان، وخرج غيره.

قال: (**لَمَّا فَرَغَ عَنِ القَوْلِ الشَّارِحِ شَرَعَ فِي الحُجَّةِ**. . . آه) أقول: كما أن للقول الشارح مبادئ يتوقف هو عليها ويجب تقديمها عليه، وهي مباحث الكليات الخمس التي تتركب المعرفات منها، كذلك للحجة مبادئ تتركب هي منها، ويتوقف معرفة الحجة على معرفة تلك المبادئ، وهي مباحث القضايا؛ فلذلك قدّمها على مباحث الحجة، ولما كان الحجة مركبة من القضايا. . كان الشروع في القضايا شروعاً في الحجة؛ لأن الشروع في الشيء إنما هو الشروع في جزء من أجزائه، وفي قوله: (لَمَّا فَرَغَ عَنِ القَوْلِ الشَّارِحِ. . . آه) إشارة إلى أن المطلب الأعلى من التصورات: القول الشارح، والمقصد الأقصى من التصديقات: الحجة، والمراد من القضايا في تعريف

لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيْهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ، وَهُوَ الذي يُسَمِّيهِ بَعْضُهُم...، والقَوْلُ هُوَ المُرَكَّبُ سَواءٌ كَانَ لَفْظاً مُركَّباً كَمَا فِي القَضِيَّةِ المَلْفُوظَةِ، أَوْ مَفْهُوماً عَقْلِيّاً مُرَكّباً كَما فِي القَضِيَّةِ المعقُولَةِ، وَهُو؛ أيْ: القَوْلُ جِنْسٌ يَتَنَاوَلُ الأَقْوَالَ التَّامَّةَ والنَّاقِصَةَ، وَقَوْلُهُ: يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ: إِنَّهُ صَادِقٌ فِيْهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيْهِ

الحجة: ما فوق قضية واحدة؛ ليتناول التعريف الحجة المركبة من قضيتين، وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن.

قال: (**كَمَا فِي القَضِيَّةِ المَلْفُوظَةِ**... آه) أقول: يعني: أن القضية تطلق تارة على الملفوظة، كزيد قائم، وتطلق تارة على المعقولة، وهي التي عبر عنها بزيد قائم، إما بالاشتراك اللفظي بأن تكون القضية موضوعة لهما، أو بالحقيقة والمجاز بأن تكون القضية موضوعة لإحداهما دون الأخرى، فإطلاقها على الموضوع له حقيقة، وعلى الآخر لعلاقة بينهما مجاز، والثاني أولى؛ لأن المعتبر هو القضية المعقولة، وأما الملفوظة ـ فإنما اعتبرت؛ لدلالتها على المعقولة، فتسميتها قضية تسمية للدال باسم المدلول، فكذلك لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول، فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة، والقول المعقول جنس للقضية المعقولة.

فإن قيل: زيادة لفظ (في) في قوله: (كَمَا فِي القَضِيَّةِ المَلْفُوظَةِ) وفي قوله: (كَما فِي القَضِيَّةِ المعقُولَةِ) لا يخلو عن تسامح؛ لأنه يلزم منه أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

قلت: المظروف هو المفهوم الكلي، وهو اللفظ المركب، أو المفهوم العقلي المركب، والظرف كل واحد من أفرادهما؛ فلا يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

قال: (**يَتَنَاوَلُ الأَقْوَالَ التَّامَّةَ**... آه) أقول: سواء كانت الأقوال التامة إخبارية؛ كزيد قائم، وقام زيد، أو إنشائية؛ كاضرب، وليضرب، ولا يضرب، وسواء كانت الأقوال الناقصة إضافية؛ كغلام زيد، أو تقييدية كالحيوان الصاهل، والمراد من القول التام: ما يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، ومن غير التام عكس هذا.

فَصْلٌ يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الأَقْوَالِ النَّاقِصَةِ وَالإِنْشَائِيَّاتِ؛ مِنَ الأَمْرِ والنَّهيِ والاسْتِفْهَام وَغَيْرِهَا، وَهِيَ؛ أي: يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ: أَحَدُهُمَا: حَمْلِيَّةٌ، وَالآخَرُ: شَرْطِيَّةٌ؛ لِأَنَّ المَحكُومَ عَلَيْهِ وَبِهِ فِي القَضِيَّةِ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ. . . فَالقَضِيَّةُ حَمْلِيَّةٌ، وَإِلَّا . . . فَالقَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٌ. مِثَالُ الحَمْلِيَّةِ: كَقَوْلِنا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

قـ.ل: (**فَصْلٌ: يُحْتَرَزُ بِهِ عَنْ الأَقْوَالِ النَّاقِصَةِ**) أقول: إن التصديق والتكذيب يجريان في الخبر دون الإنشاء والقول الناقص؛ لأن صدق القول مطابقة الحكم للواقع، وكذبه عدم مطابقته له، ولا حكم واقع في نفس الأمر في الإنشائيات والتقييديات.

قال: (**وَفِيهِ نَظَرٌ**) أقول: وجه النظر: أن بعض الحمليات ـ وهو قولنا: زيد أبوه قائم. وزيد قائم ـ يضاده: زيد ليس بقائم، والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه خرج عن تعريفه الحمليات؛ فلا يكون تعريفها تعريفاً جامعاً، ودخل في تعريف الشرطيات؛ فلا يكون هو مانعاً، وقد وجب أن يكون الحدّ جامعاً ومانعاً، هذا خلف.

وأجيب عنه: بأن المراد بالمفرد في تعريف الحملية أعم من أن يكون بالفعل كزيد قائم. أو بالقوة وهو الذي يمكن أن يوضع المفرد في موضعه، والأطراف في القضايا المذكورة وإن لم تكن مفردة بالفعل إلا أنه يمكن أن يعبر عنها بألفاظ مفردة، فتكون مفردات بالقوة، وأقلها: أن هذا ذاك والموضوع محول إلى غير ذلك، بخلاف الشرطيات؛ فإنه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة، فلا يقال فيها ـ أي: في الشرطيات ـ: هذه القضية تلك القضية، بل يقال: إن تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية في المتصلة، وإما أن يتحقق هذه القضية أو تلك القضية في المنفصلة وهي ليست بألفاظ مفردة، وفيه نظر؛ لأنه يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين، وأقله أن يقال: هذا ملزوم لذلك في المتصلة، وذاك معاند لذلك في المنفصلة، فدخلت الشرطيات في تعريف الحمليات بناء على الجواب المذكور.

قلت: لا يجوز التعبير عن طرفي الشرطيات بالمفردين؛ لأن أطراف الشرطيات يجب أن تكون ملفوظة بالتفصيل.

والشَّرْطِيَّةُ: إمَّا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ وَهِيَ التي يُحْكَمُ فِيهَا بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ أَوْ لا صِدْقِهَا عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى، وَهِيَ مُوْجِبَةٌ إنْ حُكِمَ فِيْها بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى؛ كَقَوْلِنَا: إنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. فالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَسَالِبَةٌ إنْ حُكِمَ فِيهَا بِسَلْبِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ؛ كقَوْلِنَا: لَيْسَ إنْ كَانتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. فاللَّيلُ مَوْجُودٌ.

وَإِمّا شَرْطِيَّةٌ مَنْفَصِلَةٌ وَهِيَ التي يُحْكَمُ فِيها بالتَّنَافِي بَيْنَ القَضِيّتين؛ فَإنْ حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي إيجَاباً. فَالقَضِيَّةُ مُنْفَصِلَةٌ مُوجِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: العَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكونَ زَوْجاً أَوْ فَرْداً، فَإِنْ حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي سَلْباً. فَالقَضِيَّةُ سَالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الإنْسَانُ أَسْوَدَ أَوْ كَاتِباً.

قال: (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**) أقول: فإنه حكم في هذه القضية بصدق قضية ـ وهي النهار موجود ـ على تقدير صدق قضية أخرى، وهي الشمس طالعة.

فإن قلت: إن طرفي الشرطية ليسا بقضيتين؛ لأن أداة الشرط تخرجهما عن أن تكونا قضيتين.

قلت: هما وإن لم تكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة القريبة من الفعل.

قال: (**كقَوْلِنَا: لَيْسَ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. فاللَّيلُ مَوْجُودٌ**) أقول: فإنك قد حكمت في هذه القضية بسلب صدق قضية ـ وهي الليل موجود ـ على تقدير صدق قضية أخرى، وهي الشمس طالعة.

قال: (**كَقَوْلِنَا: إمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا العَدَدُ زَوْجاً... آه**) أقول: فإنه حكم فيها بأن كون العدد زوجاً ينافي كونه فرداً.

قال: (**لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذا الإنْسَانُ أَسْوَدَ... آه**) أقول: فإنه حكم في هذه القضية بسلب المنافاة بين كون الإنسان أسود، وبين كونه كاتباً؛ فإنه يجوز أن يكون

قَالَ: (وَالجُزْءُ الأوَّلُ. . .) إلخ أَقْولُ: الجُزْءُ الأَوَّلُ؛ أَيِ: المَحْكُومُ عَلَيْهِ مِنَ القَضِيَّةِ الحَمْلِيّةِ يُسَمَّى مَوْضُوعاً؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا وُضِعَ لأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْه بِشَيءٍ، وَالجُزْءُ الثّانِي؛ أي: المحكومُ بِهِ مِنْها يُسَمّى مَحْمُولاً؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَنْ يُحْمَلَ عَلى شَيءٍ، والنِّسْبَةُ التي يَرْتَبِطُ بِهَا المَحْمُولُ بالمَوْضُوعِ تُسَمّى نِسْبَةً حُكمِيَّةً، ولَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ الجُزْءَ الأَخِيرَ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ في القَضِيَّةِ؛ لِكَوْنِهِ جُزْءاً آخَرَ مِنْها؛ لِعَدَمِ الاحتِيَاجِ.

أسود وكاتباً، وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة؛ لاشتمالها على أداة الشرط، وأما تسمية المنفصلة بها: فلمشابهتها المتصلة في الطرفين من حيث إنهما مركبتان من القضيتين، فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة، وفي المنفصلة مجازاً.

قال: (**الجُزْءُ الأَوَّلُ؛ أَيِ: المَحْكُومُ عَلَيْهِ**) أقول: لما قسم القضية إلى الحملية والشرطية. . شرع الآن في الحمليات، وإنما قدم مباحث الحملية على مباحث الشرطية؛ لأنها أقل أجزاءً بالنسبة إلى الشرطية، وما هو أقل أجزاءً أولى بالتقديم، وقد عرفت أن للقضية طرفين: أحدهما: المحكوم عليه، والآخر: المحكوم به، ويسمى المحكوم عليه في القضية الحملية موضوعاً؛ لأنه إنما وضع لأن يحكم عليه بشيء إما إيجاباً أو سلباً وهو المحكوم به، والمحكوم به فيها ـ أي: في الحملية ـ يسمى محمولاً؛ لأنه إنما وضع لأن يحمل على شيء وهو الموضوع.

واعلم: أن المراد من الموضوع الأفراد، ومن المحمول المفهوم حتى إذا قيل: الإنسان حيوان كان المقصود من الإنسان أفراده المتكثرة من زيد وعمرو وغيرهما، والحيوان مفهومه وهو جسم نام حساس متحرك بالإرادة.

وللحملية جزء آخر: وهو النسبة التي يرتبط بسببها المحمول بالموضوع، ويسمى نسبة حكمية، ولم يذكر المصنف الجزء الأخير وهو النسبة الحكمية ولا بد منه؛ لأنه يريد أن يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية إلى الحملية والشرطية، والمذكور فيما سبق ليس إلا الطرفين.

وَالجُزْءُ الأَوّلُ مِنَ القَضِيَّةِ يُسَمّى مُقَدّماً؛ لِتَقَدُّمِهِ في الذِّكرِ، والجُزْءُ الثّاني مِنْهَا يُسَمّى تَالِياً؛ لِكَوْنِهِ تَابِعاً لَهُ، وَهُو مِنَ التِّلْوِ بِمَعنى التَّبَعِ.

قَالَ: (وَالقَضِيَّةُ إِمّا مُوْجِبَةٌ. . .) أَقُولُ: تَنْقَسِمُ القَضِيَّةُ إلى مُوجِبَةٍ وسَالِبَةٍ؛ لأَنَّ تِلْكَ النِّسْبَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِنْ كَانَتْ حُكماً ـ بِأَنْ يُقَالَ: المَوْضُوعُ مَحْمُولٌ ـ فَالقَضِيَّةُ

فإن قلت: لَمَ لم يذكر هذا الجزء الأخير فيما سبق؟

قلت: لأن ذلك الجزء يحذف كثيراً؛ فقد سلك المصنف ذكر ما هو أكثر ذِكْراً.

قال: **(تَنْقَسِمُ القَضِيَّةُ إلى مُوجِبَةٍ وسَالِبَةٍ)** أقول: هذا التقسيم ثان للقضية؛ لأنها انقسمت أولاً إلى الحملية والشرطية، وثانياً إلى الموجبة والسالبة؛ لأن الحملية قسم من القضية وهي ـ أي: الحملية ـ تنقسم أولاً باعتبار النسبة الحكمية إلى الموجبة والسالبة، والقسمة الأولى للقسم قسمة ثانية للمقسم، فيكون الانقسام إلى الموجبة والسالبة انقساماً ثانياً للقضية.

فإن قلت: فعلى هذا: يلزم أن تكون القسمة الثانية للقضية انقسامَ الشرطية من قبل إلى المتصلة والمنفصلة، وأن يكون انقسامُ الحملية إلى الموجبة والسالبة قسمةً ثالثة.

قلت: هذا هو الظاهر لكن الشارح لما نظر إلى إمكان اندراج الشرطية في هذا التقسيم؛ لأنه يمكن أن يقال: القضية إما موجبة أو سالبة؛ لأنه إن كان الحكم في القضية بالإيقاع. . فإيجابٌ، وإن كان بالانتزاع. . فسلبٌ، وإلى عدم إمكان اندراج الحملية في ذلك التقسيم ـ وهو انقسام الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة مع أن المصنف ذكر القضية في القسمة الثانية، وهي انقسام القضية إلى الموجبة والسالبة دون الأولى، وهي انقسامها إلى المتصلة والمنفصلة ـ. . جعل الانقسام للقضية إلى الإيجاب، والسلب قسمةً ثانية للقضية دون الانقسام إلى المتصلة والمنفصلة.

قال: **(وإِنْ كَانَتْ حُكماً بِأَنْ يُقَالَ: المَوْضُوعُ مَحْمولٌ. . . آه)** أقول: زعم بعض المتأخرين أن القضايا الكاذبة كقولنا: الإنسان حجر، وكقولنا: لا شيء من الإنسان

مُوجِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِنْ كَانَتْ حُكْماً ـ بِأَن يُقَالَ: المَوْضُوعُ لَيْسَ بِمَحْمُولٍ ـ فَالقَضِيَّةُ سَالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

قَالَ: (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا...) أقول: وَكُلّ وَاحدٍ مِنَ القَضيَّةِ المُوجِبَةِ والسَّالِبَةِ إِمَّا أَنْ تكونَ مَخْصُوصَةً أَوْ مَحْصُورَةً؛ كُلِّيَّةً أَوْ جُزئيّةً أَوْ مُهْمَلَةً؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ المَوْضُوعُ في القَضِيَّةِ الحَمْلِيةِ شَخصاً مُعَيّناً.. فَالقَضِيَّةُ مَخْصُوصةٌ كَمَا ذَكَرْنَا في مِثَالِ المُوجِبَةِ والسَّالِبَةِ نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ وَزَيدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

أَمَّا تَسْمِيَتُها مَخْصُوصَةً: فَلِخُصُوص مَوْضُوعِهَا، وَقَدْ يُقَالُ لَهَا: شَخْصِيَّةٌ؛ لِكَوْنِ مَوْضُوعِهَا شَخصاً مُعَيّناً وَإِنْ لَمْ يَكُن مَوْضُوعُهَا ـ أي: مَوْضُوعُ القَضِيَةِ ـ شَخْصاً مُعَيَّناً جُزْئِياً، بَلْ يَكُونُ غَيْرَ مُعَيّن كُلِّيّاً ـ فَإِنْ بَيّنَ كَمِيَّةَ أُفْرادِ المَوْضُوعِ مِنَ الكُلِّيَّةِ والجُزْئِيَّةِ.. فَالقَضيَّةُ محصورةٌ ومُسَوّرةٌ، أمّا كَوْنُها مَحْصُورةً: فَلِحَصْرِ أَفْرَادِ مَوْضُوعَها، وأَمّا كَوْنُها مُسَوَّرةً: فلاشْتِمَالِها عَلَى السُّورِ الذِي هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى

بحيوان خارجة عن دليل وجه هذا الحصر، وارتكب إلى تكلف بارد مع أن عدم خروجها ظاهر على من له أدنى ممارسة في هذا الفن.

نعم؛ تخرج إذا زيد في الدليل قيدٌ يصح بأن يقال: لأن تلك النسبة إذا كانت حكماً يصح بأن يقال: الموضوع محمول كما زاده صاحب «الشمسية».

قال: (**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ القَضِيَّةِ المُوجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ**) أقول: هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع وبيان لانحصارها باعتباره في ثلاثة أقسام: مخصوصة، ومحصورة، ومهملة؛ وذلك لأنه إن كان الموضوع في القضية الحملية المتداولة في العلوم شخصاً معيناً وجزئياً حقيقياً.. فالقضية مخصوصة شخصية، ووجه التسمية والمثال: كلاهما ظاهران في الشرح، وإن لم يكن موضوع الحملية مخصوصاً وجزئياً بل يكون كلياً غير معين؛ فإن بيّن كمية أفراد الموضوع؛ أي: فإن بين أن الحكم بالإيجاب والسلب على كل الأفراد أو على بعضها.. فالقضية محصورة ومسورة أيضاً، وجه التسمية بها ظاهر منه، وإن لم تبين.. فمهملة كما سيجيء.

كَمِّيَّةِ أَفْرادِ المَوْضُوعِ حاصِراً لَهَا ومُحيطاً بِهَا، والسُّور: مَأخُوذٌ من سُورِ البَلَدِ، فكَمَا أَنَّهُ يَحْصِرُ البَلَدَ كَذلِكَ ذَاكَ يَحْصُرُ أَفْرادَ المَوْضُوعِ، وهذه المَحْصُورةُ إمّا أنْ يُحْكم فيها عَلَى كُلِّ الأَفْرَادِ وَعَلَى بَعْضِهَا، وَعلَى كِلَا التَّقْدِيرَينِ إمَّا بالإيجَابِ أوِ السَّلْبِ، فَإنْ كَانَ الأَوَّلُ. . فَالقَضِيَّةُ كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ مُوْجِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، أَوْ سَالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: لَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، وَالسُّورُ فِي الكُلِّيَّةِ المُوجِبَةِ: نَحْوُ: «كُلُّ»، وَفِي الكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ نَحْوُ: «لَا شَيءَ» وَ «لَا وَاحِدَ» كَمَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي؛ أَيْ: وَإِنْ كَانَ الحُكْمُ فِي القَضِيَّةِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ المَوْضُوعِ. . فَالقَضِيَّةُ جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ مُوجِبَةٌ؛ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ، أَوْ سَالِبَةٌ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، وَالسُّورِ في القَضِيَّةِ الجُزْئِيَّةِ المُوجِبَةِ نَحو: «بَعْضُ» و«وَاحِدُ» فَقَطْ، وَفِي الجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ: نَحْوُ: «لَيْسَ كُلُّ»، و«لَيْس بَعْضُ»، و«بَعْضُ لَيْسَ»؛ كَقَوْلِنَا: لَيْسَ كُلُّ حَيوانٍ إِنْسَاناً وإِنْ لَمْ يَكُن كَذَلِكَ، أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنِ المَوْضُوعُ فِي القَضِيَّةِ شَخْصاً مُعَيَّناً، وَلَمْ يَكُن الحُكْمُ فِيهَا عَلَى كُلِّ الأَفْرَادِ وَعَلَى بَعْضِهَا فَالقَضِيَّةُ

قال: **(وَالسُّورُ فِي الكُلِّيَّةِ المُوجِبَةِ)** أقول: سور الموجبة الكلية: كل، وأجمعون، وطُرّاً، وقاطبة، وكافة، والألف واللام في مقام الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] بقرينة: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر: ٣] وسور السالبة الكلية: لا شيء، ولا واحد نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، ولا واحد من الإنسان بحجر، وسور الموجبة الجزئية: بعضٌ، وواحدٌ؛ نحو: واحد من الإنسان كاتب، وسور السالبة الجزئية: ليس بعضُ، وبعضُ ليس، وليس كلُّ؛ نحو ليس بعض الإنسان بعاشق، وبعض الإنسان ليس بكاتب، وليس كل عاشق يصل إلى المعشوق.

قال: **(وإِنْ لَمْ يَكُن كَذَلِكَ)** أقول: أي: وإن لم يكن الموضوع في القضية الحملية شخصاً معيناً بل كلياً غير معين ولم يكن الحكم فيها على كل أفراد أو على بعضها؛ أي: وإن لم تبين كمية أفراده. . فالقضية تسمى مهملة؛ لترك بيان عدد الأفراد.

تُسَمَّى مُهْمَلَةً نَحْوُ: الإِنْسَانُ فِي خُسْرٍ؛ لِإِهْمَالِ بَيَانِ كَمِّيَّةِ الأَفْرَادِ الَّتِي حُكِمَ عَلَيْهَا، فَإِن كَانَتِ القِسْمَةُ مُثَلَّثَةً، كَمَا ثَلَّثَهُ الشَّيْخُ فِي «الشِّفَاءِ».

قال: (**لَا يُقَالُ**) أقول: **محصل الاعتراض**: أن القضية الحملية أربعة أقسام؛ لأن الحكم في القضية الحملية؛ إما على طبيعة الموضوع نحو: الإنسان نوع، والحيوان جنس، والناطق فصل، والضاحك خاصة، والماشي عرض عام؛ فإن الحكم في هذه القضايا على نفس طبيعة الموضوع لا على أفراده؛ فهي قضية طبيعية، أو على أفراده؛ فإن كان على الطبيعية.. فالقضية طبيعية، وإن كان على الأفراد.. فإما على فرد معين، أو لا؛ فالأول: شخصية، والثاني: إما أن يبين كمية الأفراد، أو لا؛ فالأول: محصورة، والثاني: مهملة؛ فلا يصدق حصر المصنف؛ لخروج الطبيعة عنه.

ومحصل الجواب: أن الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست معتبرة في العلوم؛ لأن الحكم في القضايا المعتبرة على الأفراد، والحكم في الطبيعية على الطبيعة، وليست الطبيعة من الأفراد، فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار هذا كله في الحمليات.

وأما في الشرطيات فنقول: القضية الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة إنما تكون كلية إذا كان التالي لازماً للمقدم؛ أي: في المتصلة اللزومية، أو معانداً له؛ أي: في المنفصلة العنادية في جميع الأزمان، وعلى جميع الأوضاع؛ أي: الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم نحو: كلما كان زيد إنساناً.. كان حيواناً، والمعنى: أن لزوم الحيوانية للإنسان ثابت في جميع الأزمان، وإن ذلك اللزوم متحقق على جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع إنسانية زيد؛ أي: مع حال الإنسانية مثل: كونه قائماً، أو قاعداً، أو غير ذلك مما لا يتناهى. هذا مثال المتصلة.

وأما مثال المنفصلة: فنحو قولنا دائماً: إما أن يكون العدد زوجاً، أو فرداً، والمعنى: أن معاندة الفردية للزوجية ثابتة في جميع الأزمان، وأن تلك المعاندة متحققة على جميع الأحوال التي أمكن اجتماعها مع المقدم، وقس على ذلك الجزئية المتصلة والمنفصلة؛ كقولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيواناً.. كان إنساناً؛ فإن الحكم بلزوم

لَا يُقَالُ: إِنَّ القَضِيَّةَ الطَبِيعِيَّةَ خَارِجَةٌ عَنْهَا، فَلَا يَصْدُقُ الحَصْرُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الكَلَامُ فِي القَضَايَا المُعْتَبَرَةِ فِي العُلُومِ، وَالقَضِيَّةُ الطَبِيعِيَّةُ لَيْسَتْ مُعْتَبَرَةً فِي العُلُومِ؛ لِعَدَمِ إِنْتَاجِهَا فِي الاصْطِلَاحَاتِ، فَخُرُوجُها عَنِ التَّقْسِيمِ لَا يُخِلُّ بِالانْحِصَارِ.

قَالَ: (وَالمُتَّصِلَةُ إِمَّا لُزُومِيَّةٌ... إلخ) أَقُولُ: لَمَّا فَرَغَ عَنْ تَقْسِيمِ الحَمْلِيَّةِ.. شَرَعَ فِي تَقْسِيمِ الشَّرْطِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً، أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ المُتَّصِلَةُ.. فَتَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا لُزُومِيَّةٌ، وَالآخَرُ: اتِّفَاقِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَدَقَ التَّالِي فِيهَا عَلَى تَقْدِيرِ

الإنسانية إنما هو على وضع كونه ناطقاً، وقد يكون إما أن يكون هذا الشيء عالماً، وإما أن يكون جاهلاً، وكقولنا: قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون الليل موجوداً، وأما خصوص الشرطية.. فبتعيين بعض الأزمان والأحوال كقولنا: إن جئتني اليوم.. أكرمتك، وأما إهمالها.. فبإهمال الأزمان والأحوال؛ كقولنا: إن كانت الشمس طالعة.. فالنهار موجود، وكقولنا: العدد إما زوج، وإما فرد.

والحاصل: أنه إن كان الحكم بالاتصال والانفصال في الشرطية على وضع معين وفي زمان معين.. فهي مخصوصة، وإلا؛ فإن بيّن كمية الحكم بأنه على جميع الأوضاع أو على بعضها... فهي محصورة، وإلا.. فمهملة.

وسور الموجبة الكلية في المتصلة: كلما ومتى، ومهما، وفي المنفصلة: دائماً، وسور السالبة الكلية فيهما: ليس ألبتة، وسور الموجبة الجزئية فيهما: قد يكون، وسور السالبة الجزئية فيهما: قد لا يكون، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي كليس كلما، وليس مهما، وليس متى في المتصلة، وليس دائماً في المنفصلة، وهذا كله بحسب الإجمال، فإن أردت التفصيل.. فارجع إلى المطولات.

قال: (**لِأَنَّهُ إِنْ صَدَقَ التَّالِي... إلخ**) أقول: القضية الشرطية المتصلة إما أن تكون بين مقدمها وتاليها علاقة معلومة تقتضي أن يكون التالي صادقاً على تقدير صدق المقدم، أو لا تكون؛ فإن كان الأول.. فالقضية متصلة لزومية، وإن كان الثاني.. فمتصلة اتفاقية، والمراد من العلاقة: ما به يقع بين المقدم والتالي ملازمة، وهي ـ أي:

صِدْقِ المُقَدَّمِ لِعَلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا تَنْشَأُ عَنْ ذَاتِ المُقَدَّمِ تُوجِبُ ذَلِكَ. . فَالقَضِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ لُزُومِيَّةٌ، وَالمُرَادُ بِالعَلاقَةِ هَهُنَا مَا بِسَبَبِهِ تَسْتَلْزِمُ المُقَدَّمَ وَالتَّالِي كَالعِلِّيَّةِ وَالمَعْلُولِيَّةِ والتَّضَائُفِ، أَمّا العِلِّيَّةُ. . فَكَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالنَّهارُ مَوْجُودٌ؛ فَإِنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ عِلّةٌ مُسْتَلْزِمَةٌ لِوُجُودِ النّهارِ، وَأَمّا المعْلُولِيَّةُ فَكَقَوْلِنَا: كُلّما كَانَ النَّهارُ مَوْجُوداً. . كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً؛ فَإِنَّ وُجُودَ النَّهارِ مَعْلُولٌ لِطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَأَمّا التَّضَاؤُفُ؛ فَكَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ زَيْدٌ أَبَا عَمْرٍو. . فَعَمْرٌو ابْنُهُ، وَإِنْ كَانَ صِدْقُ التّالِي في المُتَّصِلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ وُقُوعِ صِدْقِ المُقَدَّمِ لَا لِعَلَاقَةٍ مَذْكُورَةٍ بَلْ عَلَى سَبِيلِ الاتّفَاقِ. . فَالقَضِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ اتّفَاقِيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقَاً. . . فَالحِمَارُ نَاهِقٌ؛ فَإِنَّهُ لَا عَلَاقَةَ بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الإِنْسَانِ وَنَاهِقِيَّةِ الحِمَارِ حَتّى يُجَوِّزَ العَقْلُ اسْتِلْزَامَ نَاطِقِيَّةِ الإِنْسَانِ نَاهِقِيَّةَ الحِمَارِ، بَلْ وَافَقَ الطَّرَفَانِ عَلَى سَبِيلِ الصِّدْقِ هَهُنَا.

العلاقة ـ تنشأ من ذات المقدم في الأكثر؛ ككونه علة للتالي، نحو قولنا: إن كانت الشمس طالعة. . فالنهار موجود، أو معلولاً له نحو: إن كان النهار موجوداً. . فالشمس طالعة، أو مضايفاً للتالي؛ كقولنا: إن كنت عاشقاً لله. . كان الله معشوقاً لي، فالمتضايفان هما الشيئان اللذان لا يتعقل أحدهما بدون الآخر؛ كالأب والابن، والعاشق والمعشوق، وإنما قلنا: في الأكثر؛ لأن العلاقة ربما تنشأ بسبب أمر منفصل؛ ككونهما ـ أي: المقدم والتالي ـ معلولي علة واحدة، نحو: إن كان النهار موجوداً. . فالعالم مضيء؛ فإن وجود النهار وإضاءته العالم معلولان لطلوع الشمس، ومن هذا عرفت أن قول الشارح: (تَنْشَأُ عَنْ ذَاتِ المُقَدَّمِ) يكون باعتبار التغليب.

قال: (**فَإِنَّهُ لَا عَلَاقَةَ بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الإِنْسَانِ وَنَاهِقِيَّةِ الحِمَارِ**) أقول: أي: لا علاقة بينهما من العلاقات المذكورة التي يتعلق بها علم الحاكم وإن كان علاقة بينهما في نفس الأمر؛ لأنهما أمران واقعان في الكائنات، وكل أمر واقع في الكائنات لا بدّ له من سبب، فلا بد من سبب اجتماعهما؛ أما تسمية الأولى باللزومية: فلاشتمالها على اللزوم، وأما تسمية الثانية بالاتفاقية: فلعدم اشتمالها على اللزوم، بل على الاتفاق.

وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ المُنْفَصِلَةُ: فَتَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: حَقِيقِيَّةٍ، وَمَانِعَةِ الجَمْعِ، وَمَانِعَةِ الخُلُوِّ؛ لِأَنَّ القَضِيَّةَ بالتَّنَافِي بَيْنَ جُزْئِهَا فِي الصِّدْقِ وَالكَذِبِ مُنْفَصِلَةٌ حَقِيقِيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ؛ فَإِنَّهُ حَكَمَ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الزَّوْجِ وَالفَرْدِ عَلَى عَدَدٍ وَاحِدٍ، وَبِامْتِنَاعِ ارْتِفَاعِهِمَا عَنْهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ حَقِيقِيَّةً؛ لِأَنَّ التَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيْهَا أَشَدُّ مِنَ التَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيِ الآخَرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ التَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيْهَا فِي الصِّدْقِ وَالكَذِبِ مَعاً، وَهَذَا لَيْسَ إِلَّا حَقِيقَةُ الِانْفِصَالِ، وَإِنْ حَكَمَ فِي القَضِيَّةِ بِالتَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيْهَا فِي الصِّدْقِ فَقَطْ.. فَالقَضِيَّةُ مَانِعَةُ الجَمْعِ؛ كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ؛ فَإِنَّهُ حَكَمَ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ بِالتَّنَافِي بَيْنَ الشَّجَرِ وَالحَجَرِ فِي الصِّدْقِ فَقَطْ؛ أَيْ: لَا فِي الكَذِبِ؛ لِجَوَازِ أَنْ

واعلم: أن هذا التعريف للمتصلة اللزومية لا يتناول اللزومية الكاذبة نحو قولنا: إن كانت الشمس طالعة.. فالليل موجود؛ لعدم اعتبار صدق التالي فيه على تقدير صدق المقدم للعلاقة بينهما، فالأولى أن يقول: اللزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك، وهو متناول للزومية الكاذبة؛ لأن الحكم للعلاقة إن طابق الواقع. كانت اللزومية صادقة، وإن لم يطابق.. كانت كاذبة.

وأيضاً: إن هذا التعريف للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية الكاذبة؛ كقولنا: إن كان الإنسان ناطقاً.. فالحمار صاهل؛ لعدم صدق التالي على سبيل الاتفاق، ولو قال: هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما ليتناول الاتفاقية الكاذبة.. لكان أولى؛ فإن الحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما إن طابق الواقع.. فالقضية الاتفاقية صادقة، وإلَّا.. فكاذبة.

قال: (**كَقَوْلِنَا: العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ**) أقول: احتمال العقل في هذه القضية أربعة: صدق المقدم والتالي معاً، وكذبهما معاً، وصدق المقدم مع كذب التالي، وصدق التالي مع كذب المقدم؛ فالأولان: كاذبان، والآخران: صادقان.

قال: (**كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ**) أقول: الاحتمالات ههنا أربعة

يَكُونَ الشَّيءُ لَا شَجَراً وَلَا حَجَراً، وَإِنّما سُمِّيَتْ هَذِهِ القَضِيَّةُ مَانِعَةَ الجَمْعِ؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى مَنْعِ الجَمْعِ بَيْنَ جُزْئَيْهَا فِي الصِّدْقِ.

وَإِنْ حَكَمَ فِي القَضِيَّةِ بِالتَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيْهِا فِي الكَذِبِ فَقَطْ؛ أَيْ: لَا فِي الصِّدْقِ. . فَالقَضِيَّةُ مَانِعَةُ الخُلُوِّ؛ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ وَإِمَّا أَلّا يَغْرَقَ؛ فَإِنَّهُ حَكَمَ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ بِالتَّنَافِي بَيْنَ أَلّا يَكُونَ فِي البَحْرِ وَأَنْ يَغْرَقَ، وَإِنّما سُمِّيَتْ هَذِهِ القَضِيَّةُ مَانِعَةَ الخُلُوِّ؛ لاشْتِمَالِهَا عَلَى مَنْعِ الخُلُوِّ بَيْنَ جُزْئَيْهَا فِي الكَذِبِ.

قالَ: (وَقَدْ تَكُونُ المُنْفَصِلَاتُ. . . آه). أَقُولُ: المُنْفَصِلَاتُ المَذْكُورَةُ يَتَرَكَبُ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَنْ جُزْئَيْنِ غَالِباً كَما مَرّ، وَقَدْ يَتَرَكَّبُ عَنْ أَكْثَرَ مِن جُزْءَيْنِ.

أَمَّا المُنْفَصِلَةُ الحَقِيقِيَّةُ: فَكَقَوْلِنَا: العَدَدُ إِمّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ؛ فَإِنَّهُ

أيضاً: الأول: صدقهما؛ أي: صدق المقدم والتالي، والثاني: عدم صدقهما، والثالث: صدق المقدم مع عدم صدق التالي، والرابع: صدق التالي مع عدم صدق المقدم، والأول: كاذب، والبواقي صادقة.

قال: (**زَيْدٌ إِمّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ وَإِمَّا أَلّا يَغْرَقَ**) أقول: ههنا أيضاً أربعة احتمالات: الأول: كون زيد في البر وأن يغرق، والثاني: كونه في البر وألّا يغرق، والثالث: كونه في البحر وأن يغرق، والرابع: كونه في البحر وألّا يغرق، والأول: باطل، والبواقي حق.

وإنما أخر الشرطية المنفصلة عن المتصلة؛ لأن الشرطية أصل في المتصلة، والمنفصلة متفرعة عليها؛ لما مر من أن معنى الشرطية في الأولى: حقيقة، وفي الثانية: مجاز، وقدّم المنفصلة الحقيقية على مانعة الجمع ومانعة الخلو؛ لأن حقيقة الانفصال فيها أشدُّ؛ لكون التنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً، وقدّم مانعة الجمع على مانعة الخلو؛ لأن التنافي في الصدق فقط أشد من التنافي في الكذب فقط.

قال: (**أَمَّا المُنْفَصِلَةُ الحَقِيقِيَّةُ**) أقول: الشرطية المنفصلة سواء كانت حقيقية، أو مانعة الجمع، أو مانعة الخلو قد تتركب عن أكثَر من جزءين مثال الحقيقية: ما ذكر في

حَكَمَ فِيهَا بِأَنَّ هَذِهِ الجَمِيعَ لا تَجْتَمِعُ عَلَى عَدَدٍ وَاحِدٍ وَلا يَخْلُو العَدَدُ عَنْ أَحَدِهَا، وَفِيهَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَيْنَ أَحَدَ أَجْزَاءِ الحَقِيقِيَّةِ يَسْتَلْزِمُ نَقِيضَ الآخَرِ؛ لِامْتِنَاعِ الجَمْعِ، وبِالعَكْسِ لِامْتِناعِ الخُلُوِّ، فَلَوْ تَتَرَكَّبُ الحقِيقيَّةُ مِن ثَلاثَةِ أَجْزَاءَ فَصَاعِداً . . يَلْزَمُ الخُلْفُ؛ لِأَنَّهُ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ وَهُوَ قَوْلُنَا: العَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ يَلْزَمُ أَنْ يَسْتَلْزِمَ كَوْنُهُ زَائِداً كَونَهُ غَيْرَ نَاقِصٍ، وَيَسْتَلْزِمُ كَوْنُهُ غَيْرَ نَاقِصٍ كَوْنَهُ مُسَاوِياً، وَيَنْتُجُ عَنْ هَذَا أَنْ يَسْتَلْزِمَ كَوْنُهُ زَائِداً كَوْنَهُ مُسَاوِياً، وَقَدْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَنْعُ الجَمْعِ؛ لِكَوْنِ المُنْفَصِلَةِ حَقِيقَةً هَذَا خُلْفٌ.

وَأَيْضاً: يَلْزَمُ أَنْ يَسْتَلْزِمَ كَوْنُهُ غَيْرُ زَائِدٍ كَوْنَهُ نَاقِصاً، وَيَسْتَلْزِمُ كَوْنُهُ نَاقِصاً كَوْنَهُ غَيْرَ مُسَاوٍ، وَيَنْتُجُ مِنْ هَذَا أَنْ يَسْتَلْزِمَ كَوْنُهُ غَيْرَ زَائِدٍ كَوْنَهُ غَيْرَ مُسَاوٍ، وَقَدْ كَانَ بَيْنَهُما مَنْعُ الخُلُوِّ أَيْضاً؛ لِكَوْنِ المُنْفَصِلَةً حَقِيْقَةً، وَهَذَا خُلْفٌ، بَلِ الحَقُّ أَنَّ الحَقِيقَةَ المُنْفَصِلَةَ قَدْ تُرَكَّبُ عَنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ؛ كَقَوْلِنَا: العَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِياً لِذَلِكَ العَدَدِ، أَوْ زَائِداً عَلَيْهِ، أَوْ نَاقِصاً عَنْهُ، وَالجُزْءُ الثَّانِي ـ أَعْنِي: قَوْلَهُ: أَوْ زَائِداً عَلَيْهِ أَوْ نَاقِصاً عَنْهُ ـ مُنْفَصِلَةٌ، وَالجُزْءُ الأَوَّلُ حَمْلِيَّةٌ،

الشرح من قولنا: العدد إما زائد، أو ناقص، أو مساوٍ، ومثال مانعة الجمع: كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء الأبيض ثلجاً، أو قطناً، أو عاجاً، ومثال مانعة الخلو: نحو قولنا: هذا الشيء إما أن يكون لا إنساناً، أو لا فرساً، أو لا حماراً، والمراد من كون العدد زائداً أو ناقصاً أو مساوياً: كون الكسور المتصورة في العدد من الكسور التسع ـ وهي النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر ـ زائدةً على العدد كاثني عشر؛ فإن الكسور المتصورة فيه ـ وهي النصف والثلث والربع والسدس ـ زائدةٌ عليه؛ لأن نصفه ستة، وثلثه أربعة، وربعه ثلاثة، وسدسه اثنان، فالمجموع: خمسة عشر زائد على اثني عشر بلا شبهة، أو ناقصة عنه كالثمانية؛ فإن الكسور المتصورة فيه منها النصف والربع والثمن ناقصةٌ عنه؛ فإن نصفه أربعة، وربعه

وَأَصْلُ هَذَا العَدَدِ إمّا مُسَاوٍ لِذَلِكَ العَدَدِ، أَوْ غَيْرَ مُسَاوٍ لَهُ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسَاوِياً لَهُ . . كَانَ زَائِداً عَلَيْهِ، أَوْ نَاقِصَاً عَنْهُ، فَلَمّا كَانَتْ هَذِهِ المُنْفَصِلَةُ فِي قُوَّةِ تِلْكَ

اثنان، وثمنه واحد، فالمجموع سبعة، والسبعة ناقص عن الثمانية، أو مساوية له كالستة؛ فإن الكسور المتصورة فيها ـ وهي النصف والثلث والسدس ـ مساويةٌ له؛ فإن نصفه ثلاثة، وثلثه اثنان، وسدسه واحد، فالمجموع ستة، والستة مساوية للستة.

فإن قلت: ربما يوجد عدد لا يتصور فيه الزيادة ولا النقصان ولا التساوي بهذا المعنى؛ كالواحد؛ فإنه عدد لا يتصور فيه الكسور، فلا تكون تلك القضية منفصلة حقيقية.

قلت: الواحد ليس بعدد؛ لأن العدد ما يكون نصف مجموع حاشيتيه؛ أي: طرفيه كالأربعة؛ فإن له حاشيتين: إحداهما: ثلاثة، والأخرى: خمسة، فمجموع الحاشيتين ثمانية، والأربعة نصف الثمانية، فلا يكون الواحد عدداً؛ لعدم طرفيه.

فإن قلت: ما تقول في أحد عشر، وسبعة عشر، وتسعة عشر، وغير ذلك من الأعداد التي لا يتصور فيها الكسور؟

قلت: هذه داخلة في العدد الناقص؛ لأن الناقص ما لا يبلغ كسوره إليه، وعدم بلوغ الكسور إليه إما ألّا يكون له كسور أصلاً، وإما بأن يكون له كسور ولا تبلغ إليه، ومن هذا عرفت أن المراد بالزيادة والنقصان والمساواة معانيها الاصطلاحية، لا معانيها اللغوية؛ وهي أن ينسب عدد إلى عدد كنسبة أربعة إلى أربعة في المساواة، وكنسبة حاشيتيه إليه في الزيادة والنقصان، كما ظن الشارح حسام كاتي بشهادة قوله بعد ذلك: بل الحق: أن الحقيقية تتركب عن حملية ومنفصلة؛ كقولنا: العدد إما أن يكون مساوياً لذلك العدد. . . إلى آخره، وههنا سؤال وجواب لا يسع المقام إيرادهما.

قال: (**أَصْلُ هَذَا العَدَدِ إِمَّا مُسَاوٍ لِذَلِكَ العَدَدِ. . . آه**) أقول: وأصل هذا القول المركب من حملية ومنفصلة: العدد إما مساوٍ لذلك العدد، أو غير مساوٍ له؛ أي: مركب من حمليتين، لكن إذا لم يكن العدد مساوياً له؛ أي: لذلك العدد. . كان زائداً عليه، أو

الحَمْلِيَّةِ. أُقِيمَتْ مَقَامَهَا، فَيُظَنُّ أَنَّها مُرَكَّبَةٌ عَنْ ثَلاثَةِ أَجْزَاءٍ، وَلَكِنَّها بِالحَقِيقَةِ مُرَكَّبَةٌ عَنِ الحَمْلِيَّةِ وَالمُنْفَصِلَةِ كَمَا عَرَفْتَ، فَلَا تَتَركَّبُ الحَقِيقِيَّةُ إِلَّا مِن جُزْءَيْنِ، وَكَذَا مَانِعَةُ الخُلُوِّ، بِخِلَافِ مَانِعَةِ الجَمْعِ؛ فَإِنَّهَا تَترَكّبُ مِنْ ثَلاثَةِ أَجْزَاءٍ فَصَاعِداً، وَلِبَيَانِهَا طُولٌ لَا يَلِيقُ بِهَذَا المُخْتَصَرِ، فَلْيُطْلَبْ فِي المُطوَّلَاتِ.

ناقصاً عنه، فلما كانت ههنا هذه المنفصلة ـ أعني: قولنا: أو زائداً عليه، أو ناقصاً عنه ـ في قوة تلك الحملية ـ، وهي قولنا: أو غير مساوٍ له ـ. أقيمت تلك المنفصلة مقامها؛ أي: مقام هذه الحملية، فظن أنها؛ أي: القضية المركبة من حملية ومنفصلة مركبة عن أجزاء ثلاثة. هذا مراد الشارح، لكن أسلوب كلامه لا يقتضي ذلك، بل يقتضي أن يقال: فلما كانت هذه الحملية في قوة تلك المنفصلة. أقيمت المنفصلة مقامها.

قال: (**وَكَذَا مَانِعَةُ الخُلُوِّ، بِخِلَافِ مَانِعَةِ الجَمْعِ**) أقول: وفيه نظر؛ لأنه لا فرق بينهما في جواز تركيب كل منهما عن أكثر من جزءَين؛ لأنه كما يقال في مانعةِ الجمع: إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو حيواناً، كذلك يقال في مانعة الخلو؛ إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً، أو لا حجراً، أو لا حيواناً، فكما لا مانع في مانعة الجمع؛ لأن عين أحد أجزاءِ مانعة الجمع يستلزم نقيض الآخر؛ لامتناع الجمع بينهما ونقيض أحد أجزائها لا يستلزم عين الآخر؛ لجواز الخلو بينهما حتى يلزم اجتماعهما مثلاً في المثال المذكور: أن كون هذا الشيء شجراً يستلزم كونه لا حجراً؛ لامتناع الجمع بين الحجر والشجر، وكونه لا حجراً لا يستلزم كونه حيواناً؛ لجواز الخلو بين الحجر والحيوان حتى يلزم بأن يكون الشيء شجراً وحيواناً، وقد كان بينهما منع الجمع. كذلك لا مانع في مانعة الخلو؛ لأن نقيض أحد أجزاء مانعة الخلو يستلزم عين الآخر؛ لامتناع الخلو بينهما، وعين أحدهما لا يستلزم نقيض الآخر؛ لجواز الجمع بينهما حتى يلزم خلو الجزءين مثلاً في المثال المذكور أن انتفاء كون هذا الشيء لا شجراً يستلزم كونه لا حجراً؛ لامتناع الخلو بينهما، وكونه لا حجراً لا يستلزم انتفاء كونه لا حيواناً؛ لجواز الجمع بينهما حتى يلزم انتفاء اللاشجر واللاحيوان، وقد كان بينهما منع الخلو هذا.

قَالَ: (التَّنَاقُضُ: وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ. . .)

أَقُولُ: مِنَ الاصْطِلاحَاتِ الْمَنْطِقِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ: التَّنَاقُضُ، وَهُوَ: اخْتِلافُ جِنْسِ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا ـ أَيْ: إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ ـ صَادِقَةً، وَالأُخْرَى كَاذِبَةً؛ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ؛ فَإِنَّ

قال: (و التَّنَاقُضُ: وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ) أقول: هذا شروع في أحكام القضايا ولواحقها بعد الفراغ من تعريف القضية وأقسامها، وإنما أخرت عن التعريف والتقسيم؛ لأن التعريف لبيان مفهوم الشيء، والتقسيم لبيان أفراده، والحكم على أفراد الشيء بعد بيان مفهومه وأفراده أولى، وهو ـ أي: التناقض ـ اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لذاته؛ أي: بلا واسطة أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة؛ كقولنا: زيد كاتب بالفعل أو بالقوة، وزيد ليس بكاتب بالفعل أو بالقوة؛ فإن هاتين القضيتين اختلفتا بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة في نفس الأمر، وعلى حسب الواقع.

قال: (اخْتِلَافُ جِنْسٍ) أقول: الاختلاف المذكور في تعريف التناقض جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين وبين المفردين؛ كالسماء والأرض والمشرق والمغرب، وبين مفرد وقضية؛ ك: عمرو وزيد قائم، وقوله: (قَضِيَّتَيْنِ) يُخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين؛ كاختلاف مفردين، وكاختلاف مفرد وقضية، لكن هذا القيد مع القيد الأول جنس متوسط يتناول الاختلاف بين القضيتين بالإيجاب والسلب كما مرّ من مثال التناقض، وبالحملية والشرطية كقولنا: زيد كاتب، وإن كان زيد أبا عمرو. . . كان عمرو ابنه، وبالمتصلة والمنفصلة؛ كقولنا: إن كانت الشمس طالعة. . . فالنهار موجود، والعدد إما زوج أو فرد، وبالمحصورة والمهملة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، والإنسان حيوان، وبالكلية والجزئية؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان، وبالعدول والتحصيل؛ كقولنا: زيد لا حجر، وزيد ليس بحجر، والمراد من العدول: كون حرف السلب جزءاً من المحمول؛ كالمثال الأول، أو من الموضوع، أو منهما

هَاتَيْنِ القَضِيَّتَيْنِ اخْتَلَفَتَا بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ اخْتِلَافاً بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً، وَالأُخْرَى كَاذِبَةً عَلَى حَسَبِ الوَاقِعِ.

جميعاً، ومن التحصيل: ما لا يكون حرف السلب جزءاً منه كالمثال الثاني، فمعنى قولنا: زيد لا حجر: أن اللاحجرية ثابتة لزيد، ومعنى قولنا: زيد ليس بحجر: أن الحجرية مسلوبة عنه؛ فتكون الأولى موجبة، والثانية سالبة؛ لأن المراد من المثال الأول ربط السلب وربط السلب إيجاب، ومن الثاني سلب الربط، وسلبه سلب.

وقوله: (بالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ) إخراج ما عدا الاختلاف بالإيجاب والسلب من المذكورات ونحوها، وهذا مع القيدين الأولين جنس متوسط أيضاً يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق إحداهما وكذب الأخرى، أو لم يقتض؛ كقولنا: زيد حسن، وزيد ليس بقبيح؛ فإنهما ربما يصدقان، وربما يكذبان، وكقولنا: زيد ساكن، وزيد ليس بمتحرك.

وقوله: (بِحَيْثُ يَقْتَضِي) إخراج الاختلاف الواقع الغير المقتضي، وهذا القيد مع القيود الثلاث السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف المقتضي سواء كان لذاته وصورته، أو لم يكن كذلك، بل بواسطة أو بخصوص مادة.

وقوله: (لِذَاتِهِ) فَصْل يخرج الاختلاف المقتضي بواسطة أو بخصوص مادة، أما الواسطة كما في إيجاب شيء لشيء وسلب ما يساويه عنه؛ كقولنا: زيد إنسان، وزيد ليس بناطق؛ فإن الاختلاف بينهما لا يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى، بل إنما يقتضي ذلك؛ إما لأن قولنا: زيد ليس بناطق في قوة قولنا: زيد ليس بإنسان، وإمَّا لأن قولنا: زيد إنسان في قوة قولنا: زيد ناطق، وأما خصوص المادة. كما في قولنا: كل فرس حيوان، ولا شيء من الفرس بحيوان، وقولنا: بعض الإنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان؛ فإن اختلافهما بالإيجاب والسلب يقتضي صدق إحداهما، وكذب الأخرى لا لذاته ولا لصورته وهي كونها كليتين أو جزئيتين، بل بخصوص المادة، وإلا ـ أي: وإن كان ذلك الاقتضاء بصورته لا بخصوص المادة ـ. لزم أن يكون ذلك الاقتضاء في كل كليتين أو جزئيتين، وليس كذلك؛ فإن قولنا: كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان كليتان مختلفتان بالإيجاب والسلب مع أن

قَوْلُهُ: (الاخْتِلَافُ) جِنْسٌ يَتَنَاوَلُ الاخْتِلَافَ الوَاقِعَ بَيْنَ قَضِيَّتَيْنِ ومُفْرَدَيْنِ، وَمُفْرَدٍ وَقَضِيَّةٍ، وَقَوْلُهُ: (قَضِيَّتَيْنِ) يُخْرِجُ الاخْتِلَافَ الوَاقِعَ بَيْنَ غَيْرِ القَضِيَّتَيْنِ. قَوْلُهُ: (بالإِيجَابِ والسَّلْبِ) يُخْرِجُ الاخْتِلَافَ بِالاتِّصَالِ وَالانْفِصَالِ، وَالاخْتِلَافِ بِالكُلِّيَّةِ والجُزْئِيَّةِ، وَالاخْتِلَافُ بِالعُدُولِ والتَّحْصِيلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (بَحَيْثُ يَقْتَضِي... إِلَى آخِرِه) يُخْرِجُ الاخْتِلَافَ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ لَكِنْ لَا بِحَيْثُ يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الأُخْرَى نَحْوُ: زَيْدٌ سَاكِتٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِمُتَحرِّكٍ؛ لِأَنَّهُما صَادِقَتَانِ.

وَقَوْلُهُ: (لِذَاتِهِ) يُخْرِجُ الاخْتِلَافَ بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَيْثُ يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الأُخْرَى لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ ذَلِكَ الاخْتِلَافُ نَحْوُ: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ؛ فَإِنَّ الاخْتِلَافَ بَيْنَ هَاتَيْنِ القَضِيَّتَيْنِ إِنَّمَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً، وَالأُخْرَى كَاذِبَةً؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِنَاطِقٍ فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: زَيْدٌ نَاطِقٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّنَاقُضُ بِوَاسِطَةِ التَّقْدِيرِ لَا لِذَاتِهِ.

اختلافهما لا يقتضي صدق إحداهما وكذب الأخرى، بل هما كاذبتان، وكذلك قولنا: بعض الحيوان فرس، وبعض الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان إيجاباً وسلباً ،وليست إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، بل هما صادقتان، بخلاف قولنا: بعض الحيوان فرس ولا شيء من الحيوان بفرس؛ فإن الاختلاف الواقع فيهما يقتضي لذاته وصورته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة.

فإن قلت: إن التناقض كما يجري في القضايا كذلك يجري في المفردات كالإنسان واللاإنسان والحجر واللا حجر مع أن عموم مباحثهم واجب، فلا يصح تخصيصه بالقضايا؛ لكونه منافياً لقاعدتهم.

قلت: المقصود الأصلي ههنا يناقض القضايا؛ لأن الكلام هنا في أحكامها، وأما تناقض المفردات.. فيعرف بالمقايسة إليه مع أن تعميم القواعد إنما يكون بحسب المقاصد والأغراض، ولا غرض لهم يعتد به في التناقض الواقع بين المفردات؛ فلذلك خصَّ.

قَالَ: (وَلَا يَتحقَّقُ ذَلِكَ. . .)

أَقُولُ: القَضِيَّتَانِ اللَّتَانِ بَيْنَهُمَا يَقَعُ التَّنَاقُضُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَا مَخْصُوصَتَيْنِ، أَوْ مَحْصُورَتَيْنِ، أَوْ مُهْمَلَتَيْنِ؛ فَإِنْ كَانَتَا مَخْصُوصَتَيْنِ **فَلَا يَتَحَقَّقُ** التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي ثَمَانِي وَحْدَاتٍ:

الأُولَى: وَحْدَةُ المَوْضُوعِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوِ اخْتَلَفَتَا فِي هَذِهِ الوَحْدَةِ. . لَمْ تَتَنَاقَضَا **نَحْوُ**: زَيْدٌ عَالِمٌ وَعَمْرٌو لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ لِحُصُولِ صِدْقِهِمَا مَعاً وَكَذِبِهِمَا مَعاً.

الثَّانِيَةُ: وَحْدَةُ المَحْمُولِ؛ إِذْ لَوِ اخْتَلَفَتَا فِيهَا. . لَمْ تَتَنَاقَضَا نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِشَاعِرٍ.

الثَّالِثَةُ: وَحْدَةُ الزَّمَانِ؛ إِذْ لَوِ اخْتَلَفَتَا فِيهَا. لَمْ تَتَنَاقَضَا نَحْوُ: زَيْدٌ نَائِمٌ لَيْلاً، زَيْدٌ لَيْسَ بِنَائِمٍ نَهَاراً.

قال: (**فَإِنْ كَانَتَا مَخْصُوصَتَيْنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ... إلخ**) أقول: القضيتان اللتان يقع بينهما التناقض إن كانتا مخصوصتين. . لا يتحقق التناقض بينهما (**إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي ثَمَانِي وُحْدَاتٍ**): **الأولى** ـ أي: الوحدة الأولى ـ وحدة الموضوع؛ أي: اتحاد القضيتين في الموضوع؛ لأنهما ـ أي: القضيتين المخصوصتين ـ لو اختلفتا في هذه الوحدة بأن يكون موضوع إحداهما زيداً مثلاً وموضوع الأخرى عمراً. . لم تتناقضا نحو: زيد قائم وعمرو ليس بقائم؛ لجواز صدقهما معاً، وكذبهما معاً.

والثانية ـ أي: الوحدة الثانية ـ: وحدة المحمول؛ إذ لو اختلفتا فيها؛ أي: في تلك الوحدة بأن يكون محمول إحداهما كاتباً والأخرى شاعراً مثلاً. . لم تتناقضا؛ لجواز صدقهما معاً، وكذبهما معاً نحو: زيد كاتب، وزيد ليس بشاعر.

والثالثة ـ أي: الوحدة الثالثة ـ وحدة الزمان؛ إذ لو اختلفتا فيها؛ أي: في وحدة الزمان بأن يكون زمان إحداهما ليلاً، والأخرى نهاراً. . لم تتناقضا؛ لجواز صدقهما معاً، وكذبهما معاً نحو: زيد نائم ليلاً، وزيد ليس بنائم نهاراً.

والرَّابِعَةُ: وَحْدَةُ المَكَانِ؛ لِأَنَّهُمَا عِنْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِيهَا لَمْ تَتَنَاقَضَا نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ فِي الدَّارِ، زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ فِي السُّوقِ.

وَالخَامِسَةُ: وَحْدَةُ الإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوِ اخْتَلَفَتَا.. لَمْ يَتحقَّقِ التَّنَاقُضُ نَحْوُ: زَيْدٌ أَبٌ لِعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ لِبَكْرٍ.

والسَّادِسَةُ: وَحْدَةُ القُوَّةِ وَالفِعْلِ؛ لأَنَّهُمَا لَوِ اخْتَلَفَتَا فِيهَا بِأَنْ تَكُونَ النِّسْبَةُ فِي إِحْدَاهُمَا بِالقُوَّةِ، وَفِي الأُخْرَى بِالفِعْلِ.. لَمْ تَتَنَاقَضَا نَحْوُ: الخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ؛ أَيْ: بِالقُوَّةِ، الخَمْرُ فِي الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ؛ أَيْ: بِالفِعْلِ.

وَالسَّابِعَةُ: وَحْدَةُ الكُلِّ وَالجُزْءِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوِ اخْتَلَفَتَا فِي الكُلِّ وَالجُزْءِ.. لَمْ يَتحقَّقِ التَّنَاقُضُ نَحْوُ: الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ؛ أَيْ: بَعْضُهُ. الزِّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ؛ أَيْ: كُلِّهِ.

والرابعة ـ أي: الوحدة الرابعة من الوحدات الثمانية ـ: وحدة المكان؛ لأنهما لو اختلفتا في وحدة المكان بأن يكون مكان إحداهما داراً مثلاً والأخرى سوقاً.. لم تناقضا؛ لجواز الصدق والكذب فيهما نحو: زيد قائم في الدار، وزيد ليس بقائم في السوق.

والخامسة: من الوحدات المذكورة: وحدة الإضافة؛ لأنهما إذا اختلفتا فيها؛ أي: في وحدة الإضافة بأن تكون الإضافة في إحداهما لعمرو مثلاً، وفي الأخرى لبكر.. لم تتناقضا؛ لجواز صدق كل واحد منهما وكذب كل منهما نحو: زيد أب لعمرو، وزيد ليس بأب لبكر.

والسادسة: وحدة القوة والفعل؛ لأنهما ـ أي: القضيتين ـ لو اختلفتا فيهما؛ أي: القوة والفعل؛ بأن تكون نسبة المحمول للموضوع في إحداهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل.. لم تتناقضا؛ نحو: الخمر في الدّن مسكر؛ أي: بالقوة يعني: من شأنه الإسكار، الخمر في الدن ليس بمسكر؛ أي: بالفعل لأنهما صادقتان.

والسابعة: وحدة الكل والجزء؛ لأن القضيتين إذا اختلفتا في الكل والجزء؛ بأن يكون الحكم في الموجبة على بعض أجزاء الموضوع، وفي السالبة على كلها.. لم

والثَّامِنَةُ: وَحْدَةُ الشَّرْطِ؛ لِعَدَمِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ القَضِيَّتَيْنِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الشَّرْطِ: كَقَوْلِنَا: الجِسْمُ مُفَرِّقٌ لِلْبَصَرِ؛ أَيْ: بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَبْيَضَ. الجِسْمُ لَيْسَ بِمُفَرِّقٍ لِلْبَصَرِ؛ أَيْ: بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَسْوَدَ.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا.. فَاعْلَمْ أَنَّ القَضِيَّتَيْنِ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً كُلِّيَّةً.. يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الأُخْرَى سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، وَإِذَا كَانَتِ الأُولَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً.. كَانَتِ الأُخْرَى مُوجبَةً جُزْئِيَّةً، فَنَقِيضُ المُوجِبَةِ الكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِيَ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ.

وَنَقِيضُ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ إِنَّما هِيَ المُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ؛ كَقَوْلِنَا: لَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوانٍ، وَبَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوانٌ.

تتناقضا، نحو: الزنجي ـ أي: الحبشي ـ أسود؛ أي: بعض أجزائه؛ من الرأس، والوجه، واليد، والرجل، وغير ذلك، الزنجي ليس بأسود؛ أي: كل أجزائه، بل بعض أجزائه أبيض نحو: الظفر واللسان وغيرهما؛ لكونهما صادقتين.

واعلم: أن الكل قد يكون لإحاطة الأفراد، وقد يكون لإحاطة الأجزاء، فإذا دخلت على النكرة.. يكون لإحاطة الأفراد؛ ولهذا لم يجز أن يقال: أكلت كل رغيف؛ أي: كل واحد من أفراده، وإذا دخلت على المعرفة.. يكون لإحاطة الأجزاء؛ ولهذا جاز أن يقال: أكلت كل الرغيف؛ أي: أجزاء رغيف واحد، والمراد من الكل في قوله: (الزِّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ) أي: كله؛ لإحاطة الأجزاء؛ لكونه داخلاً على المعرفة.

والوحدة الثامنة من الوحدات الثمانية: وحدة الشرط؛ لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط بأن يكون ثبوت المحمول للموضوع في إحدى القضيتين بشرط اتصاف الموضوع بوصف معين وسلبه عنه في الأخرى بشرط الاتصاف بوصف معين آخر؛ كقولنا: الجسم مفرق للبصر؛ أي: مزيل عن العين رؤيتها بشرط كونه أبيض، الجسم ليس بمفرق للبصر؛ أي: بشرط كونه أسود؛ لأنهما صادقتان معاً.

وَلِمِّيَّةٌ: هَذَا سَيَأْتِي فِي المَحْصُورَاتِ، وَالحَقُّ: أَنَّ إِيرَادَ المُصْ هَذَا رَأْي.

قَوْلُهُ (وَنَقِيضُ المُوجِبَةِ الكُلِّيَّةِ. . .) إِلَى آخِرِه ـ هَهُنَا لَيْسَ فِي مَوْضِعِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضِعُهُ بَعْدَ تَحَقُّقِ المَحْصُورَاتِ.

قَالَ: (المَحْصُورَاتُ. . .) أَقُولُ: إِنْ كَانَتْ القَضِيَّتَانِ المُتَنَاقِضَتَانِ مَحْصُورَتَيْنِ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الكَمِّيَّةِ؛ أَيْ: فِي الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ

قال: (**وَلِمِّيَّةٌ: هَذَا**) أقول: أي: علية كون نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية دون السالبة الكلية، وكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية سيأتي في المحصورات.

قال: (**وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضِعُهُ بَعْدَ تَحَقُّقِ المَحْصُورَاتِ. . .آه**) أقول: أي: موضع إيراد هذا القول بعد تحقيق شرط التناقض في المحصورات، وفيه نظر؛ لأن الكلام واقع موقعه؛ لأن مقصود المصنف من قوله: (وَنَقِيضُ المُوجِبَةِ الكُلِّيَّةِ) دفعُ وهم من يتوهم من تعداد الوحدات المشتركة بين المخصوصات والمحصورات والمهملات: أنَّ نقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية، ونقيضَ الموجبة الجزئية السالبة الجزئية، لا بيان التناقض بين المحصورات حتى يكون موضعه بعد تحقيق المحصورات؛ لأنه لما قال المصنف: (ولَا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع) يتوهم المتوهم أنه لا تناقض بين الكلية والجزئية بل نقيض الكلية الكلية، ونقيض الجزئية الجزئية؛ لأن اتحاد الموضوع شرط في التناقض، ولا اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية؛ لأن موضوع الكلية جميع الأفراد، وموضوع الجزئية بعض الأفراد، فلا يكونان متحدين، فأزال المصنف ذلك الوهم بقوله: (وَنَقِيضُ المُوجِبَةِ الكُلِّيَّةِ. . . إلخ) يعني: أن المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع، وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد أفراد الموضوع بالكلية والجزئية؛ كما سيأتي.

قال: (**إِنْ كَانَتْ القَضِيَّتَانِ المُتَنَاقِضَتَانِ**) أقول: لما فرغ من تحقيق شروط التناقض المشتركة بين القضايا. . أراد أن يبين الشرط المخصوص بالمحصورات فقال: إن

بِأَنْ يَكُونَ إِحْدَاهُمَا كُلِّيَّةً وَالأُخْرَى جُزْئِيَّةً، وَهَذَا إِنَّما يَكُونُ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الوَحْدَاتِ المَذْكُورَةِ. فَلَوْ قَيَّدَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (فِي الكَمِّيَّةِ) بِقَوْلِنَا: أَيْضاً. . لَكَانَ أَوْلَى؛ لِيَكُونَ إِشَارَةً إِلَيْهِ؛ أَعْنِي: إِلَى اتِّفَاقِهِمَا فِي الوُحْدَاتِ المَذْكُورَةِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّنَاقُضُ فِي المَحْصُورَتَيْنِ إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الكُلِّيَّةِ وَالجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ الكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ؛ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَلَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، وَالجُزْئِيَّتَيْنِ قدْ تَصْدُقَانِ؛ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الإِنْسَانِ كَاتِبٌ،

كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما؛ أي: بعد اختلاف القضيتين المحصورتين المتناقضتين في الكمية؛ أي: في الكلية والجزئية بأن تكون إحدى القضيتين المحصورتين المتناقضتين كليةً، والأخرى جزئيةً، وهذا الشرط ـ أي: الاختلاف في الكمية ـ إنما يكون شرطاً بعد اتفاقهما؛ أي: بعد اتفاق تلك القضيتين المتناقضتين في الوحدات الثمانية المشتركة المذكورة قبل.

قال: (**فَلَوْ قَيَّدَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فِي الكَمِّيَّةِ» بِقَوْلِنَا أَيْضاً**) أقول: يعني لو قيد المصنف قوله: (والمحصورات لا يتحقق التناقض بينها إلا بعد اختلافهما في الكمية بقولنا: أيضاً) أي: بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة. . لكان أولى؛ ليكون أيضاً إشارة إليه؛ أي: إلى اتفاق المحصورتين المتناقضتين في الوحدات المذكورة أقول: لا حاجة إلى قيد أيضاً؛ ليكون إشارة إلى اتفاق المحصورتين المتناقضتين في الوحدات؛ لأن اتفاقهما في الوحدات الثمانية يعلم من قوله قبل ذلك: (ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع) لأن الضمير في قوله: (إلا بعد اتفاقهما) عائدٌ إلى القضيتين المذكورتين في تعريف التناقض، والقضيتان المذكورتان في تعريفه أعم من أن تكونا محصورتين أو مخصوصتين أو مهملتين؛ فلا حاجة إلى ذكر أيضاً.

قال: (**لِأَنّ الكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ**) أقول: وإنما قال: بلفظ (قد) المفيدة لجزئية الحكم؛ لأن الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقاً وكذباً؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحيوان، وكقولنا: بعض الإنسان ناطق، وبعض الإنسان ليس بناطق.

وَبَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، فَنَقِيضُ الجُزْئِيَّةِ الكُلِّيَّةُ لَا الجُزْئِيَّةُ، وَبِالعَكْسِ؛ أَعْنِي: نَقِيضُ الكُلِّيَّةِ الجُزْئِيَّةُ لَا الكُلِّيَّةُ.

وَإِنْ كَانَتِ القَضِيَّتَانِ مُهْمَلَتَيْنِ.. فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ المَحْصُورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ المُهْمَلَاتِ مِنَ المَحْصُورَاتِ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّها فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّاتِ.

فإن قلت: صدق الجزئيتين المذكورتين في الشرح إنما هو لعدم اتحاد الموضوع وهو شرط في التناقض؛ فإن بعض المحكوم عليه بالكتابة غير بعض المحكوم عليه بسلب الكتابة.

قلت: المراد بالموضوع الموضوع المذكور في القضية لا ذات الموضوع، وفي المثال المذكور الموضوع متحد وهو بعض الإنسان، وإلا ـ أي: وإن لم يكن المراد بالموضوع الموضوع في الذكر بل ذات الموضوع ـ لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض؛ لأن ذات الموضوع في الكلية جميع الأفراد، وفي الجزئية بعضها، وهما ليسا بمتحدين، بل هما مختلفان، ويجوز أن يكون الحكم بالإيجاب والسلب ثابتاً لمجموع الأفراد من حيث هو مجموع في الكلية، ولا يكون ثابتاً لبعضها من حيث هو بعض الجزئية.

واعلم: أن نقيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الكيف ـ أي: في الإيجاب والسلب ـ الموافقة لها في الجنس ـ أي: الاتصال والانفصال ـ وفي النوع؛ أي: في اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة والاتفاق فيهما؛ أي: في المتصلة والمنفصلة، وبالعكس؛ أي: نقيض الشرطية الجزئية: الشرطية الكلية المخالفةُ لها في الكيف، الموافقةُ في الجنس، فنقيض اللزومية الموجبة الكلية: السالبة الجزئية، ونقيض العنادية الموجبة الكلية: العنادية السالبة الجزئية، ونقيض الاتفاقية الموجبة الكلية الاتفاقية السالبة الجزئية، وبالعكس فيهما، وإذا قلنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.. كان نقيضه: ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإذا قلنا: دائماً، إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً.. فنقيضه: ليس دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، وإذا قلنا: كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق.. كان نقيضه: ليس كلما كان الإنسان ناطقاً.. فالحمار ناهق، وعلى هذا القياس.

قَالَ: (العَكْسُ. . . آه) أَقُولُ: مِنْ تِلْكَ الاِصْطِلَاحَاتِ المَنْطِقِيَّةِ المَذْكُورَةِ العَكْسُ، وَهُوَ: عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يُصَيَّرَ المَوْضُوعُ فِي القَضِيَّةِ مَحْمُولاً، وَالمَحْمُولُ مَوْضُوعاً مَعَ بَقَاءِ الكَيْفِ؛ أَيْ: السَّلْبِ والإيجَابِ، أَيْ: إِنْ كَانَ الأَصْلُ مُوجِباً. . كَانَ العَكْسُ أَيْضاً كَذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الأَصْلُ سَالِباً. . كَانَ العَكْسُ أَيْضاً كَذَلِكَ، وَمَعَ بَقَاءِ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ؛ أَيْ: وَإِنْ كَانَ الأَصْلُ صَادِقاً بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ. . كَانَ العَكْسُ أَيْضاً كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ كَاذِباً. . . كَانَ العَكْسُ كَذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْكِسَ قَوْلَنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ. . جَعَلْنَا الجُزْءَ الأَوَّلَ ثَانِياً، وَالثَّانِي أَوَّلاً قُلْنَا: بَعْضُ الحَيَوانِ إِنْسَانٌ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْكِسَ قَوْلَنَا: لَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ. . قُلْنَا: لَا شَيءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ. وَلَوْ قَالَ المُصَنِّفُ: (العَكْسُ: هُوَ جَعْلُ الجُزْءِ الأَوَّلِ مِنَ القَضِيَّةِ ثَانِياً وَالجُزْءِ الثَّانِي أَوَّلاً). . لَكَانَ أَصْوَبَ؛ لِأَنَّ مَا هُو المَوْضُوعُ لَا يُصَيَّرُ مَحْمُولاً أَصْلاً، وَمَا هُوَ المَحْمُولُ لَا يُصَيَّرُ مَوْضُوعاً أَصْلاً، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا

قال: (**وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يُصَيَّرُ المَوْضُوعُ**) أقول: هذا شروع في بيان العكس المستوي للقضية، وهو ـ أي: العكس المستوي ـ: عبارة عن أن يُصَيّرَ الموضوع ـ بتشديد الياء على صيغة المجهول ـ أي: أن يجعل الموضوع في القضية محمولاً، والمحمول موضوعاً مع بقاء الكيف، وإنما قلنا: بتشديد الياء؛ لأن العكس المستوي يطلق على معنيين: أحدهما: المعنى المصدري وهو جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً، وثانيهما: القضية الحاصلة بعد الجعل المذكور، فلو لم يشدد. . لصار له معنى ثالثاً، وهو التبدل.

قال: (**أَيْ: وَإِنْ كَانَ الأَصْلُ صَادِقاً بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ. . . إلخ**) أقول: سواء كان صدقه بحسب نفس الأمر، أو بحسب غرض الغارض كان العكس أيضاً، أي: كالأصل كذلك؛ أي: يكون العكس صادقاً بحسبهما.

قال: (**لِأَنَّ مَا هُو المَوْضُوعُ لَا يُصَيَّرُ مَحْمُولاً**) أقول: فإنك قد عرفت أن المراد من الموضوع الذاتي؛ أي: الأفراد، ومن المحمول الوصف؛ أي: المفهوم.

ذَلِكَ لَكِن يَخْرُجُ عَنِ التَّعْرِيفِ المَذْكُورِ عَكْسُ الشَّرْطِيَّاتِ، وَإِنَّما اعْتُبِرَ بَقَاءُ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُم تَتَبَّعُوا القَضَايَا وَلَمْ يَجِدُوهَا فِي الأَكْثَرِ بَعْدَ الجَعْلِ المَذْكُورِ صَادِقَةً لَازِمَةً لِلأَصْلِ إِلّا مُوَافِقَةً لَهَا فِي السَّلْبِ وَالإِيجَابِ، وَإِنَّما اعْتُبِرَ بَقَاءُ الصِّدْقِ؛ لِأَنَّ العَكْسَ لازِمَةٌ لِلْقَضِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ؛ إِذْ لَوْ فُرِضَ صِدْقُهَا . . يَلْزَمُ صِدْقُ العَكْسِ، وَإِلّا . . يَلْزَمُ صِدْقُ المَلْزُومِ بِدُونِ صِدْقِ اللّازِمِ، وَصِدْقُ المَلْزُومِ دُونَ صِدْقِ اللّازِمِ مُسْتَحِيلٌ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ بَقَاءُ الكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ المَلْزُومِ كَذِبُ اللّازِمِ؛ فَإِنَّ قَوْلَنَا: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ؛ كَاذِبٌ مَعَ صِدْقِ عَكْسِهِ الّذِي هُوَ قَوْلُنَا: بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوانٌ،

فإذا قلت: كل إنسان حيوان. . يكون المراد من الإنسان الذي هو الموضوع الأفراد المتكثرة، ومن الحيوان الذي هو المحمول المفهوم؛ أعني: الجسمَ النامي الحساس المتحرك بالإرادة، ومن البدهي أنّا إذا عكسنا تلك القضية وقلنا: بعض الحيوان إنسان. . لا يصير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعاً، ولا الموضوع الذي هو ذات الإنسان محمولاً.

وجوابه: أن الموضوع والمحمول يطلقان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول في الحقيقة، وتارة أخرى على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول في الذكر، والمصنف أراد الثاني بقرينة المقام، مع أن المتبادر هو الثاني، وقول الشارح: (ولئن سلمنا ذلك. . .) إلخ إشارةً إلى ذلك الجواب.

قال: (**وَإِنَّما اعْتُبِرَ بَقَاءُ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ**) أقول: اعتبر في العكس المستوي بقاء السلب والإيجاب؛ لأن المنطقيين تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر ـ أي: في أكثر القضايا ـ بعد الجعل المذكر وهو ـ أي: الجعل المذكر ـ جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً صادقةً لازمةً وهي العكس إلا موافقة لها؛ أي: الأصل والرجوع باعتبار القضايا في الإيجاب والسلب، وإنما قال: (في الأكثر) ولم يقل: (في الكل)؛ لأنه المناسب للتتبع.

فَعَلَى هَذَا: قَوْلُ المُصَنِّفُ: (والتّكْذِيبُ) لَا يَكُونُ إِلّا خَطأً.

قَالَ: (وَالمُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً...) أقول: القَضِيَّةُ الكُلِّيَّةُ الَّتِي تَكُونُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً لَا يَلْزَمُ أَنْ تَنْعَكِسَ كُلِّيَّةً بَلْ يَلْزَمُ أَنْ تَنْعَكِسَ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، أَمَّا عَدَمُ انْعِكَاسِهَا كُلِّيَّةً: فَلِئَلّا تَنْتَقِضَ بِمَادَّةٍ يَكُونُ المَحْمُولُ فِيهَا أَعَمَّ مِنَ المَوْضُوعِ، وَعِنْدَ الانْعِكَاسِ يَلْزَمُ صِدْقُ الأَخَصِّ عَلَى كُلِّ الأَعَمِّ وَهُوَ مُحَالٌ، مَثَلاً: يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، وَلَا يَصْدُقُ كُلُّ حَيَوانٍ إِنْسَانٌ وَإِلّا يَلْزَمُ أَنْ يَصْدُقَ الإِنْسَانُ الّذِي هُوَ الأَخَصُّ عَلَى كُلِّ الحَيَوانِ الّذِي هُوَ الأَعَمُّ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمّا انْعِكَاسُهَا جُزْئِيَّةً: (فَلِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئاً مُعَيَّناً مَوْصُوفاً بِالإِنْسَانِ وَالحَيَوانِ، وَهُو ذَاتُ الإِنْسَانِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَاناً، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي تَعْلِيلِ انْعِكَاسِهَا جُزْئِيَّةً) (وَالأَوْلَى فِيهِ أَنْ يُقَالَ: إِذَا صَدَقَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ... لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ: بَعْضُ الحَيوانِ إِنْسَانٌ، وَإِلّا

قال: (**فَعَلَى هَذَا: قَوْلُ المُصَنِّفِ... إلخ**) أقول: إسناد الخطأ إلى المصنف خطأ؛ لأن الخطأ ما لا يتنبه صاحبه له أصلاً، أو يتنبه لكن بعد تكلف ومشقة، وكيف يقع الخطأ من ذلك الفاضل مع كونه وحيداً في عصره؟ بل الصواب أن يقال: فعلى هذا: لا تكون هذه العبارة وهي التكذيب بحاله ـ إلا سهواً من قلم الناسخ.

قال: (**فَلِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئاً مَعَيَّناً مَوْصُوفاً... إلخ**) أقول: يعني: إذا قلنا: هذه الموجبة الكلية نجد شيئاً موصوفاً بالإنسان والحيوان وهو ـ أي: الشيء الموصوف بهما ـ ذات الإنسان؛ أي: أفراده، ويكون بعض الحيوان إنساناً؛ لأنا إذا وجدنا ذاتاً موصوفة بصفتين.. فلنا أن نجعل تلك الذات الموصوفة بأحد الوصفين موضوعاً، ونجعل الوصف الأخير محمولاً عليها.

قال: (**وَالأَوْلَى فِيهِ أَنْ يُقَالَ... آه**) أقول: أي: الدليل الأول في انعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية أن يقال: إذا صدق كل إنسان حيوان.. لزم من صدقه أن

يَصْدُقُ نَقِيضُهُ وَهُوَ لَا شَيْءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإِنْسَانٍ، فَيَلْزَمُ المُنَافَاةُ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالحَيَوانِ فَيَصْدُقُ: لَيْسَ بَعْضُ الإِنْسَانِ بِحَيَوانٍ، وَقَدْ كَانَ الأَصْلُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، وَهَذَا خُلْفٌ، أَوْ نَضُمُّ ذَلِكَ النَّقِيضَ إِلى الأَصْلِ؛ لِيَنْتُجَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ

يصدق بعض الحيوان إنسان، وإلا ـ أي: وإن لم يصدق هذه الجزئية ـ. وجب أن يصدق نقيضها وهي: لا شيء من الحيوان بإنسان، وإلا ـ أي: وإن لم يصدق هذا وذاك ـ. يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال، فيلزم من صدق هذه السالبة ـ وهي نقيض العكس ـ المنافاة الكلية بين الإنسان والحيوان، فيصدق: ليس بعض الإنسان بحيوان؛ لأن الإنسان لما كان مسلوباً عن جميع الحيوان... وجب أن يسلب الحيوان عن بعض الإنسان، وقد كان أصل العكس: كل إنسان حيوان، وهو نقيض ليس بعض الإنسان بحيوان، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو محال فيكون: هذا ـ أي: قولنا: ليس بعض الإنسان بحيوان ـ خُلفاً؛ أي: باطلاً؛ لأن الأصل صادق بحسب الغرض، فانتفي المنافاة بين الإنسان والحيوان، ومن انتفاء المنافاة بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا: لا شيء من الحيوان بإنسان، ومن انتفاء صدقه يلزم صدق قولنا: بعض الحيوان إنسان وهو المطلوب.

قال: (**أَوْ نَضُمُّ ذَلِكَ النَّقِيضَ**... آه) أقول: هذا دليل ثالث لانعكاس الموجبة الكلية موجبةً جزئية، وتحقيق هذا الدليل أن يقال: إذا صدق: كل إنسان حيوان.. لزم أن يصدق: بعض الحيوان إنسان، وإلا.. لصدق نقيضه وهو: لا شيء من الحيوان بإنسان، ونضم ذاك النقيض إلى الأصل؛ بأن جعلنا الأصل صغرى؛ لكون إيجاب الصغرى شرطاً في الشكل الأول، والنقيضَ كبرى، لكونه كليّاً، ينتج من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه، وهو ـ أي: سلب الشيء عن نفسه ـ محال إذا كان الشيء موجوداً، وأما إذا كان معدوماً.. فلا، وههنا موجود؛ لكون القضية موجبة هكذا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان ينتج من الشكل الأول: لا شيء من الإنسان بإنسان، وهو محال؛ لأن ما هو إنسان فهو إنسان دائماً، وهذا المحال ليس

نَفْسِهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، هَكَذَا نَقُولُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، وَلَا شَيءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإِنْسَانٍ، يَنْتُجُ مِنَ الشَّكْلِ الأَوَّلِ: لَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِإِنْسَانٍ، وَهُوَ مُحَالٌ.

قَالَ: (وَالمُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ. . .) أقول: القَضِيَّةُ المُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ أَيْضاً تَنْعَكِسُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً كَمَا أَنَّ المُوجِبَةَ الكُلِّيَّةَ تَنْعَكِسُ إِلَيْهَا، وَالحُجَّةُ هَهُنَا كَالحُجَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِيهَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ: بَعْضُ الحَيَوانِ إِنْسَانٌ. . يَلْزَمُ أَنْ يَصْدُق بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوانٌ؛ لِأَنَّا نَجِدُ هَهُنَا شَيْئاً مُعَيَّناً مَوْصُوفاً بِالحَيَوانِ وَالإِنْسَانِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَواناً، أَوْ نَقُولُ: عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ قَوْلِنَا: بَعْضُ الحَيَوانِ إِنْسَانٌ. . يَلْزَمُ أَنْ يَصْدُقَ: بَعْضُ الإِنْسَانِ حَيَوانٌ، وَإِلّا . . لَصَدقَ نَقِيضُهُ وَهُوَ: لَا شَيءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإِنْسَانٍ، وَقَدْ كَانَ الأَصْلُ: بَعْضُ الحَيَوانِ إِنْسَانٌ، وَهَذَا خُلْفٌ، فَيَلْزَمُ بُطْلَانُ المَلْزُومِ، أَوْ نَضُمُّ هَذَا اللّازِمَ إِلَى الأَصْلِ حَتّى يَلْزَمَ سَلْبُ الشَّيءِ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ.

يلزم من صورة القياس؛ لكونها صحيحةً؛ لوجود شرط الشكل الأول ـ وهو إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ـ بل من المادة، وليس من الصغرى؛ لكونها صادقةً بحسب الغرض، فتعين أنه من الكبرى، فتكون الكبرى كاذبة؛ لكونها مستلزمة للمحال، ونقيضها صادق وهو المطلوب.

قال: (**وَيَلْزَمُ مِنْهُ: وَلَا شَيءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإِنْسَانٍ**) أقول: أي: يلزم من صدق نقيض العكس وهو قولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان صدقُ قولنا: لا شيء من الحيوان بإنسان؛ لكون السالبة الكلية منعكساً كنفسها، وهذا العكس منافٍ للأصل، فيكون العكس كاذباً؛ لامتناع اجتماع المتنافيين، وكذبه يستلزم كذب قولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان؛ لأن كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم، وكذب الملزوم يستلزم صدق نقيضه؛ لاستحالة ارتفاع النقيضين، وهو عكس الأصل، فثبت المطلوب.

قال: (**أَوْ نَضُمُّ هَذَا اللَّازِمَ**) أقول: أي: نضم عكس نقيض العكس إلى الأصل حتى يلزم من الشكل الثاني سلبُ الشيء عن نفسه، هكذا نقول: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان ينتج من الشكل الثاني: بعض الحيوان ليس بحيوان، وهو

قَالَ: (والسَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ. . .) أَقُولُ: السَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ يَلْزَمُ أَنْ تَنْعَكِسَ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَذَلِكَ؛ أَي: انْعِكَاسُها إِلى السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَدَقَ: لَا شَيءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ. . يَلْزَمُ أَنْ يَصْدُقَ: لَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَإِلّا . . لَصَدَقَ نَقِيضُهُ وَهُوَ: بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ، وَيَنْعَكِسُ إِلى قَوْلِنَا: بَعْضُ الحَجَرِ إِنْسَانٌ، وَقَدْ كَانَ الأَصْلُ: لَا شَيءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ، وَهَذَا خُلْفٌ، أَوْ نُضُمُّ هَذَا النَّقِيضَ وَهُوَ: بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ إِلَى الأَصْلِ؛ لِيَنْتُجَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ هَكَذَا نَقُولُ: بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ، وَلَا شَيءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ يَنْتُجُ مِنَ الشَّكْلِ الأَوَّلِ: بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ؛ لِصِدْقِ قَوْلِنَا: كُلُّ مَا هُوَ إِنْسَانٌ إِنْسَانٌ دَائِماً بِالضَّرُورَةِ.

محال، وهذا المحال؛ إما أن يلزم من صورة القياس، أو مادته، وليس من الصورة؛ لكونها صحيحة؛ لوجود شرط الشكل الثاني، وهو اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، وكلية الكبرى فتعين أنه من المادة، وعلى تقدير لزومه من المادة؛ إما أن يلزم من الصغرى، أو من الكبرى، والأول باطل؛ لكون الصغرى صادقة بحسب الغرض، فتعين أنه من الكبرى، فتكون الكبرى كاذبة، وكذبها يستلزم كذب ملزومها؛ لأن كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم، وكذب الملزوم يستلزم صدق نقيضه؛ لامتناع ارتفاع النقيضين وهو المطلوب، ويمكن أن يقال ههنا: أو يضم هذا النقيض إلى الأصل حتى يلزم من الشكل الأول سلبُ الشيء عن نفسه هكذا: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحيوان ينتج من الشكل الأول: بعض الحيوان ليس بحيوان، وهو محال.

قال: (**أَوْ نُضُمُّ هَذَا النَّقِيضَ وَهُوَ: بَعْضُ الإِنْسَانِ حَجَرٌ**. . آه) أقول: أي: يضم هذه الموجبة الجزئية وهي نقيض عكس الأصل إلى الأصل؛ بأن تجعل تلك الموجبة الجزئية صغرى؛ لكون إيجاب الصغرى شرطاً في الشكل الأول، والأصل وهو السالبة الكلية كبرى؛ لكون كلية الكبرى شرطاً فيه ينتج من الشكل الأول سلبُ الشيء عن نفسه، وهو محال كما صوّره الشارح.

قَالَ: (والسَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ. . .) أَقُولُ: السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَنْعَكِسَ لُزُوماً، وَإِلّا . . لَانْتَقَضَ بِمَادَّةٍ يَكُونُ المَوْضُوعُ فِيهَا أَعَمَّ مِنَ المَحْمُولِ، فَيَصْدُقُ سَلْبُ الأَخَصِّ مِنْ بَعْضِ الأَعَمِّ، وَلَا يَصْدُقُ سَلْبُ الأَعَمِّ مِنْ بَعْضِ الأَخَصِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَخَصٍّ يَسْتَلْزِمُ أَعَمَّهُ؛ فَإِنَّ قَوْلَنَا مَثَلاً: بَعْضُ الحَيَوانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ كَالفَرَسِ وَغَيْرِهِ يَصْدُقُ، وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ وَهُوَ: بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ؛ لِصِدْقِ نَقِيضِهِ وَهُوَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، وَإِلّا . . يُوجَدُ الكُلُّ بِدُونِ الجُزْءِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: (لُزُوماً) لِأَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ العَكْسُ فِي بَعْضِ المَوَادِّ، مَثَلاً: يَصْدُقُ: بَعْضُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَيَصْدُقُ عَكْسُهُ أَيْضاً: وَهُوَ بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ.

قال: (**وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: لُزُوماً لِأَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ العَكْسُ**) أقول: وإنما قيد المصنف قوله: (السالبة الجزئية لا عكس لها) بقوله: (لزوماً)؛ لأنه قد يصدق العكس في بعض مواد السالبة الجزئية، وهو الذي يكون بين الموضوع والمحمول تباينٌ كلي، أو عموم من وجه، مثلاً: يصدق: بعض الإنسان ليس بحجر، ويصدق عكسه أيضاً: وهو بعض الحجر ليس بإنسان، هذا مثال لتباين الكلي، وأما مثال العموم من وجه. . فكقولنا: بعض الحيوان ليس بأبيض وهو صادق، ويصدق عكسه أيضاً وهو قولنا: بعض الأبيض ليس بحيوان، وأما إذا كان بين الموضوع والمحمول عمومٌ مطلق. . فيصدق السالبة الجزئية بسلب الأخص عن بعض الأعم، ولا يصدق عكسه، وهو سلب الأعم عن بعض الأخص، وإلا . . يوجد الأخص بدون الأعم، وهو محال؛ لانتفاء العمومية والخصوصية المطلقتين.

واعلم: أن الشرطية المتصلة إن كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو موجبة جزئية. . تنعكس بالعكس المستوي موجبة جزئية، وإن كانت سالبة كلية. . تنعكس سالبة كلية بالعكس المستوي؛ أما انعكاس الموجبتين جزئية: فلأنه إذا صدق: كلما كان، أو قد يكون إذا كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً. . وجب أن يصدق: قد يكون

قَالَ: (القِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ. . . آه) أَقُولُ:

المَطْلَبُ الأَعْلَى وَالمَقْصِدُ الأَقْصَى مِنَ الاصْطِلَاحَاتِ المَنْطِقِيَّةِ المَذْكُورَةِ القِيَاسُ، وَرَسَمُوهُ بِأَنَّهُ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُلِّمَتْ. . لَزِمَ عَنْهَا؛ أَي: عَنْ

إذا كان هذا الشيء حيواناً كان إنساناً، وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: ليس ألبتة إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً، ونضمه إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا: قد يكون إذا كان الشيء إنساناً كان حيواناً، وليس ألبتة إذا كان الشيء حيواناً. كان إنساناً، ينتج من الشكلِ الأول: قد لا يكون إذا كان الشيء إنساناً. كان إنساناً، وهو محال؛ ضرورة صدق قولنا: كلما كان الشيء إنساناً. . كان إنساناً.

وأما انعكاس السالبة الكلية سالبةً كلية: فلأنه إذا صدق قولنا: ليس ألبتة إذا كان الشيء إنساناً كان فرساً. . وجب أن يصدق قولنا: ليس ألبتة إذا كان الشيء فرساً. . كان إنساناً، وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: قد يكون إذا كان الشيء فرساً. . كان إنساناً وهو مع الأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا: إذا كان الشيء فرساً. . كان إنساناً، وليس ألبتة إذا كان الشيء إنساناً. . كان فرساً ينتج من الشكل الأول: قد لا يكون إذا كان الشيء فرساً. . كان فرساً وهو محال.

وأما السالبة الجزئية: فلا تنعكس؛ لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان مع كذب قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا إنساناً. . فهو حيوان؛ لأنه كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً هذا إذا كانت الشرطية متصلة لزومية، وأما إذا كانت منفصلة، أو متصلة اتفاقية. . فلا يعتبر انعكاسها؛ لعدم فائدته.

هذا بحسب الإجمال، وإذا أردت أن تعرف العكس المستوي للشرطية بكماله وعكسَ النقيض للحمليات والشرطيات. . فارجع إلى المطولات.

قال: (**المَطْلَبُ الأَعْلَى وَالمَقْصِدُ الأَقْصَى مِنَ الاصْطِلَاحَاتِ المَنْطِقِيَّةِ المَذْكُورَةِ** . . .) أقول: بيان ذلك ـ أي: كون القياس المطلبَ الأعلى ـ أن المقاصد من العلوم المدونة مسائلها التي تكون إدراكاتها تصديقات فالمقصود الأصلي من العلوم المدونة هو الإدراكات التصديقية، لا التصورية، وأما الإدراكات التصورية. . فإنما تطلب فيها؛ أي: في العلوم المدونة لكون تلك التصورات وسائل تلك التصديقات، والسر

تِلْكَ الأَقْوَالِ لِذَاتِهَا أَقْوَالٌ أُخَرُ؛ كَقَوْلِنَا: العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ؛ فَإِنَّهُ قِيَاسٌ مُرَكَّبٌ مِنْ قَوْلَيْنِ إِذَا سُلِّما. لَزِمَ عَنْهُمَا لِذَاتِهِمَا قَوْلٌ آخَرُ وَهُوَ: العَالَمُ حَادِثٌ، وَالمُرَادُ مِنَ القَوْلِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولاً أَوْ مَلْفُوظاً، وَالمُرَادُ مِنَ الأَقْوَالِ: مَا فَوْقَ قَوْلٍ وَاحِدٍ عِنْدَهُم؛ لِيَتَنَاوَلَ القِيَاسَ المُؤَلَّفَ مِن قَوْلَيْنِ، وَالقِيَاسَ المُؤَلَّفَ مِنْ أَقْوَالٍ فَوْقَ اثْنَيْنِ، فَالقَوْلُ الوَاحِدُ لَا يُسَمَّى قِيَاساً وَإِنْ لَزِمَ عَنْهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ كَعَكْسِهِ المُسْتَوِي وَعَكْسِ نَقِيضِهِ.

في ذلك ـ أي: في كون المقصود من العلوم المدونة الإدراكات التصديقية، وأما الإدراكات التصورية. فإنما تطلب لكونها وسائل إلى التصديقات ـ هو أن التصديقات الكاملة هي التي وصلت إلى مرتبة اليقين، وهذه يمكن أن تحصل بسبب الأفكار الصحيحة في المبادئ القطعية، فصارت تلك التصديقات الواصلة إلى مرتبة اليقين مطلوبة في العلوم الحقيقية، وهي التي لا تتبدل بتبدل الأذهان، والكامل من التصورات ما وصل إلى كنه حقيقة الشيء، وذلك الوصول متعذر، فلم يطلب التصورات في العلوم إلا أن تكون وسائل إلى التصديقات المطلوبة فيها؛ أي: في العلوم الحقيقية؛ فلذلك صار القياس مطلباً أعلى بالنسبة إلى سائر الاصطلاحات.

قال: (**وَالمُرَادُ مِنَ القَوْلِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ.. آه**) أقول: اعلم أن القياس قسمان: معقول، وملفوظ؛ أما القياس المعقول: فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة، وأما القياس الملفوظ: فهو الذي يتركب من القضايا الملفوظة، والأول منهما: هو القياس حقيقة، والثاني منهما: هو القياس مجازاً، وإنما سمي قياساً؛ لدلالته على القياس المعقول، والتعريف المذكور للقياس يمكن أن يُجعل تعريفاً لكل واحد منهما، فإن جعل تعريفاً للقياس المعقول.. يراد بالقول والأقوال الأمورُ المعقولة، وإن جعل تعريفاً للقياس الملفوظ.. يراد منهما الأمورُ الملفوظةُ.

قال: (**وَالمُرَادُ مِنَ الأَقْوَالِ مَا فَوْقَ قَوْلٍ وَاحِدٍ**) أقول: المراد من الأقوال: القضايا التي ركبت الدلائل منها سواء كانت معقولة أو ملفوظة، وهي ـ أي: الأقوال ـ جمع

وَقَوْلُهُ: (مَتى سُلِّمَتْ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنّ تِلْكَ الأَقْوَالَ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُسَلَّمَةً فِي نَفْسِهَا، بَلْ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ سُلِّمَتْ. . لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ؛ لِيَدْخُلَ فِي تَعْرِيفِ القِيَاسِ الّذِي مُقَدِّمَاتُهُ صَادِقَةٌ والّذِي مُقَدِّمَاتُه كَاذِبَةٌ كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ وَكُلُّ جَمَادٍ حِمَارٌ؛ فَإِنّ هَذِينِ القَوْلَيْنِ وَإِنْ كَذَبا فِي نَفْسِهِما إِلّا أَنَّهُمَا بِحَيْثُ لَوْ سُلِّمَتَا. . لَزِمَ عَنْهُما أَنْ يَكُونَ كُلُّ إِنْسَانٍ حِمَاراً، وَقَوْلُهُ: (لَزِمَ عَنْهَا) يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ سُلِّمَتْ مُقَدِّمَاتُهُمَا لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَلْزَمَ عَنْهُمَا

ذكر في التعريف، وكل جمع يذكر في التعريفات في هذا الفن يراد به ما فوق الواحد؛ فالأقوال يراد بها ما فوق الواحد؛ ليتناول التعريف القياسَ المؤلف من قولين، والقياسَ المؤلف من الأقوال؛ فالقول الواحد؛ أي: القضية الواحدة لا تسمى قياساً وإن لزم عنه لذاته قول آخر كالعكس المستوي اللازم للقضية الواحدة لذاتها؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، بعض الحيوان إنسان؛ فإن قولنا: بعض الحيوان إنسان لازمُ قولِنا: كل إنسان حيوان لذاته، وكعكس النقيض اللازم لذاتها؛ كقولنا: كل إنسان حيوان فإنه ينعكس بعكس النقيض إلى: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان.

قال: (**يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الاسْتِقْرَاءِ**) أقول: الاستقراء: هو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في أكثر جزئيات ذلك الكلي؛ كقولنا: كل حيوان يحرك فَكَّهُ الأسفلَ عند المضغ؛ فالحيوان: كلي حكم عليه بثبوت تحرك الفك الأسفل عند المضغ، وذلك المضغ بواسطة تتبع أكثر جزئيات الحيوان من الإنسان والفرس والبقر وغير ذلك مما يستقرأ، ووجدانُهم؛ أي: وجدانُ الإنسان والفرس والبقر وغير ذلك كذلك، والاستقراء لا يفيد اليقين؛ لجواز أن يكون حال البعض الذي لم يستقرأ مخالفاً لحال البعض الذي استقرأ؛ كالتمساح فإنه جزئي من جزئيات الحيوان مع أنه لا يحرك فكَّه الأسفل عند المضغ بل يحرك فكّه الأعلى.

والتمثيل هو: إثبات حكم في جزئي لثبوت ذلك الحكم في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما؛ أي: بين الجزئيين كقولنا: العالم مؤلف فهو حادث كالبيت، يعني: البيت حادث؛ لأنه مؤلف، وهذه العلة موجودة في العالم، فيكون العالم حادثاً أيضاً.

شَيْءٌ آخَرُ؛ لِإِمْكَانِ التَّخَلُّفِ فِي مَدْلُولِهِمَا عَنْهُمَا، وَقَوْلُهُ: (لِذَاتِهِمَا) يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ القِيَاسِ الَّذِي يَلْزَمُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ قَوْلٌ آخَرُ لَكِن لَا لِذَاتِهِ بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ كَمَا فِي القِيَاسِ المسَاواة، وَهُوَ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ قَوْلَيْنِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَعَلَّقُ مَحْمُولِ أَوَّلِهِمَا مَوْضُوعاً لِلآخَرِ كَقَوْلِنَا: كُلُّ «أ» مُساوٍ لـ «ب»، و«ب» مُسَاوٍ لـ «ج» فَإِنَّ هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ مُسْتَلْزِمَانِ لِأَنْ يَكُونَ «أ» مُسَاوِياً لـ «ج» لَكِن لَا لِذَاتِهِمَا، بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ مُسَاوٍ لِلمُسَاوِي للشَّيءِ مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيءِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (مِنْ أَقْوَالٍ) وَلَمْ يَقُل: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ) لِئَلَّا يَلْزَمَ الدَّوْرُ؛ لِأَنَّ المُقَدِّمَةَ قَدْ عَرَّفُوهَا

قال: (بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ) أقول: أي: لا يكون لزوم القول الآخر لذات تلك الأقوال، بل يكون لزومه بواسطة مقدمة أجنبية، وهي التي لا تكون لازمةً لإحدى مقدّمتي القياس؛ كما في قياس المساواة وهو ـ أي: قياس المساواة ـ: ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر؛ كقولنا: (أ) مساوٍ لـ (ب)، و(ب) مساوٍ لـ (ج) فإن هذين القولين يستلزمان قولاً آخر: وهو أن (أ) مساوٍ لـ (ج) لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية غير لازمة لمقدمتي القياس وهي أن كل مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء، وإلا ـ أي: وإن كان الاستلزام لذاتهما لا بواسطة مقدمة أجنبية ـ. . . لكان هذا النوع من التأليف منتجاً دائماً وليس كذلك؛ لأنا لو أخذنا بدل المساواة المباينة أو النصفية. . . لم يلزم نتيجته، فإنا إذا قلنا: (أ) مباين لـ (ب)، و(ب) مباين لـ (ج) لم يلزم منه أن يكون (أ) مبايناً لـ (ج) لأن مباينَ المباينِ للشيء لم يلزم منه أن يكون مبايناً لذلك الشيء؛ فإنّ الإنسان مباينٌ للفرس، والفرس مباين للناطق مع أن الإنسان ليس بمباين للناطق، وكذا إذا قلنا: (أ) نصف لـ (ب)، و(ب) نصف لـ (ج) لم يلزم أن (أ) نصف لـ (ج) لأن نصف النصف لا يكون نصفاً بل ربعاً، ومن هذا عرفت: أن هذا التأليف ينتج بواسطة مقدمة أجنبية إذا كانت المقدمة الأجنبية صادقة، وأما إذا كانت كاذبة. . فلا.

بِأَنَّها مَا جُعِلَتْ جُزْءَ القِيَاسِ، فَأَخَذُوا القِيَاسَ فِي تَعْرِيفِها، وَلَوْ أُخِذَتْ هِيَ أَيْضاً فِي تَعْرِيفِ القِيَاسِ. . . لَزِمَ الدَّوْرُ.

قَالَ: (وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ. . . آه) أَقُولُ: القِيَاسُ يَنْقَسِمُ إِلى قِسْمَيْنِ: اقْتِرانِيٌّ، وَاسْتِثْنَائِيٌّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنُ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُوراً فِي القِيَاسِ بِالفِعْلِ. . . فَهُوَ اقْتِرَانِيٌّ؛ كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحدَثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ، وَقَوْلُنَا: كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالنَّهارُ مَوْجُودٌ، وَكُلّما كَانَ النَّهارُ مَوْجُوداً. . فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ، يَنْتُجُ: كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالنَّهارُ فالأَرْضُ

وههنا مناقشة ظاهرة: وهي أن قولكم في تعريف قياس المساواة: ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر. . ليسَ بصحيح؛ لأن متعلق محمول الأول هو الجار والمجرور، وموضوع الآخر هو المجرور فقط، فلا يكون هذا ذلك.

وجواب هذه المناقشة: أن يقال: إن المتعلق في الحقيقة هو المجرور، بل الجار آلة للمتعلق؛ لأنك إذا قلت: مررت بزيد. . يكون المتعلق في الحقيقة هو المفعول، والمفعول في الحقيقة هو زيد، فيكون المتعلق في الحقيقة زيداً.

واعلم: أن قول المصنف في تعريف القياس: (قول آخر) إشارة إلى أن القول اللازم ـ وهو النتيجة ـ يجب أن يكون مغايراً لكل واحد من الأقوال، فلو لم يعتبر هذا القيد. . لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا نحو: كل فرس حيوان، وكل حمار ناهق؛ فإنه وإن كان من أقوال لزم عنها لذاتها قول آخر وهو ـ أي القول اللازم ـ كل واحد من القولين اللذين وقعا جزءاً للمركب لكن ليس ذلك مغايراً لكل واحد منهما، بل هو عين أحدهما، وههنا سؤال وجواب يأتي في تقسيم القياس إلى اقتراني واستثنائي.

قال: (**كَقَوْلِنَا: كُلّما كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**) أقول: يعني: عين نتيجة القياس الأول مذكور في القياس الأول بالفعل وهي قوله: (النهار موجود) ونقيض نتيجة القياس الثاني مذكور في القياس الثاني بالفعل وهو قوله: (الشمس

مُضِيئَةٌ، وَإِنْ كَانَ عَيْنُ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُوراً فِيهِ بِالفِعْلِ. فَهُو اسْتِثْنَائِيٌّ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً.. فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ.. **ينتج** فالنَّهَارُ مَوْجُودٌ أَوْ لكِنّ النَّهارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ. فَالشَّمْسُ لَيْسَت بِطَالِعَةٍ، وَإِنَّما سُمِّي الأَوَّلُ اقْتِرانِيّاً؛ لِكَوْن الحُدُودِ فِيهِ مَقْرُونَةً غَيْرَ مُسْتَثْنَاةٍ، وَإِنَّما يُسَمّى الثَّانِي

طالعة) وإنما قيد ذكر النتيجة أو نقيضها وعدم ذكرهما في التعريفين بالفعل؛ لأنه لو لم يقيد.. لدخل الاقترانيات في تعريف القياس الاستثنائي، فلا يكون تعريف الاقتراني جامعاً، وتعريف الاستثنائي مانعاً؛ لأن للنتيجة مادةً وهي طرفاها، وصورةً وهي هيئتها الاجتماعية، فصورة الشيء: ما به يحصل هو بالفعل، ومادة الشيء: ما به يحصل هو بالقوة، ومادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني وإن لم تكن صورتها مذكورة فيه، فتكون النتيجة مذكورة في الاقترانيات بالقوة، فلو أطلق ذكر النتيجة أو نقيضها في تعريف الاستثنائي.. لانتقض تعريفُ الاستثنائي منعاً، وتعريفُ الاقتراني جمعاً.

فإن قلت: لا يجوز أن يذكر عين النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل، وإلا.. لم يكن الاستثنائي قياساً؛ لأنه اعتبر في تعريف القياس أن يكون القول اللازم مغايراً لكل واحدة من المقدمات، فإذا كانت النتيجة مذكورة في الاستثنائي بالفعل.. لم تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات، فلا يكون قياساً.

قلت: لا نسلم أن النتيجة إذا كانت مذكورة بالفعل.. لم تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات، وإنما يكون عدم المغايرة لو لم تكن النتيجة جزء المقدمة بل تكون عينها، وهو محال؛ فإن المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا: (الشمس طالعة) وحده، بل هو مع قولنا: (النهار موجود)، فتكون النتيجة جزء المقدمة لا عينها، فتحصل المغايرة بين المقدمة والنتيجة.

قال: (**وَإِنَّمَا سُمِّي الأَوَّلُ اقْتِرَانيّاً؛ لِكَوْن الحُدُودِ فِيهِ مَقْرُونَةً**) أقول: المراد من الحدود: الحدّ الأصغر: وهو موضوع المطلوب، والحد الأكبر: وهو محمول المطلوب، والحد الأوسط: وهو الأمر المكرر بين مقدمتي القياس.

اسْتِثْنَائِيّاً؛ لاشْتِمَالِهِ عَلَى أَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ، وَالمُرَادُ مِنْ كَوْنِ عَيْنِ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضِهَا مَذْكُوراً بِالفِعْلِ فِي القِيَاسِ هُوَ أَنْ يَكُونَ طَرفَاهَا أَوْ طَرَفَا نَقِيضِهَا مَذْكُورَيْنِ بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي هُوَ فِي النَّتِيجَةِ.

قَالَ: (المُشْتَرَكُ المُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي القِيَاسِ. . .) أَقُولُ: إِنَّ المُشْتَرَكَ المُكَرَّرَ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي القِيَاسِ فَصَاعِداً يُسَمَّى حَدّاً أَوْسَطَ؛ لِتَوَسُّطِهِ بَيْنَ طَرَفِي المَطْلُوبِ (سَوَاءٌ كَانَ مَوْضُوعاً أَوْ مَحْمُولاً أَوْ مُقَدَّماً أَوْ تَالِياً،

قال: (**وَالمُرَادُ مِنْ كَوْنِ عَيْنِ النَّتِيجَةِ. . . آه**) أقول: هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال: إن النتيجة ونقيضها قضيتان؛ لاحتمالهما الصدق والكذب، والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية؛ لعدم احتمال الصدق والكذب، فلا يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً في القياس بالفعل. فأجاب عنه بقوله: (والمراد من كون عين النتيجة أو نقيضها).

قال: (**اعْلَمْ: أَنَّ المُشْتَرَكَ المُكَرَّرَ. . . آه**) أقول: هذا شروعٌ في بيان أحد نوعي القياس وهو القياس الاقتراني، إنما قدم القياس الاقتراني على الاستثنائي مع أن مفهوم الاستثنائي وجودي، ومفهوم الاقتراني عدمي؛ لأن القياس الاقتراني هو الأكثر الشائعُ في الاستعمال؛ إذ به يحصل أكثر المجهولات المطلوبة الاستحصال، وأنه يتركب من الحمليات والشرطيات، بخلاف الاستثنائي.

قال: (**بَيْنَ طَرَفِي المَطْلُوبِ**) أقول: هذا تعليل صحيح في الحد الأوسط للشكل الأول دون غيره من الحد الأوسط للأشكال الباقية، اللهم؛ إلا أن يقال: لما كانت الباقية مرتدة إلى الأول عند الاستنتاج. . كان الحدّ الأوسط متوسطاً بين طرفي المطلوب فيها بالحقيقة، ولو قيل في التعليل: لأنه وسيلة لنسبة الأكبر إلى الأصغر ليكون في المعنى وسطاً. . لكان أولى.

قال: (**سَوَاءٌ كَانَ مَوْضُوعاً أَوْ مَحْمُولاً أَوْ مُقَدَّماً أَوْ تَالِياً**) أقول: أي: سواء كان الحد الأوسط موضوعاً ومحمولاً؛ كما في المثال الأول المركب من حمليتين للقياس الاقتراني، أو مقدماً وتالياً؛ كما في المثال الثاني المركب من متصلتين للقياس الاقتراني.

وَقَدْ مَرَّ مِثَالُهَا آنِفاً، وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ يُسَمَّى حَدّاً أَصْغَرَ؛ لِأَنَّهُ أَخَصُّ فِي الأَغْلَبِ، وَالأَخَصُّ أَقَلُّ فَرْداً، فَيَكُونُ أَصْغَرَ، وَمَحْمُولُ المَطْلُوبِ يُسَمَّى حَدّاً أَكْبَرَ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ فِي الأَغْلَبِ، وَالأَعَمُّ أَكْثَرُ أَفْرَاداً فَيَكُونُ أَكْبَرَ، وَالمُقَدِّمَةُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ القِيَاسِ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ تُسَمَّى الصُّغْرَى؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلى الأَصْغَرِ، فَتَكُونُ ذَاتَ الأَصْغَرِ، وَهَذا لَيْسَ إِلَّا

قوله: (**وَقَدْ مَرَّ مِثَالُهَا آنِفاً... إلخ**) أقول: أي: وقد مر مثالُ كون الحد الأوسط موضوعاً ومحمولاً، ومثالُ كونه مقدماً وتالياً آنفاً؛ أي: قبيل هذا، أشار بقوله: (آنفاً) إلى مثال الاقتراني لا إلى الاقتراني والاستثنائي معاً؛ كما توهم بعض الشارحين وأثبت الخطأ للشارح الكاتي حيث قال: (وقيل: يسمى أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعاً ومحمولاً، أو مقدماً وتالياً وقد مرّ مثالهما آنفاً أشار إلى مثال الاقتراني والاستثنائي، ثم قال: أقول: هذا خبط منه؛ لأن الحد الأوسط الذي ذكره لا يكون إلا في الاقتراني دون الاستثنائي، يعرف ذلك من تتبع كتبهم). هذا كلامه.

أقول: منشأ هذا التوهم عدم تتبع نسخ الكاتي، لأن المثال الثاني للاقتراني قد سقط عن بعض النسخ سهواً من قلم الناسخ، فرأى المتوهم هذا البعض فتوهم أن (آنفاً) إشارة إلى مثال الاقتراني والاستثنائي. من هذا عرفت: أن الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق لا يتصور إلا في القياس الاقتراني دون الاستثنائي.

قال: (**لِأَنَّهُ أَخَصُّ فِي الأَغْلَبِ... آه**) أقول: وإنما قيَّد أخصية الموضوع وأعمية المحمول بالأغلب؛ لأنهما قد يكونان متساويين نحو: كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل الأول: كل إنسان ناطق، وهما متساويان.

قال: (**وَالمُقَدِّمَةُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ القِيَاسِ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ... آه**) أقول: أي: تسمى المقدمة المشتملة على الأصغر الصغرى؛ لكونها ذات الأصغر وصاحبتَهُ، والمقدمةُ المشتملة على الأكبر الكبرى؛ لكونها ذات الأكبر وصاحبتَه، وتسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة أيضاً؛ لتقدمهما على القول اللازم، والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة، وباعتبار استحصاله منه ـ أي: من القياس ـ يسمى مطلوباً.

مَعْنَى الصُّغْرَى، وَالمُقَدِّمَةُ مِنْهَا الّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ تُسَمَّى الكُبْرى؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الأَكْبَرِ، فَتَكُونُ ذَاتَ الأَكْبَرِ، وَهَذا لَيْسَ إِلَّا مَعْنَى الكُبْرَى، وَاقْتِرَانُ الصُّغْرَى بِالكُبْرَى فِي الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ وَفِي الجُزْئِيَّةِ وَالكُلِّيَّةِ تُسَمَّى قَرِينَةً وَضَرْباً، وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ هَذَا.

وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ؛ أَيْ: الهَيْئَةُ الحَاصِلَةُ مِنَ اقْتِرانِ الصُّغْرَى بِالكُبْرَى يُسَمَّى شَكْلاً، وَالأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِي الصُّغْرَى، وَمَوْضُوعاً فِي الكُبْرَى.. فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ نَحْوُ: كُلُّ (ج ب)، وكل (ب أ)، فكل (ج أ)، وَإِنْ كَانَ بِالعَكْسِ؛ أَي: إِنْ كَانَ مَوْضُوعاً فِي الصُّغرى مَحْمُولاً فِي الكُبْرَى.. فَهُوَ الشَّكْلُ الرّابِعُ نَحْوُ: كُلّ (ج ب)، وكل (أ ج)، فبعض (ب أ) وَإِنْ

قال: (تُسَمَّى قَرِينَةً وَضَرْباً... آه) أقول: لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها سواء كان الاقتران اقتراناً بموجبتين كليتين، أو جزئيتين، أو سالبتين كليتين، أو جزئيتين، أو موجبة وسالبة.

قال: (**إِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِي الصُّغْرَى، وَمَوْضُوعاً فِي الكُبْرَى.. فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ**) أقول: وإنما وضعتِ الأشكال الأربعة على هذا الطريق؛ لأن الشكل الأول على النظم الطبيعي؛ لأنه هو الانتقال من موضوع المطلوب إلى الحد الأوسط، ثم منه ـ أي: من الحد الأوسط ـ إلى محموله؛ أي: محمول المصنف حتى يلزم من الانتقالين الانتقال من موضوع المطلوب إلى محموله، وهذا لا يوجد إلا في الشكل الأول؛ فلهذا وضع في المرتبة الأولى، ثم وضع الشكل الثاني؛ لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه؛ أي: إلى الأول لمشاركته إياه في صغراه وهي أشرف المقدمتين؛ لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول؛ لأن المحمول إنما يطلب لأجله، ثم وضع الشكل الثالث؛ لأن له قرباً إلى الأول لمشاركته إياه في كبراه وهي أخس المقدمتين؛ لاشتمالها على محمول المطلوب الذي هو أخس من الموضوع؛ لأنه إنما يطلب لأجل الموضوع، ثم وضع الشكل الرابع؛ لأنه لا قرب له إلى الأول لمخالفته إياه في المقدمتين معاً، ووجه الحصر معلوم من الشرح.

كَانَ الحَدُّ الأوْسَطُ مَوْضُوعاً فِيهِمَا؛ أَيْ: فِي الصُّغْرَى والكُبْرَى نَحْوَ كُلُّ (ج ب) وَكُلُّ (ج أ) فَبَعْضُ (ب أ).. فَهُو الشَّكْلُ الثَّالِثُ، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِي الصُّغْرَى والكُبْرَى نَحو كل (ج ب) ولَا شَيءَ مِن (أ ب)، فَلَا شَيءَ مِن (ج أ).. فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّانِي، فَهَذِهِ؛ أَيْ الأَشْكَالُ الأَرْبَعَةُ المَذْكُورَةُ فِي المَنْطِقِ.

قَالَ: (وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ...) أَقُولُ: مِنْ هَذِهِ الأَشْكَالِ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ الشَّكْلُ الرَّابِعُ وَهُوَ بَعِيدٌ عَن الطَّبْعِ جِدّاً، أَو لا يُسْتَحْصَلُ المَطْلُوبُ بِهِ إلا بِالتَّعَسُّرِ، وَإِنَّما يُسْتَحْصَلُ بِالأَشْكَالِ البَاقِيَةِ بِالتَّيَسُّرِ، وَمِنْ هَذِهِ البَاقِيَةِ مَا هُوَ أَقْرَبُ إلى الطَّبْعِ، فَهُو الشَّكْلُ الأَوَّلُ، وَالبَاقِيَةُ؛ أَعْنِي: الثَّانِي والثَّالثَ والرَّابعَ تُرَدُّ عِنْدَ الاحْتِيَاجِ إلى الشَّكْلِ الأَوَّلِ، وَالّذِي لَهُ طَبْعٌ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ مُسْتَقِيمٌ لَا يَحْتَاجُ إلى رَدِّ الشَّكْلِ الثَّانِي إلى الأوّلِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنَ البَاقِينَ إلَيْهِ؛ لمُشارَكَتِهِ إيَّاهُ فِي الصُّغرَى الّتِي هِيَ أَشْرَفُ المُقَدَّمَتَيْنِ؛ لاشْتِمَالِهَا عَلَى مَوْضُوعِ المَطْلُوبِ الّذِي هُوَ أَشْرَفُ مِنَ المَحْمُولِ؛ لِأَنّ المَحْمُولَ إنّما يُطْلَبُ لِأَجْلِهِ.

اعْلَمْ: أَنّ الشَّكْلَ الثَّانِي إِنَّما يَنْتُجُ إِذَا كَانَتْ مُقَدِّمتَاهُ؛ أي: الصُّغْرَى والكُبْرَى مِنهُ مُخْتَلِفَيْنِ بالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ؛ أَي: بِأَنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً والأُخْرَى

قال: (**وَمِنْ هَذِهِ البَاقِيَةِ مَا هُوَ أَقْرَبُ إلى الطَّبْعِ**) أقول: وإنما كان الشكل الأول من بين الأشكال الأربعة أقربَ إلى الطبع؛ لكونه على النظم الطبعي في الاستدلال على المطلوب كما مر، بخلاف الباقِي منها؛ ولهذا كانت البواقي مرتدة إلى الأول عند الاحتياج إليها، وإن أردت أن يبين لك طريق لا ارتداد فيها.. فلا يكون منك غفلة مما يجيء بعد ذلك.

قال: (**اعْلَم أَنّ الشَّكْلَ الثَّانِيَ إِنَّما يَنْتُجُ إِذَا كَانَتْ مُقَدِّمَتَاهُ... آه**) أقول: اعلم أن إنتاج كل شكل من الأشكال الأربعة مشروط بشرطين: أحدهما: بحسب الكيفية، وثانيهما: بحسب الكمية؛ أما الذي بحسب الكيفية: ففي الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب؛ بأن تكون إحداهما موجبة، والأخرى سالبة، وأما الذي بحسب

سَالِبَةً، وَإِلّا. . كَانَتَا إِمَّا مُوجِبَتَيْنِ أَوْ سَالِبَتَيْنِ، وَأَيّاً مَا كَانَ. . يَتَحقَّقُ الاخْتِلَافُ فِي النَّتِيجَةِ؛ أَمّا إِذَا كَانَتَا مُوجِبَتَيْنِ. . فَإِنَّهُ يَصْدُقُ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيوانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوانٌ، وَالحَقُّ: الإِيجَابُ وَهُوَ كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَإِذَا بَدَّلْنَا الكُبْرَى بِقَوْلِنَا: كُلُّ فَرَسٍ حَيوانٌ. . كَانَ الحَقُّ السَّلْبَ، وَأَمّا إِذَا كَانتَا سَالِبَتَيْنِ. . فَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ: لَا شَيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَلَا شَيءَ مِنَ الفَرَسِ بِحَجَرٍ كَانَ الحَقُّ السَّلْبَ، وَلَوْ بَدَّلْنَا الكُبْرى بِقَوْلِنَا: لَا شَيءَ مِنَ النَّاطِقِ بِحَجرٍ. . كَانَ الحَقُّ الإِيجَابَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وُجِدَ الاخْتِلَافُ بَيْنَ المُقَدِّمَتْينِ بِالإِيجَابِ والسَّلْبِ، وَمَعَ هَذَا الشَّرْطِ يَلْزَمُ كُلِّيَّةُ الكُبْرَى فِي هَذَا الشَّكْلِ وَإِلَّا لَاخْتَلَفَ النَّتِيجَةُ كَقَوْلِنَا: لَا شَيء مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرسٍ، وَبَعْضُ الحَيَوانِ فَرَسٌ، وَالحقُّ الإِيجَابُ وَلَوْ قُلْنَا: بَعْضُ الصَّاهِلِ فَرَسٌ. . كَانَ الحَقُّ السَّلْبَ.

هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إِيجَابِ الكُبْرى، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ سَلْبِهَا. . فَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيوانٌ، وَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ، كَانَ الحَقُّ: الإِيجَابُ، وَإِذا قُلْنَا: بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ. . . كَانَ الحَقُّ: السَّلْبَ، وَلَمْ يَذْكُرِ المَصَنِّفُ هَذَا الشَّرْطَ.

الكمية: ففيه كلية الكبرى؛ وذلك لأنه لو لم يتحقق أحد الشرطين. . يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق القياس تارة مع النتيجة الموجبة، وأخرى مع النتيجة السالبة، والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الإنتاج؛ لأن معنى الإنتاج أن يستلزم ذات القياس النتيجة، وصدق القياس تارة مع الإيجاب، وأخرى مع السلب. . يدل على أن كل واحد من الإيجاب والسلب ليس بلازم لذات القياس؛ لأن ما هو لازم بالذات لا يختلف بالغير؛ أما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الأول: فإنه لو اتفقت المقدمتان في الكيف ـ أي: الإيجاب والسلب ـ. . فإما أن تكون موجبتين، أو سالبتين، وأياً ما كان يتحقق الاختلاف، أما إذا كانتا موجبتين: فلأنه يصدق: كل فرس حيوان، وكل صاهل حيوان، والحق: الإيجاب وهو: كل فرس صاهل، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وكل إنسان حيوان. . كان الحق السلب وهو: لا شيء من الفرس بإنسان.

قَالَ: (والشَّكْلُ الأَوَّلُ هُوَ: الّذِي جُعِلَ مِعْيَارَ العُلُومِ...) أَقولُ: لَمّا كَانَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ بَيْنَ الأَشْكَالِ أَصْلاً وَالبَاقِيَةُ مُرْتَدَّةٌ إِلَيْهِ عِنْدَ الاحْتِيَاجِ وَلِهَذا مَا جُعِلَ مِعْيَارَ العُلُومِ أَوّلاً إِلّا ذَلِكَ..

وأما إذا كانتا سالبتين.. فيصدق قولنا: لا شيء من الإنسان بفرس، وبلا شيء من الناطق بفرس، والحق: التوافق وهو قولنا: كل إنسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لا شيء من الحمار بفرس.. كان الحق التباينَ وهو لا شيء من الإنسان بحمار.

وأما لزومه على تقدير انتفاء الشرط الثاني ـ وهو كلية الكبرى ـ فلأنه لو كانت الكبرى جزئية.. فإما أن تكون موجبة جزئية أو سالبة جزئية، وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف في النتيجة، أما على تقدير كون الكبرى موجبة جزئية.. فيصدق قولنا: لا شيء من الفرس بإنسان، وبعض الحيوان إنسان، والحق: الإيجاب، وهو: كل فرس حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وبعض الناطق إنسان.. كان الصادق السلب وهو قولنا: لا شيء من الفرس بناطق، وأما على تقدير كونها سالبة جزئية.. فلصدق قولنا: كل إنسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق، والحق: التوافق وهو: كل إنسان حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الفرس ليس بناطق.. كان الحق التباين وهو: لا شيء من الإنسان بفرس، فقرائنه المنتجة باعتبار هذين الشرطين أربع؛ لأن الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل من الأشكال الأربعة بحسب الكمية؛ أي: الكلية والجزئية، وبحسب الكيف؛ أي: الإيجاب والسلب ستة عشر؛ لأن القضية المعتبرة ليست إلا المحصورة؛ لأن الشخصية بمنزلة الكلية؛ لإنتاج الشخصية في كبرى الشكل الأول، فإذا قلنا: هذا عمرو، وعمرو ناطق.. ينتج بالضرورة: هذا ناطق.

وأن المهملة في قوة الجزئية فتكون القضية المعتبرة هي المحصورات، والمحصورات أربعة: الموجبة الكلية، والسالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية، وهي كلها معتبرة في الصغرى وفي الكبرى، فإذا انضمت؛ أي: إحدى الصغريات الأربع من المحصورات الأربع إلى إحدى الكبريات الأربع منها... يحصل من هذا الانضمام ستة عشر ضرباً؛ بأن تكون الصغرى موجبة كلية، والكبرى موجبة

كلية أيضاً، أو سالبة كلية، أو موجبة جزئية، أو سالبة جزئية، وبأن تكون الصغرى سالبة كلية، والكبرى كذلك، وموجبة كلية، أو سالبة جزئية، أو موجبة جزئية، وبأن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى كذلك، أو موجبة كلية، أو سالبة كلية، أو سالبة جزئية، وبأن تكون الصغرى سالبة جزئية، والكبرى أيضاً كذلك، أو موجبة جزئية، أو موجبة كلية، أو سالبة كلية، لكن اشتراط الشرط الأول ـ وهو اختلاف مقدمتيه ـ أسقط ثمانية أَضْرُبٍ: وهي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية، أو الموجبة الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية، أو الموجبة الكلية والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية، أو السالبة الجزئية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والسالبة الكلية.

واشتراطُ الشرط الثاني ـ وهو كلية الكبرى ـ: أسقط أربعة من الثمانية الباقية من ستة عشر وهي ـ أي: الأربعة الساقطة من الباقية ـ الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية، والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية، والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية، والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية، فلم يبق من هذه القرائن الستة عشر بعد الإسقاط إلا أربعة أَضْرُب:

الضرب الأول: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية؛ لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين، والسالبة أخس من الموجبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحجر، وبيانه: أي: بيان إنتاج هذه القرينة تلك النتيجة بطريق الخلف والعكس المستوي:

أما بطريق الخلف في هذا الشكل: فهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل ذلك النقيض صغرى؛ لأن نتيجة هذا الشكل الثاني سالبة كلية، فيكون نقيضُها موجبة جزئية والموجبة الجزئية تصلح أن تكون صغرى الشكل الأول، وتجعل كبرى القياس وهي سالبة كلية كبرى لهذه الصغرى وهي نقيض النتيجة؛ لأنها ـ أي: كبرى القياس لكليتها وإن كانت سالبة كلية ـ تصلح أن تكون كبرى للشكل الأول، فينتظم من نقيض النتيجة وكبرى

القياس قياس في الشكل الأول، ينتج بما يناقض الصغرى في الشكل الثاني، فيقال: لو لم يصدق: لا شيء من الإنسان بحجر.. يصدق نقيضه وهو: بعض الإنسان حجر، وإلا.. لزم ارتفاع النقيضين وهو محال، ونضم ذلك النقيض إلى كبرى القياس هكذا: بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج من الشكل الأول: بعض الإنسان ليس بحيوان، ويناقض صغرى الشكل الثاني وهي: كل إنسان حيوان، وهذا خلف؛ أي: القول اللازم وهو قولنا: بعض الإنسان ليس بحيوان، وهذا الخلف لا يلزم من صورة الشكل الأول؛ لأنها بديهية الإنتاج فيكون باطل الخلف من المادة، وليس من الكبرى؛ لأنها مفروضة الصدق، فتعين أنه من نقيض النتيجة وهو صغرى الشكل الأول، فيكون نقيض النتيجة محالاً فالنتيجة للشكل الثاني حقة.

وأما بطريق العكس فيه: فبأن يعكس الكبرى بالعكس المستوي ليرتد إلى الشكل الأول وينتج النتيجة المذكورة هكذا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر وهو المطلوب.

الضرب الثاني: بعكس الأول وهو: أن يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة كلية وهو ينتج سالبة كلية أيضاً؛ كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: لا شيء من الحجر بإنسان.

وبيانه: بالخلف والعكس. أما الخلف: فبالطريق المذكور وهو: أن يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل صغرى، ويجعل كبرى القياس كبرى لهذه الصغرى، فينتظم منهما قياس من الشكل الأول ينتج لما يناقض الصغرى، فنقول: لو لم يصدق: لا شيء من الحجر بإنسان يصدق نقيضه، وهو: بعض الحجر إنسان، ونضمه إلى الكبرى هكذا: بعض الحجر إنسان، وكل إنسان حيوان ينتج من الشكل الأول: بعض الحجر حيوان، وقد كان الصغرى: لا شيء من الحجر بحيوان هذا خلف، وهذا ليس من الصورة؛ لكونها بديهة الإنتاج، فيكون من المادة، وليس من الكبرى؛ لأنها مفروضة الصدق فتعين أنه من نقيض النتيجة، فيكون محالاً، والنتيجة حقة، وهو المطلوب.

وأما بطريق العكس ههنا: فلا يمكن أن تنعكس لأن الكبرى لكونها موجبة كلية لا تنعكس إلا جزئية، والجزئية لا ينتج في الكبرى الشكل الأول بل طريق العكس ههنا بعكس الصغرى وجعلها ـ أي: وجعل الصغرى المنعكسة ـ كبرى؛ لكونها سالبة كلية، وجعل كبرى القياس صغرى؛ لكونها موجبة كلية ينتج من الشكل الأول نتيجة منعكسة إلى النتيجة المطلوبة من الشكل الثاني؛ فإنا إذا عكسنا قولنا: لا شيء من الحجر بحيوان إلى: لا شيء من الحيوان بحجر، وجعلناها كبرى وكبرى القياس صغرى وقلنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر. ينتج من الشكل الأول: لا شيء من الإنسان بحجر، وهو ينعكس بالعكس المستوي إلى: لا شيء من الحجر بإنسان، وهو المطلوب.

الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية؛ كقولنا: بعض الإنسان ناطق، ولا شيء من الفرس بناطق، فبعض الإنسان ليس بفرس بالخلف، والعكس كما مرَّ في الضرب الأول.

الضرب الرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية؛ كقولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ليس بناطق بالخلف دون العكس؛ لأنه لا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى؛ لأنها تنعكس جزئية؛ لأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية، والجزئية لا تصح أن تكون كبرى للشكل الأول كما سيجيء ولا بعكس الصغرى؛ لأنها لا تقبل العكس لكونها سالبة جزئية، وعلى تقدير قبولها العكس بخصوص المادة لا يقع في صغرى الشكل الأول؛ لكون عكس السالبة الجزئية سالبة جزئية، ولا في كبراه؛ لكون عكسها جزئية، والحال أن إيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الأول.

اعلم: أن في بيان الضربين الآخرين طريقاً آخر وهو الافتراض إلا أنا نترك هذا للطريق؛ لئلا يؤدي إلى الملال.

وأما الشكل الثالث: فشرط إنتاجه بحسب الكيفية إيجاب الصغرى، وبحسب الكمية كلية إحدى مقدمتيه، أما كون إيجاب الصغرى شرطاً: فلأنها لو كانت سالبة.. فإما أن تكون الكبرى موجبة، أو سالبة، وأياً ما كان.. يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج.

أما إذا كانت موجبة.. فكقولنا: لا شيء من الناطق بصاهل، وكل ناطق حيوان والحق: التوافق وهو: كل صاهل حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل ناطق إنسان كان الحق التباين وهو قولنا: لا شيء من الصاهل بإنسان.

وأما إذا كانت سالبةً.. فكقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الإنسان بصاهل.. كان الحق الإيجاب وهو: كل فرس صاهل، وأما كون كلية إحدى المقدمتين شرطاً: فلأنهما لو كانتا جزئيتين.. يلزم الاختلاف في النتيجة كقولنا: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ناطق، والحق التوافق: وهو كل إنسان ناطق، ولو بدّلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان فرس.. فالحق التباين: وهو لا شيء من الإنسان بفرس. هذا على تقدير كون الكبرى موجبة جزئية.

وأما إذا كانت سالبة جزئية.. فكقولنا: بعض الحيوان فرس، وبعضه ليس بصاهل، والحق: التوافق وهو: كل فرس صاهل، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان ليس بناطق.. كان الحق التباين وهو: لا شيء من الفرس بناطق، فإذا سقط عشرة أضْرُبٍ من الضروب الستة عشر: ثمانية من الشرط الأول وهي ـ أي: الثمانية الساقطة من الشرط الأول ـ الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الأربع، واثنان من الشرط الثاني وهما الضربان الحاصلان من موجبة جزئية صغرى مع الجزئيتين كبرى، بقي الضروب المنتجة ستة:

الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق وبيان إنتاجه بوجهين:

أحدهما: بالخلف، وطريق الخلف في هذا الشكل: أن يجعل نقيض النتيجة لكليته

كبرى؛ لأن الشكل الثالث لا ينتج إلا جزئية، ونقيض الجزئية الكلية، ويجعل صغرى القياس لكونها موجبة صغرى لنقيض النتيجة، فينتظم منهما قياس من الشكل الأول، ينتج لما ينافي الكبرى فنقول: لو لم يصدق: بعض الحيوان ناطق لصدق نقيضه، وهو: لا شيء من الحيوان بناطق، ونضم ذلك النقيض إلى صغرى القياس هكذا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بناطق، ينتج من الشكل الأول: لا شيء من الإنسان بناطق، وهو منافٍ لكبرى القياس، لا مناقض لها؛ لأن نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية لا السالبة الكلية.

وثانيهما: بعكس الصغرى؛ ليرجع إلى الشكل الأول، وينتج النتيجة المقصودة بعينها وهو المطلوب.

الثاني: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية؛ كقولنا: كل فرس حيوان، ولا شيء من الفرس بحمار، فبعض الحيوان ليس بحمار، وبيانه: بعكس الصغرى، لينتج النتيجة المطلوبة، وبالخلف؛ لينتج ما ينافي الكبرى لا ما يناقضها كما مرَّ في الضرب الأول بلا فرق.

الثالث: من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا: بعض الحمار حيوان، وكل حمار ناهق، فبعض الحيوان ناهق، بيانه: بعكس الصغرى؛ ليرتد إلى الشكل الأول، فينتج النتيجة المطلوبة، وبالخلف: وهو أن يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى، وصغرى القياس صغرى؛ لينتج من الشكل الأول ما يناقض الكبرى.

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحمار، فبعض الحيوان ليس بحمار، بيانه: بعكس الصغرى، وبالخلف بعين ما مر في الضرب الثالث.

الخامس: من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا: كل فرس حيوان، وبعض الفرس صاهل، فبعض الحيوان صاهل، بيانه: بالخلف لينتج من

الشكل الأول ما يناقض الكبرى، وبعكس الكبرى وجعل عكس الكبرى صغرى لجزئيته لا بعكس الصغرى؛ لأن الكبرى جزئية لا تصلح أن تكون كبرى للشكل الأول، وصغرى القياس كبرى؛ لكونها كلية؛ لينتج من الشكل الأول ما ينعكس إلى المطلوب.

السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية؛ كقولنا: كل إنسان ناطق، وبعض الإنسان ليس بصاهل، فبعض الناطق ليس بصاهل؛ بيانه: بالخلف؛ لينتج من الشكل الأول ما يناقض الكبرى، ولا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الصغرى؛ لأن الكبرى جزئية، والجزئية لا تقع في كبرى الشكل الأول، ولا بعكس الكبرى؛ لأنها لا تقبل العكس، وعلى تقدير قبولها العكس: لا تصح أن تكون صغرى أو كبرى للشكل الأول.

وأما الشكل الرابع: فشرط إنتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفيتها: ألّا يجتمع فيه خستان؛ أعني: السلب والجزئية لا في مقدمة واحدة، ولا في مقدمتين سواء كانت الخستان من جنس واحد؛ كما إذا كانت المقدمتان ـ أي: الصغرى والكبرى ـ سالبتين، أو جزئيتين، أو من جنسين مختلفين، كما إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة والأخرى جزئية إلا أن تكون الصغرى موجبة جزئية؛ فإنه يجب اجتماع الخستين حينئذ؛ لأن كون الكبرى سالبة كلية يجب في الشكل الرابع على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية.

وأما **الشرط الأول**؛ أي: عدم اجتماع الخستين على تقدير ألّا تكون الصغرى موجبة جزئية، فإنه لو اجتمعت الخستان في الشكل الرابع على تقدير ألّا تكون الصغرى موجبة جزئية. . . يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج؛ كقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الحمار بإنسان، والحق: التباين وهو: لا شيء من الفرس بحمار، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لا شيء من الصاهل بإنسان. . كان الحق التوافق، وهو: كل فرس صاهل، وكقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان إنسان، والحق: التوافق وهو كل فرس حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الناطق إنسان. . كان الحق التباين وهو: لا شيء من الفرس بناطق، وكقولنا: لا

شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان ليس بإنسان، والحق: التوافق وهو: كل فرس حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحمار ليس بإنسان.. كان الحق السلب وهو: لا شيء من الفرس بحمار، وكقولنا: كل ناطق إنسان، وبعض الحيوان ليس بناطق، والحق: التوافق وهو كل إنسان حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وبعض الحمار ليس بناطق كان الحق السلب وهو: لا شيء من الإنسان بحمار، وكقولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل ناطق حيوان، والحق: التوافق وهو: كل إنسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس حيوان.. كان الحق التباين، وهو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكقولنا: بعض الإنسان ليس بفرس، وبعض الصاهل ليس بإنسان، والحق: التوافق، وهو: كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وبعض الناهق ليس بإنسان.. كان الحق التباين، ولا شيء من الفرس بناهق، وكقولنا: بعض الإنسان ليس بفرس، وبـ: لا شيء من الصاهل بإنسان، والحق: التوافق وهو: كل فرس صهال، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لا شيء من الحمار بإنسان.. كان الحق السلب وهو: لا شيء من الفرس بحمار، وكقولنا: بعض الفرس ليس بحمار، وبعض الحيوان فرس، والحق: التوافق وهو: كل حمار حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الصاهل فرس.. كان الحق السلب، وهو: لا شيء من الحمار بصاهل.

وأما الشرط الثاني: وهو كون الكبرى سالبة كلية على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية: فلأنه لو لم تكن كذلك.. فإما أن تكون الكبرى موجبة كلية، أو موجبة جزئية، أو سالبة جزئية، وعلى التقديرات كلها يلزم الاختلاف في النتيجة وهو موجب للعقم؛ كقولنا: بعض الحيوان إنسان، وكل ناطق حيوان، والحق: التوافق، وهو: كل إنسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وكل فرس حيوان.. كان الحق التباين، وهو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكقولنا: بعض الحيوان إنسان، وبعض الناطق حيوان، والحق: التوافق، وهو: كل إنسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الفرس حيوان.. كان الحق التباين، وهو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكقولنا: بعض

الفرس صاهل، وبعض الحيوان ليس بفرس، والحق: التوافق وهو كل صاهل حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الإنسان ليس بفرس.. فالحق التباين، وهو: لا شيء من الصاهل بإنسان، فإذاً سقط باعتبار الشرط الأول ثمانية أضرب، وباعتبار الشرط الثاني ثلاثة أضرب، بقي الضروب المنتجة خمسة:

الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق، بيانه: بعكس ترتيب المقدمتين، وهو أن يجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى؛ ليرتد إلى الشكل الأول، فينتج نتيجة منعكسة إلى المطلوب هكذا: كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج من الشكل الأول: كل ناطق حيوان، وهو ينعكس إلى: بعض الحيوان ناطق، وهو المطلوب.

والخلف: وهو أن يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى، وصغرى القياس لإيجابها صغرى؛ فينتجان على هيئة الشكل الأول نتيجة تنعكس إلى ما ينافي الكبرى؛ فنقول: لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق.. لصدق نقيضه، وهو: لا شيء من الحيوان بناطق، ونجعله كبرى لصغرى القياس، وهو: كل إنسان حيوان ينتج من الشكل الأول: لا شيء من الإنسان بناطق وهو ينعكس إلى: لا شيء من الناطق بإنسان، وهو ينافي كبرى القياس.

الثاني: من موجبة كلية صغرى والكبرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية؛ كقولنا: كل فرس صهال، وبعض الحيوان فرس، فبعض الصهال حيوان، بيانه: بعكس الترتيب والخلف كما مرَّ، لكن طريق الخلف ههنا ينتج نتيجة منعكسة إلى نقيض الكبرى.

الثالث: من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية؛ كقولنا: لا شيء من الفرس بإنسان، وكل صهال فرس، فلا شيء من الإنسان بصهال بعكس الترتيب كما مرَّ.

والخلف: وهو أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى، فينتجان من الشكل الأول نتيجة تنعكس إلى ما يناقض الصغرى، فنقول: لو لم يصدق: لا شيء من الإنسان بصهال.. لصدق نقيضه، وهو: بعض الإنسان صهال،

ويجعل ذلك النقيض صغرى لكبرى القياس وهو: كل صهال فرس، ينتج من الشكل الأول: بعض الإنسان فرس، وينعكس إلى: بعض الفرس إنسان، وقد كانت الصغرى: لا شيء من الفرس بإنسان هذا خلف.

الرابع: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان، فبعض الحيوان ليس بفرس، بيانه: بعكس المقدمتين؛ أي: الصغرى والكبرى لا بعكس ترتيب المقدمتين؛ ليرتد إلى الشكل الأول. هكذا: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس، فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب.

والخلف: وهو بعين ما مر في الضرب الثالث إلا أن النتيجة ههنا تنعكس إلى ما ينافي الصغرى لا إلى ما يناقضها.

الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية،كقولنا: بعض الفرس حيوان، ولا شيء من الحمار بفرس، فبعض الحيوان ليس بحمار، بيانه: بعكس الصغرى والكبرى والخلف كما مرَّ في الضرب الرابع إلا أن النتيجة ههنا تنعكس إلى ما يناقض الصغرى، فعليك بالتأمل، وكذلك يمكن بيان الإنتاج في الضرب الثاني والخامس بالافتراض كما يمكن في الضروب الأربعة الأخيرة في الشكل الثالث.

هذا على رأي المتقدمين، وأما على رأي المتأخرين. . فالضروب المنتجة للشكل الرابع ثمانية: وهي الخمسة المذكورة، مع الضروب الثلاثة الأخيرة من الساقطات: وهي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية، والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية، فيكون شرط إنتاج الشكل الرابع بحسب الكمية والكيفية عندهم أحد الأمرين: وهو إما إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالإيجاب والسلب مع كلية إحدى المقدمتين، فإن أردت أن تعرف تمسكات الفريقين والافتراض. . فارجع إلى المطولات.

أَوْرَدَهُ المصنِّفُ هَهُنَا مَعَ ضُرُوبِهِ المُنْتَجَةِ دُونَ غَيْرِهِ لِيُجْعَلَ دُسْتُوراً؛ أَيْ: قَانُوناً لِينتجَ مِنْهُ المَطْلُوبُ، وَتَوْطِئَةً لِتُفْهَمَ البَاقِيَةُ، وَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ القِسْمَةَ العَقْلِيَّةَ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ سِتَّةَ عَشَرَ فَسَقَطَ مِنها اثْنَا عَشَرَ كَمَا بُيِّن فِي المُطَوّلَاتِ، وَبَقِيَ أَرْبَعَةٌ:

الضَّربُ الأَوَّلُ: هُوَ أَن يَكُونَ مِن مُوجِبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ، والنَّتِيجَةُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ يَنْتُجُ كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ.

الضَّربُ الثَّانِي: هُوَ أَنْ يَكُونَ مِن كُلِّيَّتَيْنِ، وَالكُبْرَى سَالِبَةً والنتيجةُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً؛ كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ يَنْتُجَ لَا شيءَ مِنَ الجِسْمِ بِقَدِيمٍ.

والضَّرْبُ الثَّالِثُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ مُوْجِبَتَيْنِ والصُغْرى مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، والنَّتِيجَةُ مُوجِبةً جُزْئِيَّةً؛ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ يَنْتُجُ بَعْضُ الجِسْمِ حَادِثٌ.

قال: (**لِأَنَّ القِسْمَةَ العَقْلِيَّةَ..آه**) أقول: القسمة العقلية تقتضي بحسب المحصورات الأربع في كل شكل ستة عشر ضرباً كما مرّ، لكن سقط منها في الشكل الأول اثنا عشر ضرباً: وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى السالبة الجزئية مع المحصورات الأربع كبرى، والصغرى الموجبة الكلية مع الجزئيتين كبرى، والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية، أو السالبة الجزئية كبرى؛ لكون إيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطين في إنتاج الشكل الأول، فبقي الضروب المنتجة أربعة:

الأول: من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية.

الثاني: من الكليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية.

والضَّرْبُ الرَّابِعُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى، وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرى، وَالنَّتِيجَةُ سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ؛ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ يَنْتُجُ بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ، وَمِن هَذَا يُعْرَفُ أَنّ إِيجَابَ الصُّغْرى وَكُلِّيَّةَ الكُبْرى شَرْطٌ فِي الشَّكْلِ الأَوَّلِ وَإِلَّا لاخْتِلَافِ النَّتِيجَةِ؛ أَمّا الأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ لَا شيءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِفَرَسٍ وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوانٌ، وَالحَقُّ الإِيجَابُ، وَإِذَا بَدَّلْنَا الكُبْرَى بِقَوْلِنَا: وَكُلُّ فَرَسٍ صَاهِلٌ كَانَ الحَقُّ السَّلْبُ، وَأَمّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، وَبَعْضُ الحَيَوانِ فَرَسٌ، وَالحَقُّ السَّلْبُ، وَإِذَا قُلْنَا: بَعْضُ الحَيَوانِ ضَاحِكٌ كَانَ الحَقُّ الإِيجَابَ:

قال: (وَالقِيَاسُ الاقْتِرَانِيُّ. . .)

أَقولُ: لَمَّا قَسَّمَ المُصَنِّفُ القِيَاسَ مِنْ قَبْلُ إلى الاقْتِرانِيِّ وَالاسْتِثْنَائِيِّ. . أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما مِنْ أَيِّ شَيءٍ يتركَّبُ فَقَالَ: القِيَاسُ الاقْتِرَانِيُّ إِمَّا أن يَتَرَكَّبَ مِن مُقَدِّمَتَيْنِ حَمْلِيَّتَيْنِ كَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ؛ فَإِنّ كُلّاً مِنْ هَاتَيْنِ المُقَدِّمَتَيْنِ حَمْلِيَّةٌ، وَإِمّا أَنْ يَتَركَّبَ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ شَرْطِيَّتَيْنِ مُتَّصِلَتَيْنِ؛ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَإِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً. . فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ يَنْتُجُ مِنَ اقْتِرانِ هَذَيْنِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ المُتَّصِلَتَيْنِ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً. . فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ، وَالمُرَادُ مِنَ الشَّرْطِيَّتَيْنِ المُتَّصِلَتَيْنِ المُتَّصِلَتَانِ اللُّزُومِيَّتَانِ

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، ومثالها مذكور في الشرح.

ومن هذا عرفت أن الشكل الأول ينتج المحصورات الأربع، بخلاف الأشكال الباقية كما عرفت، ونتائج هذه الضروب الأربع بينة بذاتها لا تحتاج إلى البرهان.

قال: (**وَالمُرَادُ مِنَ الشَّرْطِيَّتَيْنِ المُتَّصِلَتَيْنِ المُتَّصِلَتَانِ اللُّزُومِيَّتَانِ لَا اتّفاقِيَّتَانِ. . . آه**)

أقول: لأنه لا فائدة في إنتاج الأشكال المركبة من الاتفاقيات؛ لأن العلم بالقياس في

لَا اتّفاقِيَّتَانِ كَمَا ذُكِرَ في المُطَوّلَاتِ، وَإِمّا أَنْ يَتَركَّبَ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ شَرْطِيَّتَيْنِ مُنْفَصِلَتَيْنِ؛ كَقولنا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ إمّا زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ يَنْتُجُ مِن هَاتَيْنِ المُقَدِّمَتَيْنِ المُنْفَصِلَتَيْنِ: العَدَدُ إِمَّا فَرْدٌ أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ، وَإِمّا أَنْ يَتَرَكَّبَ القِيَاسُ المَذْكُورُ مِنْ مُقَدِّمةٍ حَمْلِيَّةٍ وَمُقَدِّمَةٍ مُتَّصِلَةٍ.

سَوَاءٌ كَانَتِ الحَمْلِيَّةُ صُغرَى، وَالمتَّصِلَةُ كُبْرَى، أَوْ بِالعَكْسِ؛ كَقَوْلِنَا: كُلّما كَانَ هَذَا الشَّيءُ إِنْسَاناً. . فَهُوَ حَيوانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، يَنْتُجُ مِنْ هَاتَيْنِ المُقَدّمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أُولَاهُما مُتَّصِلَةٌ، والأُخْرَى حَمْلِيَّةٌ، كُلّما كَانَ هَذَا الشَّيءُ إِنْسَاناً. . فَهُوَ جِسْمٌ، وَإِمَّا أَنْ يَتَركَّبَ مِنْ مُقَدِّمَةٍ حَمْلِيَّةٍ وَمُقَدِّمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ سَوَاءٌ كَانَتْ الحَمْلِيَّةُ صُغْرَى وَالمُنْفَصِلَةُ كُبْرَى، أَو بِالعَكْسِ كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إمّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُو مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، يَنْتُجُ مِنْ هَاتَيْنِ المُقَدِّمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أُولَاهُمَا مُنْفَصِلَةٌ، والأُخْرَى حَملِيَّةٌ قَوْلُنا: كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا فَرْدٌ أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

الأشكال المركبة من الاتفاقيات موقوف على العلم بوجود الأصغر والأكبر في نفس الأمر والواقع، فيكون الأصغر والأكبر معلومي الاجتماع من غير التفات إلى الوسط، فلا يكون الوسط محتاجاً إليه.

قال: (**و كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ وإِمَّا فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ**. . . آه) أقول: اعلم أن الزوج عدد ينقسم بمتساويين كالأربعة والستة، والفرد عدد لا ينقسم بمتساويين كالثلاثة والخمسة وزوج الزوج عدد يقبل التنصيف إلى الواحد كالأربعة والثمانية وستة عشر، وزوج الفرد عدد لا يقبل التنصيف إلى الواحد كالستة والعشرة واثنا عشر، ومن فسر زوج الفرد بأنه عدد لا يقبل التنصيف أكثر من مرة واحدة. فقد أخطأ.

قال: (**سَوَاءٌ كَانَتِ الحَمْلِيَّةُ صُغرَى، وَالمُتَّصِلَةُ كُبْرَى، أَوْ بِالعَكْسِ**. . . آه) أقول: بيان ما تكون الحملية فيه صغرى والمتصلة كبرى كقولنا: كل (ج ب) وكلما كان (هـ ذ) فـ (ذ ب) ينتج من الشكل الأول كلما كان (هـ هـ ذ) فـ (ج أ).

وَإِمَّا أَنْ يَتَركَّبَ مِنْ مُقَدِّمَةٍ مُتَّصِلَةٍ، وَمُقَدِّمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ سَوَاءٌ كَانَتِ المُتَصِّلَةُ صُغْرَى وَالمُنْفَصِلَةُ كُبْرَى، أَوْ بِالعَكْسِ كَقَوْلِنَا: كُلَّ مَا كَان هَذَا الشَّيءُ إِنْسَاناً فَهُوَ حَيَوانٌ، وَكُلُّ حَيوانٍ فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ يَنْتُجُ مِن هَاتَيْن المُقَدِّمَتيْنِ اللَّتَيْنِ أُولَاهُما مُتَّصِلَةٌ والأُخْرَى مُنْفَصِلَةٌ كُلَّما كَانَ هَذَا الشَّيءُ إِنْسَاناً . . فَهُوَ إِمّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ.

قَالَ: (وَأَمَّا القِيَاسُ الاسْتِثْنَائِيُّ . . .) أَقُولُ: لَمّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ القِيَاسِ الاقْتِرَانِيِّ شَرَعَ فِي بَيَانِ القِيَاسِ الاسْتِثْنَائِيِّ فَنَقُولُ: القِيَاسُ الاسْتِثْنَائِيُّ مُركَّبٌ دَائِماً مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا شَرْطِيَّةٌ، والأُخْرَى إِمَّا مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُنْفَصِلَةٌ وُضِعَ أَحَدُ جُزْأَيْهَا؛ أَيْ: إِثْبَاتُهُ أَوْ رَفْعُهُ؛ لِيَلْزَمَ إِثْبَاتُ وَضْعِ الجُزْءِ الآخَرِ أَوْ رَفْعُهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً، أَمَّا إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً . . فَكَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً . . فَالنَّهارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةٌ يَنْتُجَ: فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ.

وَلَوْ قُلْتَ: لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْس بِمَوْجُودٍ يَنْتُجُ أَنّ الشَّمْسَ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ، وَأَمّا إِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً . . فَكَقَوْلِنَا دَائِماً: إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا العَدَدُ زَوْجاً أَوْ فَرْداً لِكنّ هَذَا العَدَدَ زَوْجٌ يَنْتُجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ، وَلَوْ قُلْتَ: لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ يَنْتُجُ أَنَّهُ فَرْدٌ، وَإِذَا

قال: (**سَوَاءٌ كَانَتْ الحَمْلِيَّةُ صُغْرَى وَالمُنْفَصِلَةُ كُبْرَى، أَو بِالعَكْسِ . . . آه**) العكس: ما ذكر في الشرح، وأما مثال ما كانت الحملية صغرى، والمنفصلة كبرى . . فكقولنا: كل (ج) (ب)، وكل (ب) إما (أ) و إما (د)، ينتج كل (ج) إما (أ) وإما (د).

قال: القياس الاستثنائي يتركب دائماً من مقدمتين: إحداهما شرطية والمقدمة الأخرى وضع أحد جزأي الشرطية؛ أي: إثبات أحد جزأيها ليلزم إثبات الآخر كما في المتصلة اللزومية، أو رفع الجزء الآخر كما في المنفصلة الجزء، أو رفع أحد جزأي الشرطية؛ ليلزم رفع الجزء الآخر كما في المتصلة أو إثباته؛ كما في المضادية المنفصلة.

عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: الشَّرْطِيَّةُ الموْضُوعَةُ فِي القِيَاسِ الاسْتِّثنَائِيِّ إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً.. فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ المُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي وَإِلّا لَزِمَ انْفِكَاكُ اللَّازِمِ عَنِ المَلْزُومِ، فَتَبْطُلُ المُلَازَمَةُ، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي يُنْتِجُ نقيضَ المُقَدّمِ، وَإِلّا.. لَزِمَ وُجُودُ المَلْزُوم بِدُونِ اللَّازِمِ، فَتَبْطُلُ الملَازَمَةُ أَيْضاً، كَمَا رَأَيْتَ فِي الأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ المَوْضُوعَةُ فِي القِيَاسِ الاسْتِثنَائِيِّ مُنْفَصِلَةً.. فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ سَواءٌ كَانَ مُقَدّماً أَوْ تَالِياً يُنْتِجُ نقيضَ الأُخْرَى؛ لِامتِنَاعِ الجَمْعِ بَيْنَهُما واسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ

قال: (**فَنَقُولُ: القَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ الموْضُوعَةُ فِي القِيَاسِ الاسْتِّثنَائِيِّ إِنْ كَانَتْ.. آه**)

أقول: القضية الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي إن كانت متصلة لزومية.. فالاستثناء منها يتصور على أربعة أوجه: استثناء عين المقدم، واستثناء عين التالي، واستثناء نقيض المقدم، واستثناء نقيض التالي. والأول والرابع ينتجان، دون الثاني والثالث.

أما استثناء عين المقدم: فينتج عين التالي؛ لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم، وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم، فبطل الملازمة.

وأما استثناء نقيض التالي: فينتج نقيض المقدم؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فيبطل اللزوم أيضاً.

وأما استثناء عين التالي: فلا ينتج عين المقدم؛ لأن وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم؛ لجواز أن يكون اللازم أعم، ووجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص.

وأما استثناء نقيض المقدم: فلا ينتج نقيض التالي؛ لأن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم؛ لجواز أن يكون اللازم أعم، وانتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم.

قال: (**وَإِنْ كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ المَوْضُوعَةُ فِي القِيَاسِ الاسْتِثنَائِيِّ مُنْفَصِلَةً.. إلخ**)

أقول: القضية الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي؛ إما أن تكون منفصلة حقيقية، أو مانعة الجمع، أو مانعة الخلو؛ فإن كانت منفصلة حقيقية: فاستثناء عين المقدم ينتج نقيض التالي؛ لامتناع الجمع بينهما، واستثناء عين التالي ينتج نقيض

أَحَدِهِمَا؛ أي: أَحَدِ الجُزْأَيْنِ كَذَلِكَ يُنْتِجُ عَيْنَ الأُخْرَى؛ لِامتِنَاعِ الخُلُوِّ بَيْنَهُما كَمَا رَأَيْتَ فِي المِثَالِ الثَّانِي، فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ فِي المِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، هَذَا إِذَا كَانَتِ المُنْفَصِلَةُ حَقِيْقَةً، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُدْرِكَ البَحْثَ بِكَمَالِهِ فِي بَيَانِ المُنْفَصِلَاتِ.. فَارْجِعْ إِلَى الرَّسَائِلِ المُطَوَّلَاتِ.

قَالَ: (البُرْهَانُ: . . .) أَقُولُ: مِنَ الاصْطِلَاحَاتِ المَنْطِقِيَّةِ المَذْكُورَةِ الَّتِي يَجِبُ اسْتِحْضَارُهَا عِنْدَ الخَوْضِ فِي شَيْءٍ مِنَ العُلُومِ: البُرهَانُ وَهُوَ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لِإِنْتَاجِ اليَقِينِ كَمَا مَرَّ مِن الأَمْثِلَةِ، وَاليَقِينُ هُوَ اعْتِقَادُ الشَّيءِ بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا كَذَا اعْتِقَاداً مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ غَيْرَ مُمْكِنِ الزَّوَالِ.

المقدم بعين ما مر، واستثناء نقيض المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج عين المقدم؛ لامتناع الخلو بينهما.

وإن كانت منفصلة مانعة الجمع: فاستثناء عين المقدم ينتج نقيض التالي، واستثناء عين التالي ينتج نقيض المقدم؛ لامتناع الجمع بينهما، واستثناء نقيض المقدم لا ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي لا ينتج عين المقدم؛ لجواز الخلو بينهما.

وإن كانت منفصلة مانعة الخلو: فبعكس مانعة الجمع؛ لامتناع الخلو، وجواز الجمع.

قال: (**وَاليَقِينُ هُوَ اعْتِقَادُ الشَّيءِ بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ... آه**) أقول: **القيد الأول**؛ أعني: قوله: (لا يُمْكِنُ أن يكون إلا كذا) يخرج الظن: وهو الاعتقاد الراجح العاري عن الجزم المحتمل للطرف الآخر احتمالاً مرجوحاً، ويخرج الوهم أيضاً: وهو الاعتقاد المرجوح العاري عن الجزم المحتمل للطرف الآخر احتمالاً راجحاً.

والقيد الثاني؛ أعني قوله: (مطابقاً للواقع) يخرج الجهل المركب: وهو عبارة عن عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالماً مع الاعتقاد بشيء بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا.

قَوْلُهُ: (لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا كَذَا) يُخْرِجُ الظَّنَّ وَاعْتِقَادَ الرَّاجِحِ؛ لِإِمْكَانِ وُقُوعِ طَرَفِ الآخَرِ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: (مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ) يُخْرِجُ الجَهْلَ المُرَكَّبَ، وَقَوْلُه: (غَيْرَ مُمْكِنِ الزَّوَالِ) يُخْرِجُ اعْتِقَادَ المُقَلِّدِ.

وَأَمَّا اليَقِينِيَّاتُ: فَأَقْسَامٌ سِتَّةٌ؛ مِنْهَا: أَوَّلِيَّاتٌ وَهِيَ مَا يَحْكُمُ العَقْلُ فِيها بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ كَقَوْلِنَا: الوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ، والكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ.

وَمِنْها: مُشَاهَدَاتٌ وَهِيَ مَا يَحْكُمُ فِيهِ بِالحِسِّ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ؛ كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، والنَّارُ مُحْرِقَةٌ، وَكَقَوْلِنَا: إِنَّ لَنَا غَضَباً وَخَوْفاً.

وَمِنْها: مُجَرَّبَاتٌ وَهِيَ مَا يَحْتَاجُ العَقْلُ فِيهِ؛ أَيْ: فِي جَزْمِ الحُكْمِ إِلَى تَكْرَارِ المُشَاهَدَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ كَقَوْلِنَا: شُرْبُ السُّقْمُونْيَا يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ، وَهَذَا الحُكْمُ إِنَّما يَحْصُلُ بِوَاسِطَةِ مُشَاهَدَاتٍ كَثِيرَةٍ.

والقيد الثالث؛ أعني: قوله: (غَيْرَ مُمْكِنِ الزَّوَالِ) يخرج اعتقاد المقلد فإنه وإن كان اعتقاداً بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا مطابقاً للواقع لكنه يمكن زواله؛ لجواز أن يزول اعتقاده عند تشكيك المشكك.

قال: (**وَأَمَّا اليَقِينِيَّاتُ فَأَقْسَامٌ.. إلخ**) أقول: لما فرغ من تعريف البرهان بأنه قياس مؤلف من مقدمات يقينية.. أراد أن يبين المقدمات اليقينية فقال: (وَأَمَّا اليَقِينِيَّاتُ فَأَقْسَامٌ) أي: المقدمات اليقينية الضرورية ستة أقسام، وإنما انحصرت المقدمات الضرورية في الستة؛ لأن الحاكم بصدق القضايا الضرورية إما العقل، أو الحس، أو المركب من الحس والعقل؛ لأن المدرك منحصر في العقل والحس؛ فإن كان الحاكم العقل.. فإما أن يكون حكمه بمجرد تصور لطرفي القضية، أو بالواسطة سواء كان تصور الطرفين بالكسب أو بالبداهة، أو تصور أحدهما بالكسب والآخر بالبداهة.. سميت تلك القضايا أوليات، وإن لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بسبب وسط لا يغيب عن الذهن بل ينحصر فيه عند تصور الطرفين.. تسمى تلك القضايا

وَمِنْها: حَدْسِيَّاتٌ وَهِيَ مَا لَا يَحْتَاجُ العَقْلُ فِي جَزْمِ الحُكْمِ فِيهِ إِلَى وَاسِطَةِ تَكَرُّرِ المُشَاهَدَاتِ؛ كَقَوْلِنَا: نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ، لاخْتِلَافِ تَشَكُّلَاتِهِ النُّورِيَّةِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَوْضَاعِهِ مِنَ الشَّمْسِ قُرْباً وَبُعْداً.

وَمِنْهَا: مُتَواتِرَاتٌ وَهِيَ مَا يَحْكُمُ العَقْلَ فِيهِ فِي جَزْمِ الحُكْمِ بِوَاسِطَةِ السَّمَاعِ مِنْه جَمْعٍ كَثِيرٍ اسْتَحَالَ العَقْلُ تَوَافُقَهُم عَلَى الكَذِبِ؛ كَقَوْلِنَا: مُحَمَّد عَلَيْهِ السَّلَامُ ادّعَى النُّبوةَ وَأَظْهَرَ المُعْجِزَةَ عَلَى يَدِهِ.

وَمِنْهَا: قَضَايَا قِيَاسَاتَها مَعاً، وَهِيَ مَا يَحْكُمُ العَقْلُ فِيهِ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ لَا تَغِيبُ عَنِ الذِّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ كَقَوْلِنَا: الأَرْبَعَةُ زَوْجٌ بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، وَالوَسَطُ مَا يَقْتَرِنُ بِقَوْلِنَا: لِأَنَّهُ حِينَ يُقَالُ كَذَا وَكَذَا.

قضايا قياساتها معها، وتسمى أيضاً: قضايا فطرية القياس، وإن كان الحاكم هو الحس.. فهي المشاهدات، فإن كان الحاكم من الحواس الظاهرة.. سميت تلك القضايا: حسيات، وإن كان من الحواس الباطنية.. سميت وجدانيات، وإن كان الحاكم مركباً من العقل والحس.. فإما أن يكون الحسُّ حسَّ السمع أو غيره؛ فإن كان الحس حس السمع.. فهي المتواترات، وإن كان الحس غيرَ حسّ السمع.. فإما أن يحتاج العقل في الحكم إلى تكرار مشاهدة ترتيب المحمول على الموضوع؛ لانضمام قياس خفي إلى تلك القضايا، وهو أنه لو كان ذلك الترتيب اتفاقياً.. لما كان دائماً أو أكثرياً أو لا يحتاج، فإن احتاج.. فهي المجربات، وإن لم يحتج إلى تكرار المشاهدة.. فهي الحدسيات مثالها ما ذكر في الشرح.

قال: (**وَالوَسَطُ مَا يَقْتَرِنُ بِقَوْلِنَا: لِأَنَّهُ... آه**) أقول: عرَّفوا الوسط: بأنه ما يقترن بقولنا: لأنه حين يقال في إثبات المدعي: لأنه كذا وكذا؛ كقولنا: لأنه متغير في إثبات أن العالم حادث، والمقارن للفظ؛ لأنه هو المتغير وهو الوسط والمناسب بقولنا أن يقال حين نقول: لأنه كذا وكذا، لا أن يقال: حين يقال: لأنه كذا... إلخ.

قَالَ: وَالجَدَلُ وَهُوَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ كَالمُقَدِّمَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي اليَقِينِيَّةِ، وَالغَرَضُ فِي تَرْتِيبِهَا إِلْزَامُ الخَصْمِ، وَهُو ظَاهِرٌ.

وَمِنْهَا: الخَطَابَةُ وَهِيَ: قِيَاسٌ يَتَرَكَّبُ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ تَنْبَسِطُ مِنْها النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ، كَمَا إِذَا قِيلَ: الخَمْرُ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ انبَسَطَتِ النَّفْسُ وَرَغِبَتْ فِي شُرْبِهَا، وَإِذَا قِيلَ: العَسَلُ مُرَّةٌ مُهوِعَةٌ.. انْقَبَضَتِ النَّفْسُ وَتَنَفَّرَتْ عَنْ أَكْلِهَا.

وَمِنْها: المُغَالَطَةُ وَهِيَ: قِيَاسٌ مُرَكَّبٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالحقِّ، أَوْ بِالمَشْهُورِ، أَوْ مُرَكَّبٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَسْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ، وَالغَلَطُ إِمّا مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ أَوْ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى، أَمَّا مَا يَكُونُ مِن جِهَةِ الصُّورَةِ.. فَكَقَوْلِنَا لِصُورَةِ الفَرَسِ المَنْقُوشِ عَلَى الجِدَارِ: إِنَّهَا فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالَةٌ يَنْتُجُ أَنّ تِلْكَ الصُّورَةَ صَهَّالَةٌ، وَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ المَعْنى.. فَكَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرسٍ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ فَهُوَ فَرَسٌ يَنْتُجُ أَنَّ بَعْضَ الإِنْسَانِ فَرَسٌ.

قال: (**وَمِنَ الاصْطِلَاحَاتِ المَنْطِقِيَّةِ المَذْكُورَةِ الجَدَلُ: وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ**... آه) أقول: اعلم أن القياس إما مركب من مقدمات يقينية، أو من مقدمات غير يقينية؛ أما المركب من المقدمات اليقينية.. فهو البرهان كما ذكرناه، وأما المركب من غير اليقينيات.. فالأقيسة الأربعة الباقية، إذا عرفت هذا.. فاعلم أن المقدمات الغير اليقينية ستٌّ:

إحداها: المشهورات: وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة اعتراف الناس إما بسبب مصلحة عامة؛ كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح. أو بسبب مرحمة؛ كقولنا: مراعاة الضعفاء محمودة. أو بسبب استنكاف الناس؛ كقولنا: كشف العورة مذموم، ويقال له: الشنيع.

وثانيها: المُسَلّمات: وهي قضايا يأخذ بها أحد الخصمين مسلّمة من صاحبها؛ ليبني عليها الكلام لدفع الخصم.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا عَلَيْهِ الاعْتِقَادُ وَالتَّعْوِيلُ مِنْ هَذِهِ القِيَاسَاتِ إِنَّما هُوَ البُرْهَانُ؛ لِكَوْنِهِ مُرَكَّباً مِنَ المُقَدِّمَاتِ اليَقِينِيَّةِ؛ وَهَذَا آخِرُ مَا كَتَبْنَا شَرْحَهُ مِنَ الأَوْرَاقِ لإِيضَاحِ مَا فِي «كِتَابِ إِيسَاغُوجِي»

وثالثها: المقبولات: وهي قضايا تؤخذ عمن ينعقد فيه إما بمعجزة كالأنبياء، أو الكرامة كالأولياء، أو لمزيد عقله كالعلماء، أو لمزيد دينه كالصلحاء.

ورابعها: المظنونات: وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب ترجيح جانب الحكم.

وخامسها: المخيلات: وهي قضايا تذكر لترغيب النفس في شيء أو لتنفيرها عنه، وتؤثر في النفس إذا أوردت على النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط سواء كانت صادقة أو كاذبة.

وسادسها: المشبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتقاد أنها أولية، أو مشهورة، أو مقبولة، أو مسلمة؛ لاشتباهها بشيء منها.

فالجدل: قياس مؤلف من مقدمات مشهورة، أو منها ومن المسلمات؛ كقولنا: وضع الشيء لغير ما وضع له قبيح؛ لأنه ظلم، وكل ظلم قبيح، فوضع الشيء لغير ما وضع له قبيح، وغرض المجادل من القياس الجدلي: إلزام الخصم أو إسكاته.

والخطابة: قياس مؤلف من المظنونات، أو منها ومن المقبولات؛ كقولك: فلان يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل فهو سارق، وغرض الخطيب والواعظ من القياس بخطابه: ترغيب الناس إلى فعل الخير، وتنفيرهم عن الشر.

والشعر: قياس مؤلف من المخيلات؛ كقولنا: هذا عسل، وكل عسل مرة مقيأة، فهذا مرة مقيأة، وكقولنا: هذه خمر، وكل خمر ياقوتة سبالة، فهذه ياقوتة سبالة، وغرض الشاعر من القياس الشعري: انفعال النفس بالترغيب والتنفير، فالنفس في الأول تنفر عن أكل العسل نفرة الغنم عن الذئب، وفي الثاني ترغيب في شرب الخمر رغبة العاشق إلى المعشوق.

تَمَّتْ

والمغالطة: قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهورة، وشبهها بالحق أو بالمشهورة؛ إما من حيث الصورة، أو من حيث المعنى؛ أما من حيث الصورة: فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنها فرس، وكل فرس صهال، ينتج أن تلك الصورة صهالة.

وأما من حيث المعنى: فكعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة؛ كقولنا: كل إنسان وفرس فهو إنسان، وكل إنسان وفرس فهو فرس ينتج أن بعض الإنسان فرس، والغلط فيه من حيث إن موضوع المقدمتين ليس بموجود؛ أي: ليس بشيء موجود يصدق عليه أنه إنسان وفرس، وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية؛ كقولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جنس، ينتج أن الإنسان جنس، أو مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة أي: غير واقعة وهي قضية يحكم بها وهم الإنسان في أمور غير محسوسة قياساً على الأمور المحسوسة، كما يحكم بأن كل موجود فهو متحيز؛ لأنه مشاهد محسوس، وكل مشاهد محسوس فهو متحيز، فكل موجود متحيز، والغرض من المغالطة: تغليط الخصم ودفعه.

والحمد لله رب العالمين.